الإيضاح

في علوم البلاغة

للخطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقيح

د. محمد عبد المنعم خفاجي

الأستاذ والعميد بجامعة الأزهر

الجزء الثاني

دار الجيل

بيروت

الطبعة الثالثة
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر الجزء الأول من شرحى على كتاب الايضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى (٦٦٦ — ٧٣٩ هـ) ، بحمد الله وتوفيقه وفضله .

وهذا هو الجزء الثانى من هذا الشرح .. وهو كسابقه فى الشرح والتحليل والتفصيل والدقة ، وتنظيم البحوث والموضوعات .

ولا أجد ما أقوله الا أن أقدمه لجمهور العلماء ، ورجال اللغة والأدب والنقد ، وطلاب البحث والمعرفة ، معتمدا بعد فضل الله على حسن تقديرهم ، وكريم ثقتهم .

وما توفيقى الا بالله

محمد عبد المنعم خفاجى

القول فى احوال المسند اليه (١)

حذف المسند اليه (٢) :

أما حذفه : فاما لمجرد الاختصار (٣) والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (٤) .

واما لذلك مع ضيق المقام :

واما لتخييل (٥) أن فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره

---

(١) البحث هنا فى احوال المسند اليه اى الأمور العارضة له من حيث انه مسند اليه ، اى لا من غير هذه الجهة ككونه حقيقة او مجازا مثلا فانهما عارضان له من حيث الوضع . وقدم المسند اليه على المسند لانه الركن الاعظم فى الكلام .

(٢) راجع ص ٧٦ من المفتاح ودلائل الاعجاز ص ١١١ — ١١٧ .

(٣) الواقع بعد اما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال وهذا كالصريح فى أن المقتضى هو الخصوصية . ثم المراد حذفه لقرينة معينة من غير اقامة شيء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوى لا لمجرد امر لفظى .

ويلاحظ ان الحذف يتوقف على امرين : وجود القرينة ووجود المرجح للحذف على الذكر ، والثانى هو المقصود هنا بالتفصيل . اما الاول فيعلم من النحو .

(٤) حال من العبث . والحذف هنا لدلالة القرينة عليه وقيل ان ذكره يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة واما فى الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك .

(٥) اى تخييل المتكلم للسامع اى ان يوقع المتكلم فى خيال السامع وفى وهمه انه عدل الى اقوى الدليلين — دليل اللفظ ودليل العقل — واقواهما هو دليل العقل لافتقار اللفظ اليه . وانما قال تخييل لأن الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن .

تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين ؟

واما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه (١) .

واما لايهام أن فى تركه تطهيرا له عن لسانك ، أو تطهيرا للسانك عنه .

واما ليكون لك سبيل الى الانكار ان مست اليه حاجة (٢) .

واما لأن الخبر لا يصلح الا له حقيقة (٣) أو ادعاء .

واما لاعتبار آخر مناسب لا يهدى الى مثله الا العقل السليم والطبع المستقيم (٤) كقول الشاعر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلت : عليل   سهر دائم وحزن (٥) طويل

= وفى الكامل للمبرد ما نصه : يحذف لعلم السامع بما يريد مثل « الهلال والله » اى هذا الهلال ، والحذف فيه لان الذكر مع علم السامع بالمحذوف عبث .

(١) هل يتنبه بالقرائن الخفية او لا . والقرائن عند الحذف قد تكون واضحة وقد تكون خفية .

(٢) كقولك فاسق فاجر عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره .

(٣) مثل : خالق لما يشاء . وهذا نص كلام المفتاح ص ٧٦ . ومثال ما لا يصلح الخبر الا له ادعاء قولك : « وهاب الالوف » اى الامير .

(٤) ومرد ذلك الى ذوق البليغ ، ومنه ضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر او سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع أو قافية او ما أشبه ذلك كقول الصياد : « غزال » فان المقام لا يسع ان يقال : هذا غزال فاصطادوه . وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل « جاء » . ومنه قولهم بعد ان يذكروا الممدوح : « فتى من شانه كذا وكذا » ، وبعد ان يذكروا الديار والمنازل « ربع كذا وكذا » .

(٥) مثال للاحتراز عن العبث مع تخييل العدول الى اقوى الدليلين =

وقوله (١) :

سأشكر عمرا ان تراخت منيتى   أيادى لم تمنن وان هى جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه   ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

وقوله :

اضاءت لهم أحسابهم ووجوههم   دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب   بدا كوكب تأوى اليه كواكبه (٢)

وقول بعض العرب (٣) فى ابن عم له موسر ، سأله فمنعه وقال : كم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعنيك ؟ والله لا أعطيتك ، فتركه حتى اجتمع القوم فى ناديهم ، وهو فيهم ، فشكاه الى القوم وذمه ، فوثب اليه ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول :

= والبيت سيأتى شاهدا على شبه كمال الاتصال . وتجده فى دلائل الاعجاز ص ١٨٤ .

(١) ينسبان فى معجم الشعراء لمحمد بن سعيد الكاتب وهو عربى بغدادى وفى ابن السبكى أنهما لابى الأسود الدؤلى فى عمرو بن سعيد بن العاص . وفى شرح الحماسة نسبتهما لعمرو بن كميل فى عمرو بن ذكوان . وينسبان لابراهيم بن العباس الصولى الكاتب ، ولعبد الله بن الزبير ايضا فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان . وهما شاهدان ايضا على لزوم ما لا يلزم فى التواق ، وهما فى ص ١١٤ من الدلائل والشاهد حذف المسند اليه من صدر البيت الثانى اى « هو فتى » وذلك لتعينه ادعاء ، وبعدهما :

راى خلتى من حيث يخفى مكانها   فكانت قذى عينيه حتى تجلت

(٢) البيتان لابى الطمحان القينى ، ونسبهما ابن قتيبة للقيط بن زرارة ص ٢٧٢ معجم الشعراء ، وهما فى المفتاح ص ٧٧ والشاهد حذف المسند اليه من صدر البيت الثانى اى « هم نجوم سماء » ، لصون المسند اليه عن لسان المادح أو لادعاء تعينه وهو الأول ، والجزاع خرز فيه بياض وسواد تشبه به العيون .

(٣) هو الأقيشر .

سريع الى ابن العم يلطم وجهه ... وليس الى داعى الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه ... وليس لما فى بيته بمضيع (١)

وعليه قوله تعالى « صم بكم عمى » وقوله « وما أدراك ماهيه ؟ نار حامية » . وقيام القرينة شرط فى الجميع .

ذكر المسند اليه :

وأما ذكره : فاما لأنه الأصل (٢) ولا مقتضى للحذف .

واما للاحتياط لضعف التعويل (٣) على القرينة .

واما للتنبيه على غباوة السامع .

واما لزيادة الايضاح والتقرير (٤) .

واما لاظهار تعظيمه (٥) ، أو اهانته (٦) ، كما فى بعض الأسماء المحمودة أو المذمومة .

واما للتبرك بذكره (٧) .

واما لاستلذاذه (٨) .

---

(١) نسبهما الدسوقى للمغيرة بن عبد لله والصحيح انهما للأقيشر وهو شاعر كان مغرما بالشراب وله شعر فيه ، وتجد البيتين فى الدلائل ص١١٦ وفى المفتاح ص ٧٧ ، والشاهد فيهما حذف المسند اليه لما سبق ذكره .

(٢) اى الكثير او ما ينبنى عليه غيره . (٣) أى الاعتماد .

(٤) وعليه قوله تعالى « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » .

(٥) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو « أمير المؤمنين حاضر » .

(٦) اى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر .

(٧) مثل : النبى عليه السلام قائل هذا القول .

(٨) مثل : الحبيب الحاضر .

واما لبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب (١) ، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام « هى عصاى » ، ولهذا زاد على الجواب .

واما لنحو ذلك (٢) .

قال السكاكى : « واما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعنى كقولك « زيد جاء وعمرو ذهب وخالد فى الدار » .

وقوله :

الله أنجح ما طلبت به ... والبر خير حقيبة الرحل (٣)

وقوله :

النفس راغبة اذا رغبتها ... واذا ترد الى قليل تقنع (٤)

وفيه (٥) نظر : لأنه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف ، فعموم

---

(١) اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمة السامع وشرفه ، ولهذا يطال الكلام مع الأحباء .

(٢) كالتهويل مثال أمير المؤمنين يامرك بكذا ، وكالتعجب مثل : صبى قاوم الأسد وكالاشهاد فى قضية والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار .

والمدار على الذوق فما عده مقتضيا لخصوصية عمل به ، فنكات الذكر والحذف الخ انما مدارها على الذوق وان لم يذكرها البلاغيون .

(٣) يوجد فى شعر امرىء القيس زعيم الشعراء الجاهليين ، والصحيح انه لامرىء القيس بن عابس الكندى الصحابى .

(٤) هو لابى ذؤيب الهذلى من مرثيته المشهورة لابنائه .

(٥) اى فى كلام السكاكى المذكور — راجع ص ٧٧ المفتاح .

الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره (١) ، والا فيكون ذكره واجبا (٢) .

تعريف المسند اليه (٣) .

وأما تعريفه : فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة فى الاعلام (٤) به أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعده (٥) بحسب تخصيص المسند اليه والمسند ، كلما ازدادا (٦) تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازدادا عموما ازداد الحكم قربا ، وان شئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا « شىء ما موجود » وفى قولنا « فلان بن فلان يحفظ الكتاب » ، والتخصيص كماله بالتعريف (٧) .. ثم التعريف مختلف :

---

(١) اى بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف .

(٢) لانتفاء شرط الحذف لاقتضائه عموم النسبة وارادة التخصيص.. وجواب الاعتراض : ان عموم النسبة وارادة التخصيص تحصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له .

(٣) اى ايراد المسند اليه معرفة . وقدم هنا التعريف لانه الاصل — لان المقصود الحكم على شىء معين عند السامع — ، وفى المسند التنكير لان المقصود ثبوت مفهومه لشىء واما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لداع .

(٤) اى فى الاخبار به .

(٥) اى بعد تحقق الحكم .

(٦) اى المسند اليه والمسند .

(٧) اى فافادته فائدة تقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص ، والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيره كقولك « اعبد الها خلق السماء والارض » و « لقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد » لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة .

فان كان بالاضمار :

فاما لأن المقـــام مقام التكلم ، كقول بشار :

أنا المرعث لا أخفى على أحـــــد ذرت بى الشمس للقاصى والدانى (١)

وأما لأن المقام للخطاب ، كقول (٢) الحماسية :

وأنت الذى أخلفتنى ما وعـــدتنى وأشمت بى من كان فيك يلوم

واما لأن المقام مقام الغيبة ، لكون المسند اليه مذكوراً أو فى حكم المذكور لقرينة كقوله (٣) :

من البيض الوجوه ، بنى ســـنان لو انك تستضىء بهم أضـــاءوا
هم حـــلوا من الشرف المعـــلى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

وقوله تعالى « اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، أى العدل (٤) .

---

(١) المرعث : المقرط ، وكان يلقب بذلك لرعثة كانت له فى صغره ؛ والرعثة القرط ، ذرت : طلعت ، كناية عن شـــهرته ، ومثل البيت قول المتنبى :

أنا الذى نظر الأعمى الى ادبى واســـمعت كلماتى من به صمم

وقول الكميت :

أنا الذى يجـــدونى فى صـــدورهم لا ارتقى صـــدرا منهـــا ولا أرد

(٢) هى امامة ترد على ابن الدمينة ، وتجد البيت فى المفتاح ص ٧٨ .

(٣) البيتان لأبى البرج المرى فى زفر بن سنان ، وبعدهما :

بنـــاة مكارم واســـــاة كلم دماؤهم من الكلب الشـــــفاء

والشاهد : تعريف المسند اليه بضمير الغيبة لتقدم ذكره لفظا تحقيقا . ومثله زيد جاء وهو يضحك .

(٤) التعبير بالمسند اليه ضمير غيبة لتقدم ذكره :
لفظا : حقيقة مثل حضر التلميذ وهو يبتسم ، أو تقديرا مثل : فى داره =

وقوله تعـــالى « ولأبويه لكل واحــد منهما الســـدس » ، أى والأبوى الميت .

* * *

وأصل الخطاب أن يكون لمعين (١) ، وقد يترك الى غير معين (٢) كما تقول : « فلان لئيم : ان أكرمته أهانك وان أحسنت أليه أساء اليك » ، فلا تريد مخاطبا بعينه ، بل تريد ان أكرم أو أحسن اليه »، فتخرجه فى صـــوره الخطاب ليفيد العموم ، أى ســـوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد .

وهو فى القرآن كثير ، كقوله تعـــالى « ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم » ، أخرج فى صـــورة الخطاب لمـــا أريد العموم ، للقصد الى تفظيع حالهم وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء . بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل فى هذا الخطاب .

=زيد ، وضرب غلامه زيد .

أو معنى : لدلالة لفظ عليه مثل « اعدلوا هو اقرب للتقوى » ، أو دلالة قرينة حال مثل « فلهن ثلثا ما ترك » اى الميت لان الكلام فى الارث .

أو حكما مثل ربه فتى .

(١) اى واحدا كان او اكثر ، لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر .

(٢) وذلك على طريق المجاز المرسل بعلاقة الاطلاق ، وقيل ان ترك الخطاب لذلك من الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ، اذ هو على التحقيق من وضع المضمر موضع المظهر ، فقوله تعالى « ولو ترى » الظاهر فيــه « ولو يرى كل احد » .

وان كان بالعلمية (١) :

فاما لاحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص (٢) به ، كقوله تعالى « قل هو الله أحد » ، وقول الشاعر :

أبو مالك قاصر فقـــره   على نفسه ، ومشيع غناه(٣)

وقوله :

الله يعـــلم أنى ما تركت قتالهـــم   حتى علوا فرسى بأشقر مزبد (٤)

واما لتعظيمه . أو لأهانته ، كما فى الكنى والألقاب المحمــودة والمذمومة (٥) .

---

(١) اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته ، والعلم موضوع للشىء — وهو الذات مثلا — ولمشخصاته نهى جزء من الموضوع له ، والمراد بها العوارض اللازمة للذات من حيث هى ذات وهى التى لا تقوم الذات بدونها .

(٢) اى لاحضار المسند اليه بعينه وشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن احضاره باسم جنســه نحو رجل عالم جاءنى ، فقد احضر باسم جنسه وهو « رجل » واما « عالم » فقد جىء بها لصحة الابتداء بالنكرة وقوله ابتداء اى لأول مرة واحترز به من نحو جاءنى زيد وهو راكب ، وقوله باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره وان صح اطلاقه على غيره بوضـــع آخر كالاعلام المشــتركة ، واحترز به عن احضـــاره بضمير المتكلم او المخاطب والاشارة والموصـــول والمعرف بلام العهد الخارجى وبالاضافة . ومعنى الاحضار هنا الالتفات والتوجه ... وهذه القيود لتحقيق العلمية وهى ثلاثة قيود : احضـــاره بعينه وكونه ابتـــداء وكونه باسم مختص به . والا فالقيد الاخير مغن عما سبق لانه متى احضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار له بعينه ابتداء .

(٣) هو للمتنخل الهذلى . (٤) هو للحارث بن هشام يعتذر به عن فراره يوم بدر . (٥) مثل ركب على ، وهرب معاوية ، فالاول ماخوذ من العلو ، والثانى من العو وهو صريخ الذئب .

واما للكناية حيث الاسم صالح لها ، ومما ورد صالحا للكناية من غير باب المسند اليه قوله تعالى « تبت يدا أبى لهب » ، أى جهنمى (١) .

---

(١) أى يؤتى بالمسند اليه علما للكناية عن معنى يصلح العلم له — اى لذلك المعنى بحسب معناه الأصلى قبل العلمية — نحو « ابو لهب فعل كذا » كناية عن كونه جهنميا ، فابو لهب بحسب الاصل مركب اضافى معناه ملابس اللهب اى النار ملابسة شديدة ومن لوازم ذلك كونه جهنميا فاطلق واريد هذا اللازم فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا الانتقال من المعنى الموضوع له اولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ الى لازمه كاف فى الكناية ولا يتوقف على ارادة لازم ما استعمل فيه اللفظ .. وقيل ان الكناية هنا كما يقال : حاتم ويراد به لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به هو الجواد لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال رأينا « ابا لهب » لينتقل منه الى الملزوم وهو الشخص الكافر المعلوم ، فالكناية على هـذا بالنظر للوضع الثانوى وهو العلمى .

فعلى القول الأول اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه للازم معناه . وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الأصلى ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعينة وانما استعمل فى لازمهما ابتداء ، فحاتم قد استعمل ابتداء فى الجود اللازم للانسان المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا .. ويرد على القول الثانى انه لو كان كذلك يكون حينئذ استعارة لا كناية ، لأنه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد للمشابهة ، وان كان لعلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا ، كما يرد عليه انه لو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا الى كافر — والقصد ان الفعل صدر من غيره — وقولنا : ابو جهل فعل كذا مشيرا الى كافر لا يسمى ابا جهل ، كناية عن الجهنمى ، ولم يقل به أحد ، ومما يدلّ على فساد ذلك أيضا أن صاحب المفتاح وغيره مثلوا لهذه الكناية بقوله تعالى : تبت يدا ابى لهب ، ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر ، وحيث كان كذلك لم يكن كناية عن الجهنمى الا على القول الأول ، اذ على الثانى لا يكون كناية عنه الا اذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبى لهب ...

هذا والكناية هى عند المصنف استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل منه للازمه ، وهى عند السكاكى استعمال اللفظ فى لازم معناه لينتقل منه الى الملزوم الذى هو معنى اللفظ الموضوع له .

واما لايهام استلذاذه أو التبرك به (١) •

واما لاعتبار آخر مناسب (٢) •

وان كان بالموصولية (٣) :

فاما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ، كقولك « الذى كان معنا أمس رجل عالم » •

واما لاستهجان التصريح بالاسم (٤) •

واما لزيادة التقرير (٥) ، نحو قوله تعالى « وراودته **التى هو فى** بيتها عن نفسه (٦) » ، فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه **السلام عن**

---

(١) مثال الاستلذاذ :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر

ومثال التبرك به : الله الهادى ومحمد الشفيع •

(٢) كالتفاؤل مثل سعد عندى ، والتطير مثل غراب فى الدار ، والتسجيل على السامع ، او التنبيه على غباوته الى آخر تلك الاعتبارات.

(٣) اى تعريف المسند اليه بايراده اسما موصولا •

(٤) مثل الذى يخرج من احد السبيلين ناقض الوضوء •

(٥) اى تقرير الغرض المسوق له الكلام • وقيل تقرير المسند • وقيل تقرير المسند اليه •

(٦) راودته اى يوسف عليه السلام والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب ، وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد ان يخرجه من يده ، فيحتال عليه ان يغلبه ويأخذ منه • والمسند اليه هو قوله « التى هو فى بيتها » متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وعفافه والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا ، لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة •• وقيل هو تقرير للمسند وهو المراودة ، لما فيه من فرط الاختلاط •• وقيل هو تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امراة العزيز او زليخا •

الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره .

واما للتفخيم ، كقوله تعالى « فغشيهم من اليم ما غشيهم » (١)

وقول الشاعر :

مضى بها ما مضى من عقل شاربها   وفى الزجاجة باق يطلب الباقى(٢)

ومنه فى غير هذا الباب قوله تعالى : « فغشاها ما غشى » ، وبيت الحماسة :

صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه   فلما علاه قال للباطل : ابعد(٣)

وقول أبى نواس (٤) :

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم   وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه   فاذا عصارة كل ذاك أثام

واما لتنبيه المخاطب على خطأ (٥) ، كقول الآخر (٦) :

ان الذين ترونهم اخوانكم   يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

---

(١) فان فى هذا الابهام من التفخيم والتعظيم والتهويل ما لا يخفى .

(٢) البيت لابى نواس . والضمير للخمر ، ويطلب الباقى اى من عقله ، وقوله « بها » اى معها .. وينسب لعبد الله من العباس الربيعى .

(٣) البيت لدريد بن الصمة ، من أبيات يرثى بها اخاه عبد الله .

(٤) نهز بالدلو فى البئر : ضرب بها فى الماء لتمتلىء . اسام الماشية: أخرجها الى المرعى ، واضافة سرح الى اللحظ من اضافة الصفة الى الموصوف يعنى اللحظ السارح ويقال : سرحت الماشية اذا ذهبت ترعى. والبيتان فى المثل السائر ص ١٧٥

(٥) سواء كان خطأ المخاطب ام خطأ غيره .

(٦) هو عبدة بن الطبيب ، ويقول السبكى : نسبه ابن المعتز لجرير وانشده :

=

واما للايماء الى وجه بناء الخبر (١) ، نحو « ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين (٢) » .

ثم أنه (٣) ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر ، كقوله :

ان الذى سمك لسماء بنى لنا   بيتا دعائمه أعز وأطول (٤)

=
ان الذين ترونهم خلانكم   يشفى صداع رؤوسكم ان تصرعوا

ترونهم : تظنونهم . تصرعوا : تهلكوا وتصابوا بالحوادث . ففى البيت من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان فلانا وفلانا .

(١) اى الاشارة بصلة الموصول الى نوع الخبر . يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك .

(٢) أى صاغرين — ففيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله « سيدخلون جهنم داخرين » هذا و « الوجه » فى كلام المصنف بمعنى الطريقة ، تقول عملت هذا العمل على وجه عملك اى على طريقته وقد فسر الخلخالى تبعا للشيرازى الوجه بالعلة والسبب ، وهو خطأ لان الاشارة الى العلة لا تطرد فى جميع الأمثلة ، بل هو ظاهر فى الآيتين ومشكل فى البيتين ، وقد يقال : ما ذكره الشارح (السعد) من خطأ التفسير المذكور انما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير فى قوله « ثم انه ربما » الى الايماء ، وهو انما رجعه الى جعل المسند اليه موصولا ، وحينئذ فلا تخطئة .

(٣) اى الايماء الى وجه بناء الخبر او جعل المسند اليه موصولا كما سبق بيان احتمال ذلك . والصحيح ان الضمير يعود الى الايماء الى وجه بناء الخبر .

(٤) هو الفرزدق . سمك : رفع . وهو يفتخر على جرير ببيته فى تميم . واراد بالبيت بيت الشرف والمجد . ففى قوله « ان الذى سمك السماء » ايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء اعظم منها وارفع .

أو لشـــأن غـــيره (١) نحو « الذين كذبوا شـــــعيبا كانوا هم الخاسرين » .

قال السكاكي .

وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر (٢) ، كقوله :

ان التى ضربت بيتـــا مهـــاجرة   بكوفة الجند غالت ودها غول (٣)

وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله : ان الذين ترونهم — البيت .

وفيه نظر ، اذ لا يظهر بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق ، فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثانى ؟ ، والمســـند اليه فى البيت الثانى (٤) ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد

---

(١) أى يجعل ذريعة الى تعظيم شان غير الخبر . وفى الآية ايماء الى أن الخبر المبنى على الموصـــول مما ينبىء عن الخيبة والخسران ، وتعظيم لشان شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذى لا يحسن معرفة الفقه قد الف فيه ، أو غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان خاسر فالموصول فيه ايماء الى نوع الخبر المبنى عليه ، وفى ذلك الايماء تعريض بحقارة الشيطان .

(٢) أى يجعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى تحقيق الخبر أى جعله محققا ثابتا ، والمحقق له فى الحقيقة انما هو الصلة التى حصل بها الايماء لا نفس الايماء .

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب .. فان فى ضرب البيت بكوفة الجنـــد والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبىء عن زوال المحبـــة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل « ان الذى سمك الســـماء » اذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ، فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر .

(٤) وهو « ان الذين ترونهم الخ » .

أن يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه (١) .

وان كان بالاشارة :

فاما لتمييزه أكمل تمييز (٢) لصحة احضاره فى ذهن السامع بوساطة الاشارة حسا ، كقوله :

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه ... (من نسل شيبان بين الضال والسلم)(٣)

وقوله (أى الحطيئة) :

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا ... وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا

وقوله (٤) :

واذا تأمل شخص ضيف مقبل ... متسربل سربال ليل أغبر
أوما الى الكوماء : هذا طارق ... نحرتنى الأعداء ان لم تنحرى

---

(١) قال السعد فى المطول : وجواب هذا الاعتراض أن العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا « ان الذين تظنونهم اخوانكم » كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة .

(٢) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة لتمييز المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الاغراض كالمدح وغيره .

(٣) البيت لابن الرومى يمدح ابا الصقر وزير المعتمد . والضال : جمع ضالة وهو شجر السدر البرى . والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية . « وفردا » نصب على المدح أو الحال من الخبر ، يعنى أن قومه مقيمون بالبادية لأن فقد العز فى الحضر .

(٤) الكوماء : الناقة العظيمة الضخمة ، وقيل ان الابيات فى مدح حاتم الطائى ، وينسبان لابن المولى وهو شاعر من مخضرمى الدولتين .

وقــوله (١) :

ولا يقــيم على ضـــيم يراد به ‏ ‏ الا الأذلان : عير الحى والوتد
هذا على الخســف مربوط برمته ‏ ‏ وذا يشــج فلا يرثى له أحــد

واما للقصد الى أن السامع غبى لا يتميز الشىء عنده الا بالحس كقول الفرزدق :

أولئــك آبائى فجئنى بمثلهــم ‏ ‏ اذا جمعتنــا يا جرير المجــامع

واما لبيان حاله (٢) فى القرب أو البعد أو التوسط ، كقولك : هذا زيد وذاك عمرو وذلك بشر ، وربما جعــل القرب ذريعة الى التحقير كقوله تعالى : « واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا ، أهذا الذى يذكر آلهتكم » ، وقوله تعالى « وما هــذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب » ، وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « ماذا أراد الله بهذا مثلا » ؟ ، وقول عائشة ــ رضى‌الله عنها ــ لعبد الله بن‌عمرو بن العاص: يا عجبا لابن عمرو هذا ، وقول الشاعر (٣) :

---

(١) هما للمتلمس خال طرفة . وهما من شواهد التقســيم فى باب البديع كما سيأتى . والعير بفتح العين : الحمار . الرمة : القطعة من الحبل البالى ، يشج : يكسر . الضيم : المذلة والهوان .

(٢) اى حال المسند اليه . وامثال هذه المباحث تنظر فيها اللغــة من حيث انها تبين ان هــذا مثال للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ، ويبحث عنها علم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشىء يوجب تصوره على اى وجه كان .. ويقول عبد القاهر : علم البلاغة هو على الجملة بحيث ينتقى لك من علم الاعراب خالصه ولبه (ص ٣٤ من الدلائل) .

(٣) هو للبهلول العنبرى ، ونسبه المبرد فى كامله (٢٢ ج ١) الى ابى مسلم الشيبانى رأت الشــاعر امرأته وهو يطحن بالرحا لاضــيافه فانكرت عليه . والمتقاعس الذى يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأحدب .

تقــول ودقت نحرها بيمينهــا … أبعــلى هــذا بالرحا المتقاعس ؟

وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعــالى « الم ذلك الكتاب » ذهابا الى بعد درجته ، ونحوه « وتلك الجنة التى أورثتموها » ، ولذا قالت : فذلكن الذى لمتتنى فيه ، لم تقل (فهذا) — وهو حاضر — رفعا لمنزلته فى الحسن وتمهيدا للعذر فى الافتتان به . وقد يجعل (١) ذريعة الى التحقير كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا .

واما للتنبيه — اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور وعقب بأوصاف — على أن ما يرد بعد اسم الاشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ، كقول حاتم الطائى (٢) :

ولله صــعلوك يســاور همه … ويمضى على الأحداث والدهر مقدما
فتى طلبات لايرى الخمص ترحة … ولا شــبعة ان نالهــا عد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت … تيمم كبراهن ثمت صــمما
يرى رمحه ونبــله ومجنه … وذا شطب عضب الضريبة مخذما
وأحناء سرج قاتر ولجــامه … عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه … وان عاش لم يقعــد ضعيفا مذمما

---

(١) أى البعد . هذا وقد بقى من الاقســام القسم الرابع وهو ان يقصد من القرب التعظيم بان ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى « ربنا ما خلقت هذا باطلا » .

(٢) الصعلوك : الفقير . يساور : يغالب . الهم . الحزن او الأمل والغاية . الطلبات بكسر اللام جمــع طلبة بالكسر ايضــا وهى ما يطلبه الانسان . الخمص : الجوع . ترحة : شقاء . المغنم : الغنيمة . تيمم : قصد ، ثمت أى ثم . التصميم : العزم على الامر . المجن : الترس . والشطب فى السيف : الخطوط فى متنه . العضب : القاطع . الضريبة : حد السيف . المخذم : القاطع . احناء السرج جمع حنو بكسر الحاء وهو اسم لكل من قربوسيه المقدم والمؤخر . القاتر : السرج الجيــد الواقع على الظهر ، العتاد : ما تعده لامر من الامور . الهيجا : الحرب . الطرف بكسر الطاء : الجواد الكريم الأصل . المسوم : من سام الخيل ارسلها للرعى او للاغارة .

فعدد له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما ، والصـــبر على ألم الجوع ، والأنفة من أن يعد الشبعة مغنما ، وتيمم كبرى المكرمات ، والتـــأهب للحرب بأدواتهـــا ، ثم عقب ذلك بقوله (فذلك) فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده .

وكذا قوله تعـــالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » ، أفاد اسم الاشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح (١) .

واما لاعتبار آخر مناسب (٢) .

وان كان باللام (٣) :

---

(١) فقد عقب المشار اليه وهو « الذين يؤمنون » بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليهم احقاء بما يرد بعد « اولئك » وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة .

(٢) مثل تنزيل المعقول منزلة المحســـوس نحو « تلك عقبى الذين اتقوا » ، و « ذلك هو النبـــل والشرف » . ومثـــل تنزيل الغائب منزلة الحاضر ، ومثل الاعتبارات التي ســـتأتي في وضع اسم الاشـــارة المظهر موضع المضمر .

(٣) اى تعريف المسند اليه باللام ، وقيل المعرف هو « ال » ... هذا ولام التعريف على قسمين :

١ — لام العهد الخارجي وتحتها أقسام ثلاثة : صريح بأن تقدم له ذكر صراحة — وكنائي بأن تقدم له ذكر كناية — وعلمي بأن لم يتقدم له ذكر اصـــلا لكنه معلوم عند المخاطب ســـواء كان حاضرا او لا ، ويسميها النحويون اذا كان مدخولها معلوما حاضرا لام العهد الحضوري ، وان كان غير حاضر لام العهد الذهني .

فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك (١) ، كما اذا قال لك قائل : جاءنى رجل من قبيلة كذا ، فتقول .. ما فعل الرجل ؟ ، وعليه قوله تعالى : « وليس الذكر كالأنثى » ، أى وليس الذكر الذى طلبت (٢) كالأنثى التى وهبت لها .

= ٢ — لام الحقيقة وتشمل اربعة اقسام : لام الحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الجنس — ولام العهد الذهنى — ولام الاستغراق الحقيقى — ولام الاستغراق العرفى .. فان اشير بها للحقيقة من حيث هى فهى لام الحقيقة او الجنس ، وان اشير بها الى الحقيقة فى ضمن فرد مبهم فهى لام العهد الذهنى ، وان اشير بها الى الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد فهى للاستغراق .

فاقسام اللام سبعة . وقيل لام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجى اصل آخر ، وقيل الاصل لام العهد الخارجى ، وقيل لام الاستغراق ، وقيل الجميع اصول .

(١) اى للاشارة الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة . يقال : عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته ، وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية .. فهى للدلالة على معين فى الخارج واما الحقيقة فهى معينة فى الذهن .

(٢) اى الذى طلبته امراة عمران ، فالأنثى اشارة الى ما تقدم ذكره صريحا فى قوله تعالى : « قالت رب انى وضعتها انثى » لكنه ليس بمسند اليه ، والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى « رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا » فان لفظ « ما » وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو المسند اليه .

هذا وقد يستغنى عن ذكره صريحا او كناية ، وذلك لتقدم علم المخاطب به بالقرينة سواء كان حاضرا ام لا نحو خرج الأمير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد . فالعهد الحضورى والعلمى من اقسام العهد الخارجى لتحقق المشار اليه باللام خارجا .

واما لارادة نفس الحقيقة (١) ، كقولك : الرجل خير من المرأة ، والدينار خير من الدرهم ، ومنه قول أبى العلاء المعرى :

والخل كالماء : يبدى لى ضمائره   مع الصفاء ، ويخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء حي » ، أي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء ، روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه .. ونحوه : « أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة » .

* * *

والمعرف باللام (٢) قد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته

---

(١) ليس المراد من الحقيقة الماهية الموجودة فى الخارج بل مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد . ومن ذلك : اللام الداخلة على المعرفات نحو : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، لأن التعريف للماهية ، واللام الداخلة على القضية الطبيعية نحو : الحيوان جنس .. وهنا نظر لأن لام الاستغراق ولام العهد الذهنى اعتبر فيهما الأفراد مع أنهما من أقسام لام الحقيقة واعتبار الأفراد ينافى عدم اعتبارها ، واجيب بعدم ملاحظة الافراد فيها بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن ، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما فى لام الحقيقة أو تعتبر بواسطة القرائن كالعهد الذهنى والاستغراق ..

(٢) أى لام الحقيقة كما فى المطول لا اللام مطلقا ، يعنى مطلق اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما مبهم موجود من الحقيقة لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها ، وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة — كما فى لام الحقيقة — من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد كما فى الاستغراق بل بعض غير معين .

الحقيقة كقولك : ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الخارج (١) وعليه قول الشاعر (٢) :

ولقـــد أمر على اللئيم يسبنى (فمضيت ثمت قلت لا يعنينى)

وهذا يقرب فى المعنى من النكرة (٣) ، ولذلك يقدر يسبنى وصفا للئيم لا حالا .

---

(١) واذا كان هناك عهد فى الذهن فلو كان هناكَ عهد خارجى كانت أل للعهـــد الخارجى .. ومن امثلة هذا النوع ايضـــا :واخاف ان ياكله الذئب .

(٢) هو عميرة بن جابر الحنفى . والبيت فى شواهد الجملة الحالية .

(٣) اى المعرف بلام العهد الذهنى فى المعنى كالنكرة اى بعد اعتبار القرينة واما قبل اعتبارها فليس كالنكرة اذ هو موضوع للحقيقة المعينة فى الذهن .

وهو من جهـــة اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتـــدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها وعطف بيان من المعرفة وعكســـه واسم كان ومفعولا اول لظن . وانما قال « كالنكرة » ، لمـــا بينهمـــا من تفاوت ما ، وهو أن النكرة مثل : ادخل سوقا ، معناها بعض غير معين من جملة افراد الحقيقة ، والمعرف بلام العهد الذهنى معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر ، فالمجرد من اللام نحو « سوق » وذو اللام نحو « السوق » بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسيهما مختلفان ، وهذا الفرق بناء على ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر اما ان كانت موضـــوعة للماهية فالفرق ان تعين المـــاهية وعهديتها معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى وغير معتبر فى مدلول النكرة وان كان حاصـــلا ، فالفرق بينهما كالفرق بين اسم الجنس المنكر كاســـد وعلم الجنس كاسامة . واعلم ان النكرة سواء كانت موضـــوعة للفرد المنتشر او للمفهوم فهى لا توجد الا فى الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له .. هذا ولكون المعرف بلام العهد الذهنى فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجمـــلة كقوله « ولقـــد امر على اللئيم يسبنى » .

وقد يفيــد الاستغراق ، وذلك اذا امتنع حمله على غير الأفراد وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى : « ان الانســان (١) لفى خسر الا الذين آمنوا » .

والاستغراق ضربان :

حقيقى (١) كقوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة » أى كل غيب وشــهادة .

---

(١) اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها المــاهية من حيث هى هى ، ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو ســكت عن ذكره ، ودخوله فرع العموم الذى يدل على الاســتغراق ، وما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا .

فاللام التى لتعريف العهــد الذهنى ، والتى للاســتغراق ، هى لام الحقيقة حملت على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله : « يأتى » « وقد يفيد » عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ، فالمنظور له فى الكل الحقيقة دون بعض الافراد او كلها . وأما لام العهد الخارجى فهى قسم براسها اصل لكل خارجى .. هذا ولابد فى لام الحقيقة من أن يقصد بها الاشارة الى المــاهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز اسم الجنس المعرف كالرجعى عن اسماء الاجناس النكرات كرجعى مثلا ، فالاشارة بها الى المــاهية لا باعتبار حضورها فى الذهن وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنها موضوعة لها ولا يضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا كان حاضرا فى ذهنه ، واذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه الفرق بينهــا وبين المعرف بلام العهد الخارجى العلمى أن لام العهد اشارة الى حصــة معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد هذا .. والفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف ان الاول يدل على التعين والحضور الذى هو جزء المسمى بجوهر اللفظ والثانى يدل على ذلك بالآلة .

(١) وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة .

وعرف (١) كقولنـا « جمع الأمير الصاغة » اذا جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب ، لا صاغة الدنيا (٢) .

واستغراق المفرد أشـمل من استغراق الجمع (٣) ، بدليل أنه لا يصـدق « لا رجل في الدار » في نفي الجنس اذا كان فيها رجـلٌ أو رجلان ، ويصدق « لا رجال في الدار (٤) » .

ولا تنافي بين الاستغراق وافراد اسم الجنس (٥) :

---

(١) وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف .

(٢) قيل المثال مبني على مذهب المـازني القائل ان « ال » الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة ، والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة .

وفيه نظر لأن الخـلاف انما هو في اسم الفـاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره ، نحو : المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لانهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم — وال لا تدخل على الفعل — فلابد فيه من معنى الحدوث لانه معتبر في الفعل . ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره كالاضافة والموصول فان الموصول ايضا مما ياتي للاسـتغراق نحـو « اكرم الذين ياتونك الا زيدا » و « اضرب القائمين الا عمرا » .

(٣) وكذلك من استغراق المثنى بمعنى انه يتناول كل واحد واحد من الافراد والمثنى انما يتناولُ كلَّ اثنين اثنين والجمع انما يتناولُ كلَّ جماعة جماعة .

(٤) وهذا في النكرة المنفية مسلم ، واما في المعرفة باللام فليس مسلما لان الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد ، فيكون الجمع المعرف باللام مساويا في الاستغراق ، ولا فرق الا في المفرد المستغرق فلا يستثنى منه الا الواحد بخلاف الجمع المسـتغرق فيستثنى منه الواحد والمثنى والجمع .

(٥) لمـا كان هينا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسـم يدل على وحدة معناه والاسـتغراق يدلّ على تعدده وهما متنافيان ، قال الخطيب « ولا تنافي » ، وشرح عدم المنافاة .

لأن الحرف انما يدخل عليـــه مجردا عن الدلالة على الواحـــدة والتعدد ولأنه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى ، أى معنى قولنـــا الرجل : « كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال » (١) ، ولهذا امتنع وصـــفه بنعت الجمع ، وللمحافظة على التشـــاكل بين الصـــفة والموصوف أيضا .

* * *

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام* :

اما نفس الحقيقـــة لا ما يصـــدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس كأسامة .

واما فرد معين وهو العهد الخارجي ، ونحوه العلم الخاص كزيد .

واما فرد غير معين وهو العهد الذهني ونحوه النكرة كرجل .

واما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ كل مضـــافا الى النكرة كقولنا : كل رجل .

* * *

---

(١) الجواب الاول بتســـليم ان الوحدة تنافى التعـــدد والثانى بمنع تنافيهما . . وخلاصـــة الجواب الاول ان الحرف الدال على الاســـتغراق كحرف النفى ولام التعريف انما يدخل على الاسم المفرد مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة والتعـــدد وامتناع وصـــفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى .

والجواب الثانى يرجع الى ان المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ، ولاجل كونه بمعنى كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع وان حكاه الاخفش فى نحو « اهلك الناس الدينار الصـــفر والدرهم البيض » نظرا لكون ال للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه .

وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا (١) :

ثم اختار (٢) — بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير — أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهــود بوجه من الوجوه الخطابية ، اما لكون الشيء حاضرا فى الذهن لكونه محتاجا اليه على طريق التحقيق أو التهكم ، أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين (٣) ، واما لانه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين لو كان معهوداً .

وقال (٤) :

---

(١) قال السكاكى : « ان قصد به — اى بالمعرف بلام الحقيقة — الاشارة الى المــاهيّة من حيث هى هى لم تتميز من اسماء الأجناس التى ليست فيها دلالة على البعضــية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى ، وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها فى الذهن لم يتميز عن تعريف العهد » (ص ٩٣ من المفتاح) ، وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعرف العهد على هــذا التقدير لأن النظر فى العهــد الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيهــا الى نفس المــاهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وهذا المعنى غير معتبر فى اسم الجنس النكرة ، وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه .. وقال السكاكى فى تتمة كلامه : « وان قصد بتعريف الحقيقة » الاستغراق لزم فى اللام كونها موضوعة لغير التعريف ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين المتنافيين ... وكل ذلك على ما يرى فاسد ، والأقرب — بناء على قول بعض ائمة اصــول الفقه أن اللام موضــوعة لتعريف العهــد لا غير — هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة احد قسمى التعريف وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية الخ .

(٢) اى السكاكى .

(٣) اى التحقيق أو التهكم .

(٤) اى السكاكى . اى ان لام الاستغراق موضــوعة فى اصــلها للحقيقة من حيث هى فتصلح من اصلها للاستغراق ولغيره بحسب اختلاف المقامات ، وهذا جواب من السكاكى عن تشكيكه فى الاستغراق بعد جوابه=

« الحقيقـــة من حيث هى هى لا واحدة ولا متعددة ، لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وان كانت لا تنفك فى الوجود عن أحدهما ، فهى صالحة للتوحد والتكثر ، فكون الحكم استغراقا أو غير استغراق الى (١) مقتضى المقام : فاذا كان خطابيا (٢) مثل « المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم » حمل المعرف باللام — مفردا كان أو جمعا — على الاستغراق ، بعلة ايهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين ، واذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع » (٣) .

=عن تشكيكه فى تعريف الحقيقة ، ومبناه على ادخال لام الاستغراق فى لام العهد لان الاستغراق لا يجـوز ان يكون معنى اللام .. ورايى ان راى السكاكى فى اللام اقرب الى البلاغة وابعد عن اصطلاحات المنطق والنحو التى لا طائل تحتها .

(١) خبر « فكون » ، اى راجع الى مقتضى المقام .

(٢) المقام الخطابى هو الذى يكتفى فيه بالظن ، والاســـتدلالى هو الذى يطلب فيه اليقين .

(٣) مثل حصل الدرهم وحصل الدراهم ، فيجعل الاول على درهم واحد والثانى على ثلاثة ، لأن هذا هو المتيقن فيهما .

خلاصة للام التعريف واقسامها :

اللام المعرفة تاتى : للعهد الخارجى ، والحقيقة ، والعهد الذهنى ، والاستغراق :

١ — اما لام العهد الخارجى :

فهى التى يراد بمدخولهـــا معين فى الخارج فردا او اكثر ، وتعين مدخولها اما : لتقدم ذكره صريحا او كناية ، واما لتقدم العلم به سواء كان حاضرا او غير حاضر .

فالذكر الصريح مثل « فارسلنا الى فرعون رســـولا فعصى فرعون الرسول » ، والكنائى مثل « وليس الذكر كالانثى » فان الذكر لم يتقـــدم ذكره صريحا بل كناية فى قوله تعالى « نذرت لك ما فى بطنى محررا » فان ما محتمل للذكر والانثى ولكن بانضمام قيد التحرير اليه صـــار مرادا به الذكر .. ومثال التقدم العلمى وهو مشـــاهد حاضر اغلق الباب لداخل

* * * * * * * * * * * * * *

عليك ، والعلمى الغير المشاهد « اذ هما فى الغار » .. فالمعرف بلام العهد الخارجى نظير ضمير الغائب فى وجوب تقدم مدخولها ، وهو ايضا نظير علم الشخص فى الدلالة على فرد معين فى الخارج . والفرق بينهما (علم الشخص والمعرف باللام هذه) ان التعيين فى علم الشخص مستفاد من اللفظ وفيه من اللام .

٢ — ولام الحقيقة :

هى التى يراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى ، اى بقطع النظر عن الافراد وتسمى لام الجنس والطبيعة نحو الرجل خير من المرأة والانسان حيوان ناطق ولكلمة ما دل على معنى مفرد .. والمراد من الحقيقة هنا ما يفهم من اللفظ سواء كان له تحقق فى الخارج بتحقق افراده كما قدمنا او فى الذهن فقط نحو : العنقاء والغول .

٣ — ولام العهد الذهنى :

هى التى يراد بمدخولها الحقيقة لا من حيث هى بل باعتبار تحققها فى فرد مبهم غير معين لا فى الذهن ولا فى الخارج ، نحو اطعم المسكين صدقة الفطر فانه ليس المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى لان "الحقيقة لا تطعم ، ولا فردا معينا لأن الفرض انه لا عهد ولا تعين له فى الخارج ولا فى الذهن ، كما انه ليس المراد الحقيقة باعتبارها فى جميع الافراد لاستحالته ، بل المراد بعض من الافراد غير معين فلفظ اطعم قرينة على ارادة الفرد المبهم . ومما الفت نظرك اليه هنا ان المعرف باللام فى هذا القسم بالنظر للقرينة مساو للنكرة فى دلالة كل منهما على فرد مبهم وبالنظر الى لفظه وقطع النظر عن القرينة هو معرفة لفظا ومعنى ، اما لفظا فلوجود اللام المعرفة واما معنى فلانه حينئذ دال على الحقيقة وهى واحدة معينة لا تعدد فيها .. فاللام مشيرة ابدا الى الحقيقة فى ضمن الفرد عند ارادته والحقيقة معينة ، ومن ثم جاز معاملته معاملة النكرة نظرا الى القرينة ومعاملته معاملة المعرفة نظرا للفظ والمعنى بقطع النظر عن القرينة ، ولهذا تراهم يقولون فى قول الشاعر : ولقد امر على اللئيم يسبنى . الخ : ان جملة يسبنى يجوز اعرابها حالا نظرا لان اللئيم معرفة ، وصفة لانها نكرة نظرا للقرينة .

٤ — ولام الاستغراق :

هى التى يراد بها الحقيقة من حيث وجودها فى جميع الافراد ،

. . . .

والاستغراق قسمان حقيقى وعرف ، فالحقيقى أن تراد الحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب الوضع نحو « ان الابرار لفى نعيم » ، والعرف ان تراد الحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب العرف نحو جمع الامير الصاغة .

ولكن السكاكى بعد ان ذكر هذه الاقسام فى باب المسند اليه ، قال فى باب المسند : والقول بكون اللام لتعريف الحقيقة او الاستغراق مشكل ، فاورد اعتراضا على كونها لتعريف الحقيقة واعتراضا آخر على كونها للاستغراق ، اما حاصل الاعتراض الاول فانه قال اذا اريد بكونها لتعريف الحقيقة انها لتعريف الحقيقة من حيث هى بقطع النظر عن حضورها فى الذهن لزم ان تكون اسماء الاجناس المصادر المجردة من ال معارف نحو ذكرى ورجعى وضرب وقتل لانها موضوعة للحقيقة باتفاق ، واذا لم يتميز اسم الجنس المجرد من ال عن المقترن بها يكون معرفة وكونه معرفة باطل بدليل انه لا يصح فى الاستعمال العربى وصفه بالمعرفة ، فلا يقال رجع رجعى السريعة أو البطيئة ؛ وانما تعرضت لاسماء الاجناس المصادر دون غير المصادر نحو رجل لان الامر هين فى مثل رجل . فانه قيل انه وضع للفرد المنتشر بناء عليه فلا تعين فى مدلوله .

فان فرق بين اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة والمجرد منها بأن الاول موضوع للماهية باعتبار حضورها فى ذهن السامع وان التعيين فيها مقصود ملحوظ بخلاف المجرد منها فان التعيين فيه حاصل غير مقصود ، والفرق واضح بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد — ان فرق بينهما بذلك كان الفرق صحيحا ولكن يشكل الامر من ناحية اخرى . وهى انه لا يكون هناك حينئذ فرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى ، فان كلا منهما اشير به الى معهود فى الذهن .. هذا هو اشكال السكاكى بايضاح .

وقد اجاب عنه بعض الكاتبين فى الفرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى بأن مدلول لام العهد الخارجى فرد معين فى الخارج ومدلول لام الحقيقة الحقيقة الملحوظة ذهنا ، والفرق واضح بين المدلولين .

ولكن السكاكى سلك فى حل هذا الاشكال مسلكا آخر ، واجاب عن هذا الاعتراض الوارد على كون اللام لتعريف الحقيقة أن اللام لتعريف

* * * * * * * * * * * * * *

العهد مطلقا وتعريف الحقيقة من قبيل التعريف العهدي وذلك لان تعريف العهد معناه الدلالة على ما هو حاضر فى ذهن السامع معهود بين المتكلم والمخاطب عهدا تحقيقيا أو تقديريا تنزيليا ، فالعهد التحقيقى ان يتقدم ذكر مدلولها صريحا او كناية او يتقدم العلم به وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجى ، والعهد التقديرى التنزيلى هو الا يتقدم ذكر مدخولها لا صريحا ولا كناية ولا يتقدم العلم به ولكنه منزل منزلة المعهود فى ذهن السامع لاعتبارات خطابية يأتى تفصيلها وهذا العهد يسمى التعريف فيه بتعريف لام الحقيقة سواء اريد بمدخولها الحقيقة من حيث هى أوفى ضمن فرد مبهم.

وتسمى اللام حينئذ لام العهد الذهنى فلام الحقيقة والعهد الذهنى تسميان بلام العهد الذهنى على رأى السكاكى وهى لم يشر بها الى تعيين مدخولها فى ذهن السامع على سبيل التحقيق بل على سبيل تنزيله منزلة المعهود فى ذهن السامع ولا عهد فى الواقع . ولكي ينكشف لك مذهب السكاكى انكشافا اكثر اذكر ما قاله الشيرازى — : فالفرق بين اسم الجنس المتكر والمعرف انك اذا قلت جاء رجل كنت قد احدثت فى ذهن السامع شيئا ما كان حاضرا فيه ولا مقدرا حضوره بوجه من الوجوه الخطابية الآتية ، واذا قلت جاء الرجل او جاء الحبيب مثلا من غير أن يتقدم له ذكر ولا علم كنت قد أشرت الى موجود فى ذهنه حاضرا على وجه الفرض والتقدير ، فاسم الجنس المعرف تعريف الحقيقة زاد على مفهوم غير المعرف منه بهذا القدر من التعيين وهو فرض وجوده الخطابى ، وبهذا القدر من التعيين استحق اسم التعريف .. والوجوه الخطابية التى تجعل مدخول لام الحقيقة حاضرا فى الذهن على وجه الفرض والتقدير ترجع لامور كثيرة : منها ان يكون محتاجا اليه على طريق التحقيق او التحكم نحو الدينار خير من الدرهم والمسلم حضر يريد غير معين تهكما به حيث لا يعمل بمقتضى الاسلام ، او ان يكون عظيم الخطر معقودا به الهمم نحو والذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة ، او يكون حاضرا لا يغيب عن الحس نحو جاء الحبيب .

هذا هو اعتراض السكاكى الذى اورده على كون اللام لتعريف الحقيقة وهذا هو جوابه عنه وجواب غيره .. أما اعتراضه على كون اللام للاستغراق فقد قال : ان القول بكون اللام للاستغراق يلزم عليه الجمع بين المتنافيين وذلك بأن اللام تدل حينئذ على التعدد والمفرد الداخلة عليه على الوحدة ، والتعدد والوحدة متنافيان ، وقد أجاب عن هذا الاعتراض بأن =

وان كان بالاضافة (١) :

فاما لأنه ليس للمتكلم الى احضاره فى ذهن السامع طريق أخصر منها كقوله (٢) :

= الاستغراق ليس مستفادا من المعرف باللام بطريق الوضع وانما يفهم من المقام ، فان الحقيقة من حيث هى ليست متوحدة لتحققها مع التعدد ولا متعددة لتحققها مع الوحدة اذ كانت ليست للتعدد فقط ولا للتوحد فقط .

فكون الحكم المحكوم به على مدخول اللام مستغرقا لجميع أفراده وغير مستغرق يرجع الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن حمل الحكم على الاستغراق وان المراد بمدخولها العام سواء كان مدخولها مفردا نحو المؤمن غر كريم أو جمعا نحو المؤمنون هينون لينون فالمقام هنا خطابى لأن هذه الأمثلة من القضايا المقبولة من جهة الشرع وهنا أريد بمدخولها الاستغراق والحكم ثابت لجميع الأفراد بسبب أن المتكلم يلقى فى خيال السامع أن تخصيص الحكم ببعض المؤمنين دون بعض مع تحقق حقيقة الايمان فى كل منهما ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجح ، فوجبه الحمل على الاستغراق من أجلها .

أما اذا كان المقام استدلاليا ، فيحمل مدخول اللام على المتيقن وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع نحو حصل الدرهم ، فيراد من الدرهم واحد فقط ، وحصل الدراهم ويراد ثلاثة فقط .

وقد أجاب صاحب الايضاح عن هذا الاعتراض الثانى بجوابين الأول بالمنع والثانى بالتسليم ، أما جواب المنع فحاصله أن المراد بعموم المدلول عليه بأداة الاستغراق الكل الافرادى لا الكل المجموعى ، والفرق بينهما أن يراد من مدخول اللام كل واحد بدلا عن الافراد لا كل واحد مجتمع مع الآخر ، وهذا لا ينافى الوحدة فى المدلول ، وأما الكل المجموعى فيراد فيه الفرد مجتمعا مع الآخر ، وهذا الذى ينافى الوحدة فى المدلول وهو غير المراد. وجواب التسليم : سلمنا فرضا أن الوحدة هنا تتنافى مع التعدد ، لكن أداة الاستغراق تدخل على المفرد مجردا عن الوحدة والتعدد ، فيصلح لأن يراد الحقيقة فى ضمن الجميع .

(١) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شىء من المعارف .

(٢) البيت لجعفر بن علبة الحارثى وهو من مخضرمى الدولتين ، شاعر مقل غزل فارس مذكور فى قومه .. اليمانين : جمع يمان . مصعد : =

هواى مع الركب اليمانين مصعد جنيب ، وجثمـانى بمكة موثق

واما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة(١) ، كقوله(٢) :

بنو مطر يوم اللقـاء كأنهم أسـود لها فى غيل خفان أشـبل

وقوله (٣) :

قومى هم قتـلوا (أميم) أخى فاذا رميت يصـيبنى سـهمى

واما لتضمنها (٤) تعظيما لشـأن المضاف اليه كقولك « عبـدى حضر » فتعظم شأنك ، أو لشأن المضاف كقولك « عبد الخليفة ركب »

= مبعد ذاهب فى الارض . الجنيب : المجنوب . المستتبع الذى يتبعه قومه ويتقدمونه امامهم . الجثمان : الشخص . الموثق : المقيـد .

والشاهد فى قوله « هواى » اى مهويى ، فالاضافة اخصر من الذى اهواه ونحوه والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السـآمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحل ، ولفظ البيت خبر معناه التأسف والتحسر على بعـد الحبيب .

(١) المتعذر مثل اجتمع اهـل الحق على كذا . والمرجوح او المتعسر مثل اهل البلد فى رفاهية .

(٢) البيت لمروان بن ابى حفصـة الشـاعر يمدح معن بن زائدة الشيبانى ، وبنو مطر قومه بطن من شيبان . خفان : مأسدة قرب الكوفة . . الاشبل جمع شبل وهو ولد الأسد . والشاهد فى قوله : بنو مطر فالاضافة هنا تغنى عن التفصيل وتعداد اسمائهم .

(٣) هو الحارث بن وعلة الجرمى ، وهو شاعر جاهلى غير الحارث ابن وعلة الشيبانى . واميم منادى وهى التى كانت تحضه على الأخذ بثـأر أخيه من قومه . . والشاهد فى الاضافة هنا قوله « قومى » ، لاغنائها عن تفصيل مرجوح .

(٤) اى الاضافة .

فتعظم شأن العبد . أو لشأن غيرهما (١) كقولك « عبد السلطان عند فلان » ، فتعظم شأن فلان . أو تحقيرا (٢) نحو ولد الحجام حضر .

واما لاعتبار آخر مناسب (٣) .

تنكير المسند اليه :

وأما تنكيره (٤) : فللافراد (٥) كقوله تعالى « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » .. أى فرد من أشخاص الرجال .

أو للنوعية (٦) ، كقوله تعالى « وعلى أبصارهم غشاوة » ، أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامى عن آيات

---

(١) اى غير المضاف والمضاف اليه .

(٢) اى او لتضمن الاضافة تحقيرا : للمضاف كالمثال ، او للمضاف اليه نحو « ضارب زيد حاضر » او لغيرهما نحو « ولد الحجام جليس زيد » .

(٣) كتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ، ومنه قوله تعالى « لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده » فانه لما نهيت المراة عن المضار اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه ، وكذا الوالد . او لتضمنها استهزاء او تهكما نحو « ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون » الى غير ذلك من الاعتبارات .. وبذلك ينتهى بحث تعريف المسند اليه .

(٤) اى الاتيان به نكرة سواء كان مفردا او مثنى او جمعا .

(٥) اى القصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس .. هذا ودلالة النكرة على المفرد ظاهرة اذا قلنا انها موضوعة للفرد المنتشر ، اما اذا قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فافادتها الافراد باعتبار الاستعمال الاصلى لان الحقيقة يكفى فى تحققها فرد واحد .

(٦) اى القصد الى نوع منه ، لان التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا .

اللـه (١) .

ومن تنكير غير المسند اليه للافراد قوله « ضرب الله مثلا رجلا ، فيه شركاء متشاكسون ، ورجلا سـلما لرجل » (٢) ، وللنوعية قوله تعالى « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » ، أى نوع من الحيـاة مخصوص ، وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل « ولتجدنهم أحرص الناس — وان عاشـوا ما عاشـوا — على أن يزدادوا الى حياتهم فى المـاضى والحاضر حياة فى المستقبل ، فان الانسان لا يوصف بالحرص على شىء الا اذا لم يكن ذلك الشىء موجودا له حال وصفه بالحرص عليـه ، وقوله تعالى « والله خلق كل دابة من ماء » يحتمل الافراد والنوعية ، أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه (٣) .

أو للتعظيم والتهـويل . أو للتحقير (٤) ، أى ارتفـاع شـأنه أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبى السمط (٥) :

(فتى لا يبالى المدلجـون بنوره   الى بـابه ألا تضىء الكواكب)
له حاجب فى كل أمر يشـينه   وليس له عن طالب العرف حاجب

---

(١) وفى المفتاح ان التنكير للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك .

(٢) الشـاهد فى تنكير « رجـلا » للافراد ، وغير مسـند اليه ، ومتشاكسـون اى مختلفون متنازعون . « وسلما » اى خالصا .

(٣) فتنكير : كل من « دابة » و « ماء » يحتمل الافراد او النوعية وكل منهما ليس مسندا اليه .

(٤) اى تنكير المسند اليه قد يكون للتعظيم او للتحقير .

(٥) فى زهر الآداب ان البيت لأبى السـمط بن ابى حفصـة وجده مروان بن ابى حفصة الاكبر .

ومثـله :

ولـه منى جانب لا اضـيعه   وللهـو منى والخـلاعة جانبه

والحاجب : المـانع . يشين : يعيب .

أى له حاجب أى حاجب ، وليس له حاجب ما .

أو للتكثير كقولهم « ان له لابلا » و « ان له لغنما » (١) ، يريدون الكثرة . وحمل الزمخشرى التنكير فى قوله تعالى « قالوا آان لنا لأجرا » عليـــه (٢) .

أو للتقليل كقوله تعالى « وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة فى جنات عدن ، ورضوان من الله أكبر » ، أى وشيء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضا الله سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد اذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراءه من النعم وانما تهنأ له برضاه ، كما اذا علم بسخطه تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وان عظمت .

وقد جاء التعظيم والتكثير جميعـــا (٣) ، كقوله تعـــالى « وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك » ، أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام . وأعمار طويلة ونحو ذلك .

والسكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل. ثم جعل التنكير فى قولهم « شر أهر ذا ناب » للتعظيم ، وفى قوله تعالى

---

(١) هذا من تنكير غير المسند اليه ، الا اذا نظرنا الى ان اسم ان اصله المبتـــدأ .

(٢) اى على التكثير . هذا والفرق بين التكثير والتعظيم ان التكثير باعتبار الكميات والمقـــادير تحقيقا كما فى قوله « ان لنـــا لابلا » او تقديرا كما فى قوله تعالى « ورضوان من الله اكبر » ، واما التعظيم فبحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة وكذا التحقير والتقليل .

(٣) وقد ينكر للتحقير والتقليل معا مثل « حصل لى منه شيء » اى شيء حقير قليل .

« ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك » لخلافه (١) • وفى كليهما (٢) نظرا أما الأول فلما سيأتى (٣) ، وأما الثانى فلان خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة ، لأنها اما من قولهم « نفحت » الريح اذا هبت أى هبة ، أى من قولهم « نفح الطيب » اذا فاح أى موحة كما يقال شمة ، واستعماله بهذا المعنى (٤) فى الشر استعارة اذ أصله أن يستعمل فى الخير ، يقال « له نفحة طيبة » أى هبة من الخير (٥) ••
وذهب (٦) أيضا الى أن قوله تعالى « يا أبت انى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن » بالاضافة ، اما للتهويل أو لخلافه (٧) ، والظاهر أنه لخلافه واليه ميل الزمخشرى ، فانه ذكر ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به ، ولكنه قال : « انى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن » ، فذكر الخوف والمس ونكر العذاب •

وأما التنكير فى قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) فيحتمل

---

(١) اى للتحقير ، راجع ص ٨٣ من المفتاح .. والمثل « شر اهر ذا ناب » يضرب فى ظهور امارات الشر ومخايله . وذ الناب : السبع والمراد به هنا كلب .

(٢) أي فى كلا الجملين .

(٣) اى فى بحث تقديم المسند اليه .

(٤) وهو أن تكون « نفحة » من « نفح الطيب » .

(٥) وجواب الاعتراض على كلام السكاكى فى « نفحة » انه ان اراد أن لبناء المرة مدخلا فى افادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لأنه مما يقبل الشدة والضعف ، وان اراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم من بناء المرة ونفس الكلمة بحيث لا مدخل للتنكير أصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير فى « نفحة من عذاب » وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة .

(٦) اى السكاكى .

(٧) اى للتحقير .

النوعية والتعظيم ، أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة ، لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص ، فان الانسان اذا هم بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود ، فتسبب لحياة نفسين .

ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية (وأمطرنا عليهم مطرا) ، أى وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا ، يعنى الحجارة ، ألا ترى الى قوله تعالى « فساء مطر المنذرين » ... وللتحقير (١) « ان نظن الا ظنا(٢) » .

وصف المسند اليه (٣) :

وأما وصفه : فلكون الوصف تفسيرا له كاشفا عن معناه كقولك « الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله (٤) » :

---

(١) اى ومن تنكير غير المسند اليه للتحقير .

(٢) اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية مع التاكيد لا للتاكيد المجرد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع « ما ضربته الا ضربا » على أن يكون المصدر للتاكيد ، لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره . هذا وكما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض ، مثل « ورفعنا بعضهم درجات » ، أراد محمدا (ص) ، ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى .

(٣) الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الانسب ههنا ، واوفق بقوله « واما بيانه » « واما الابدال منه » . اى واما ذكر النعت له .

(٤) فان مجموع هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ، وهى بحسب المعنى صفة واحدة .

ونحوه فى الكشف قول أوس (١) :

الألمعى الذى يظن بك الظـ ـن كأن قد رأى وقد سمعا

حكى أن « الأصمعى » سئل عن « الألمعى » فأنشده ولم يزد . وكذا قوله تعالى « ان الانسان خلق هلوعا ، اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا » ، قال الزمخشرى : « الهلع : سرعة الجزع عند مس المكروه ، وسرعة المنع عند مس الخير ، من قولهم : ناقة هلوع » : سريعة السير ، وعن أحمد بن يحيى (ثعلب) (٢) : قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ قلت : قد فسره الله تعالى .. انتهى كلام الزمخشرى .

أو لكونه مخصصا له (٣) نحو « زيد التاجر عندنا » :

---

(١) هو أوس بن حجر يرثى فضالة بن كلدة .

هذا والبيت مثل المثال السابق فى كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه .. « وكان » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل « يظن » . « والألمعى » معناه الذكى المتوقد . والوصف بعده يكشف عن معناه ويوضحه ، لكن ليس بمسند اليه . لانه اما مرفوع على انه خبر « ان » فى البيت السابق : ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا .

اى جميعا ، فهى توكيد للأربعة الأوصاف قبلها ، او منصوبا على انه صفة لاسم ان او بتقدير « اعنى » . وخبر ان حينئذ فى قوله بعد عدة ابيات :

أودى فلا تنفع الاشاحة من أمر لمرء يحاول البدعا

(٢) احد ائمة اللغة والنحو توفى عام ٢٩١ هـ .

(٣) اى لكون الوصف مخصصا للمسند اليه ، اى مقللا لاشتراكه ، اى اذا كان نكرة مثل رجل تاجر عندنا — او رافعا لاحتماله — اى الاحتمال الواقع فيه اذا كان معرفة — والمراد بالاحتمال الذى يقتضيه هو الاشتراك اللفظى . والمشترك اللفظى هو ما وضع لاكثر من معنى بأوضاع متعددة =

أو لكونه مدحا له كقولنـــا « جاء زيد العالم » ، حيث يتعين (١) فيه (زيد) قبـــل ذكر العـــالم • ونحوه من غيره (٢) قوله تعـــالى « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقوله تعـــالى « هو الخالق البارىء المصور » •

أو لكونه ذما له ، كقولنـــا : ذهب زيد الفاسق ، حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق • ونحوه من غيره قوله تعالى « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » •

أو لكونه تأكيدا له كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما (٣) •

أو لكونه بيانا له كقوله تعالى « لا تتخذوا الهين اثنين ، انما هو اله واحد » : قال الزمخشري : الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنيـــة دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص ، فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذى يســـاق له الحديث هو العدد شـــفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت

= كزيد ، اما الاشتراك المذكور قبل الاحتمال فالمراد به الاشتراك المعنوى ، والمشترك المعنوى ما وضع لمعنى واحد مشترك بين افراد • فالتخصيص يكون فى المعارف والنكرات ، وله فردان : تقليل الاشتراك ، ورفع الاحتمال • وعند النحويين التخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات فقط اما رفع الاحتمال فى المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص سواء كانت المعارف اعلاما أو غيرها • ثم ان ما ذكر لا يتاتى فى المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ، ولا يتاتى ايضا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه لا يوضحه ايضا بل يخصصه ، فلعل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين •

(١) اى اذا كان يتعين ، فهو قيد ، والا كان الوصف مخصصا ، اى ان الظاهر فيه ذلك عند عدم التعين وان صح ان يراد فيه المدح او الذم •

(٢) اى غير المسند اليه •

(٣) فلفظ الامس مما يدلّ على الدبور •

انما هو اله ولم تؤكده بـ « واحد » لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوحدانية (١) .

وأما قوله تعالى : « وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه » فقال السكاكى : شفع دابة بـ « فى الأرض » وطائرا بـ « يطير بجناحيه » لبيان أن القصد بهما الى الجنسين ، وقال الزمخشرى: معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل : وما من دابة فى جميع الأرضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه (٢) .

* * *

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون انشائية مثله . وقال السكاكى : لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف لموصوف ، لأن الوصف انما يؤتى (به) ليميز به الموصوف مما عداه ، وتمييز المتكلم شيئا من شىء بما لا يعرفه له محال ، فما لا يكون عنده محققا للموصوف يمتنع أن يجعله وصفا له ، بحكم عكس النقيض ، ومضمون الجمل الطلبية كذلك (٣) ، لأن الطلب يقتضى مطلوبا غير متحقق ، لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شىء منها صفة لشىء .

---

(١) يقول السعد فى المطول : وليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا .

(٢) فكلام الزمخشرى يؤكد كلام السكاكى فى ان القصد الى الجنس، فباعتبار ان الوصف لبيان ان القصد الى الجنس افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة .

(٣) اى ليست متحققة لموصوفها ولا يعلم المتكلم تحققها له .

والتعليل الأول (١) أعم ، لان الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا: نعم الرجل زيد ، وبئس الصاحب عمرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلام ملكت ، وعسى أن يجيء بشر ، وما أحسن خالدا ، وصيغ العقود نحو بعت واشتريت ، فان هذه كلها انشـــائية وليس شيء منها بطلبي .. ولامتناع وقوع الانشائية صفة أو خبرا قيل في قوله :

(حتى اذا جن الظلام واختلط)   جاءوا بمذق:هل رأيت الذئب قط(٢)

تقديره جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول ، أى بمذق يحمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه له : هل رأيت الذئب قط ، فهو مثله في اللون لايراده في خيـــال الرائى لون الذئب لورقته . وفي مثل قولنـــا : زيد اضربه أو لا تضربه تقديره مقول في حقه « اضربه أو لا تضربه » .

توكيد المســند اليه :

وأما توكيده : فالتقرير (٣) كما سيأتى في « باب تقديم الفعـــل وتأخيره » .

---

(١) وهو أن الجملة الواقعة صفة في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم أن تكون انشـــائية مثله ، وهو تعليل الخطيب ، وهو اسم من تعليل السكاكى .

(٢) البيت للعجاج الراجز يصف قوما اضافوه واطالوا عليه ثم اتوه بلبن مخلوط بالمـــاء يشبه لون الذئب .

(٣) اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله ، اى جعله ثابتا محققا مستقرا بحيث لا يظن به غيره ، نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه . وقيل : المراد تقرير الحكم نحو انا عرفت ، او المحكوم عليه ، نحو انا سعيت في حاجتك وحدى او لا غيرى ، وفيه نظر لان المثـــال الاخير الذى هو لتقرير المحكوم عليه ليس من تاكيد المسند اليه في شيء ، لان وحدى حال ، ولا غيرى عطف على المسند اليه . فليسا من التاكيد الاصطلاحى كما هو المراد —

أو لدفع توهم التجوز (١) أو السهو (٢) ، كقولك : عرفت أنا ، وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو عدم الشمول (٣) كقولك « عرفنى الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم » .

ولو سلم ان المراد بالتاكيد هنا ما هو اعم من الاصطلاحى فلا نسلم وجود تاكيد المسند اليه فى المثالين بل فيهما تاكيد التخصيص ، اما « انا عرفت » وهو المثال الأول الذى هو لتقرير الحكم فليس ايضا من تاكيد المسند اليه لان تاكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، لان تقرير الحكم فى « انا عرفت » انما هو من تقديم المسند اليه ، وهذا الرد مبنى على ان المراد بالتاكيد هنا اعم من المعنى الاصطلاحى .

(١) اى التكلم بالمجاز — والمجاز هنا مراد به ما هو اعم من العقلى واللغوى — نحو زارنى الأمير الأمير او نفسه او عينه ، لئلا يتوهم ان اسناد الزيارة الى الأمير مجاز وان الزائر رسوله مثلا .

(٢) اى لدفع توهم السهو . قيل توهم التجوز خاص بالتاكيد المعنوى ودفع السهو خاص بالتاكيد اللفظى ورجح عبد الحكيم والسعد ان المعنوى يجىء لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو ، والصحيح ايضا ان التوكيد اللفظى قد يكون لدفع توهم التجوز او السهو المعنوى وبهذا يشعر كلام الخطيب والأمثلة التى اتى بها لدفع توهم السهو لاشتمالها على التاكيد المعنوى واللفظى .

(٣) اى لدفع توهم عدم الشمول ، لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجىء الا انك لم تعتد بهم وانك اطلقت القوم على المعتبر منهم من اطلاق الكل على البعض مجازا لغويا مرسلا ، او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا ، كقولك : بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم .. هذا وقد اعترض السعد فى المطول على ذكر « دفع توهم الشمول هنا ، لانه من قبيل دفع توهم التجوز ، لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ، وقال : ان ذكر « عدم الشمول » هنا انما هو زيادة توضيح لا غير ، واستدل بكلام لعبد القاهر يؤيد ذلك . وقال السيد : هذا انما يصح اذا اريد بالتجوز ما يتناول العقلى واللغوى ، واما اذا خص بالتجوز العقلى كما يشعر به كلام السكاكى فلا بد من التعرض لعدم الشمول . فانه تجوز لغوى لم يندرج فى التجوز المذكور على هذا التقدير .

السكاكى : ومنه « كل رجل عارف » ، وكل انسان حيوان .

وفيه نظر : لأن كلمة كل : تارة تقع تأسيسا — وذلك اذا أفادت الشمول من أصله ، حتى لولا مكانها لما عقل — وتارة تقع تأكيدا وذلك اذا لم تفده من أصله ، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا فى غيره — أما الأول فهو أن تكون مضافة الى نكرة ، كقوله تعالى « كل حزب بما لديهم فرحون » وقوله « وكل شىء فصلناه تفصيلا » وقوله « وهم من كل حدب ينسلون » ، وأما الثانى فما عدا ذلك ، كقوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم » . وهى فى قوله : كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الأول لا الثانى (١) ، لأنها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلا .

بيان المسند اليه (٢) :

وأما بيانه وتفسيره : فلايضاحه باسم مختص به (٣) كقولك « قدم صديقك خالد » .

---

(١) أى للتأسيس لا للتأكيد .

(٢) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان .

(٣) المراد بالايضاح رفع الاحتمال فيه سواء كان نكرة ام معرفة . هذا ولا يلزم ان يكون الثانى أوضح من الاول كما يدل عليه كلام سيبويه لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما . وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فالواو للقسم ، والمؤمن : هو الله تعالى من الامان ، والطير : عطف بيان للعائذات ، والغيل والسند : موضعان فى جانب الحرم ؛ فيهما الماء ، والعائذات مفعول « مؤمن » او مضاف اليه ، وجواب القسم فى البيت التالى وهو « ما ان اتيت الخ » ، فالطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما يختص بها . هذا وقد يجىء عطف البيان لغير الايضاح كالمدح فى قوله تعالى: « جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس » ، فالبيت الحرام عطف بيان للكعبة جىء به للمدح لا للايضاح كما تجىء الصفة لذلك .

الابدال من المسند اليه :

وأما الابدال منه : فلزيادة التقرير والايضاح ، نحو جاءنى زيد أخوك ، وجاء القوم أكثرهم ، وسلب عمرو ثوبه ، ومنه فى غيره (١) قوله تعالى « اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم » (٢) .

العطف على المسند اليه :

وأما العطف : فلتفصيل المسند اليه مع اختصار ، نحو (جاء زيد

---

(١) اى غير المسند اليه .

(٢) هذا وقوله لزيادة التقرير يومىء الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة — والمبدل منه وصلة للبدل ، فالبدل هو الذى تتم به فائدة الكلام فصار كانه المقصود حقيقة لا انه هو المقصود بالذات حتى يكون الاول مقررا له بل هو المقرر للاول ، والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بحسب اصل الكلام . اما التاكيد فالغرض منه نفس التقرير والتحقيق، ولذا عبر هنا « بزيادة التقرير » وفى التاكيد « بالتقرير » وقد مثل المصنف للبدل المطابق وبدل البعض وبدل الاشتمال . وبيان التقرير فى هذه الانواع الثلاثة ان التكرير فى بدل الكل مفيد للتقرير ، اما بدل البعض والاشتمال فالمتبوع فيهما يشتمل على التابع اجمالا حتى كانه مذكور : اما فى البعض فظاهر ، واما فى الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو « اعجبنى زيد » اذا اعجبك علمه بخلاف « ضربت زيدا » اذا ضربت جواده مثلا ، ولهذا صرحوا بان نحو جاءنى زيد اخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم ابن الحاجب . ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير . ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام .

وعمرو وخالد) [١] ، أو لتفصيل المسند [٢] مع اختصار ، نحو (جاء زيد فعمرو) أو (ثم عمرو) ، أو (جاء القوم حتى خالد) [٣] . ولابد فى (حتى) من تدريج ، كما ينبىء عنه قوله [٤] :

وكنت فتى من جند ابليس فارتمى ‏ ‏ ‏ ‏ بى الحال حتى صار ابليس من جندى

أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب : كقولك (جاءنى زيد لا عمرو [٥]) ، لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك

---

(١) فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة . واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءنى زيد وجاءنى عمرو » ففيه تفصيل للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه وليس فيه اختصار .

(٢) اى بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة » .

(٣) فالثلاثة تشترك فى تفصيلَ المسند الا ان الفاء تدلُ على التعقيب من غير تراخ ، وثم على الترتيب والتراخى ، وحتى على ان اجزاء ما قبلها مترتبة فى الذهن من الأضعف الى الاقوى او بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند فى حتى أن يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى . فان قلت فى هذه الثلاثة ايضا تفصيل المسند اليه فلم لم يقل او لتفصيلهما معا ، فالجواب انه فرق بين ان يكون الشىء حاصلا من شىء وبين ان يكون الشىء مقصودا منه ، وتفصيل المسند اليه فى هذا الثلاثة وان كان حاصلا لكنه غير مقصود .

(٤) البيت لابى نواس .

(٥) لمن اعتقد أن عمرا جاءكَ دون زيد فيكون قصر قلب ، او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد . وخالف الشيخ عبد القاهر فى الدلائل فذكر ان العطف بلا ، انما يستعمل فى قصر القلب فقط . و « لكن » ايضا للرد الى الصواب الا انها لا تاتى لنفى الشركة فلا تكون قصر افراد بل قصر قلب فقط ، فنحو « ما جاءنى زيد لكن عمرو » انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا ، وهى عند النحاة لقصر =

جميعا : وقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو .

أو لصرف الحكم عن محكوم له الى آخر ، نحو (جاءني زيد بل عمرو) ، وما جاءني زيد بل عمرو (١) .

= الافراد فقط لانهم جعلوها للاستدراك الذى هو رفع ما يتوهم من الكلام السابق ، اما عند البيانيين الذين يجعلونها للقلب فقط فلا استدراك فيها عندهم . ثم ان الخلاف بين البيانيين والنحويين انما هو فى النفى واما كونها لقصر القلب او الافراد فى الاثبات فلا قائل به لان مفهوم كلام النحويين اختصاصها بالنفى .

(١) قيل للاضراب عن المتبوع والاعراض عنه وصرف الحكم الى التابع . ومعنى الاضراب عن المتبوع عند الجمهور ان يجعل فى حكم المسكوت عنه ، لا ان ينفى عنه الحكم قطعا كما ذهب اليه ابن الحاجب حيث عنده كل من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفى كما فى العطف بلا ولكن . ومعنى صرف الحكم فى العطف ببل فى الكلام المثبت ظاهر ، لان المتبوع فى الاثبات اما فى حكم المسكوت عنه (كما يرى الجمهور) او محقق النفى (كما يرى ابن الحاجب) . اما فى النفى فصرف الحكم معناه ظاهر ايضا ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه كما هو راى المبرد ، او متحقق الحكم للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب ، حتى يكون معنى « ما جاءنى زيد بل عمرو » ان « عمرا » لم يجىء وعدم مجىء زيد ومجيئه على الاحتمال كما هو مذهب المبرد ، او مجيئه متحقق كما هو مذهب ابن الحاجب ، اما ان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى « ما جاءنى زيد بل عمرو » ان عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال ، فالحاصل ان .

١ — المبرد يرى ان الثانى صرف عنه الحكم ولابد ، والاول يحتمل ثبوت الحكم ونفيه عنه .

٢ — وابن الحاجب يرى ان الثانى نفى عنه الحكم قطعا والاول اثبت له الحكم قطعا .

٣ — والجمهور يرون ان الثانى اثبت له الحكم تحقيقا والاول يحتمل ثبوت الحكم وانتفاءه عنه .

فعلى الاولين « بل » نقلت حكم ما قبلها لما بعدها . وعلى الثالث نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها مسكوتا عنه .

أو للشك فيه ، أو التشكيك ، نحو جاءنى زيد أو عمرو ، أو اما زيد واما عمرو ، أو اما زيد أو عمرو .

أو للابهام كقوله تعالى (وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) .

أو للاباحة أو التخيير ، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب ، مثالهما : قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو ، والفرق بينهما واضح فان الاباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعا (1) .

تعقيب المسند اليه بضمير الفصل (2) :

وأما توسط الفصل بينه (3) وبين المسند فلتخصيصه به (4) .

---

(1) اى بخلاف التخيير .

ملاحظة : عد السكاكى « اى » المفسرة من حروف العطف والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ، ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة حرف الجر وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد أو فصل يقوى مذهب الجمهور ، ويقويه أن الاصل تغاير المعطوف والمعطوف عليه لقلة العطف على سبيل التفسير ، وهذا خلاف لا طائل تحته .

(2) جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ، ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له .

(3) الضمير يعود على المسند اليه .

(4) اى لقصر المسند اليه فالمعنى فى زيد هو المنطلق قصر الانطلاق على زيد . ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما فهم البعض من كلام الكشاف فى تفسير قوله تعالى « واولئك هم المفلحون » ، وقد رد السعد على فهمهم هذا ونقده ، وقال : ان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف (اى ال المعرفة فى « المفلحون ») لا معنى الفصل ، بل صرح فى هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة . والتحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى لقصر المسند على المسند اليه نحو زيد

كقولك زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب (١) .

تقديم المسند اليه :

وأما تقديمه فلكون ذكره أهم (٢) :

أما لأنه (٣) الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (٤) .

واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا اليه ،

= هو الاسد وهو افضل من عمرو ، وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو « ان الله هو الرزاق » اى لا رزاق الا هو ، او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ، قال ابو الطيب :

اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحياة هي الحمام

اى لا حياة الا الحمام اى الموت .. هذا والباء بعد التخصيص داخلة على المقصور في الغالب عند السعد وعلى المقصور عليه في الغالب عند السيد .

(١) ليس الضمير هنا فصلا لان ما بعد « هو » فعل مضارع ، فقد وهم الخطيب في ذكر هذا المثال هنا .

(٢) لا يكفي في التقدم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد ان يبين جهة الاهتمام وسببه كما يقول عبد القاهر ص ٨٤ و ٨٥ من الدلائل . ولذلك فصل الكلام على أسباب الاهتمام .

(٣) اى تقديم المسند اليه ، وقوله لانه الاصل اى لان المسند اليه هو المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما .

(٤) أى عن ذلك الأصل اذا لو كان أمرا يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول .

كقوله (١) :

والذى حارت البـــرية فيـــه   حيوان مســـتحدث من جماد (٢)

وهذا (٣) أولى من جعله شاهدا لكون المســـند اليه موصـــولا كما فعل السكاكى .

واما لتعجيل المسرة أو المساءة ، لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير ، نحو « سعد فى دارك » و « السفاح فى دار صديقك » :

واما لايهام أنه لا يزول عن الخاطر (٤) أو أنه يستلذ فهو الى الذكر أقرب .

واما لنحو ذلك (٥) ... قال السكاكى : واما لأن كونه متصـــفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر (٦) كما اذا قيـــل لك : كيف

---

(١) البيت للمعرى . وقد اورده السكاكى فى ايراد المسند اليه اسم موصول للقصد بذلك كما يقول : الى ان يتوجه ذهن السامع الى ما ستخبر به عنه منتظرا لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه اذا ورد .

(٢) قال السعد : معناه تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى وفى أن ابدان الأموات كيف تحيى من الرفات بدليل ما قبله :

بان أمر الاله واختلف الناس   فداع الى ضـــلال وهـــاد

يعنى : بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به ...

(٣) اى جعله مثالا لتقديم المسند اليه .

(٤) كقول الشاعر : وليلى هى الأحلام والأمل العذب .

(٥) كاظهار تعظيمه مثل « محمد رسول الله » ، او تحقيره مثل : « والشر أخبث ما أوعيت من زاد » .

(٦) اراد بالخبر الأول خبر المبتـــدا . وبالخبر الثانى الاخبـــار ، والمصنف لـــا فهم من الخبر الثانى ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بأن نفس الخبر تصور لا تصـــديق والمطلوب بالجمـــلة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا — اى اثبات وقوع الشرب مثلا — فلا يصح لـــا سيأتى فى متعلقات الفعل من انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا .

الزاهـد ، فتقول : الزاهد يشرب ويطرب • واما لأنه يفيـد زيادة تخصيص كقوله :

متى تهزز « بنى قطن » تجدهم   سـيوفا فى عواتقهم سـيوف
جلوس فى مجالسـهم رزان   وان ضـيف ألم فهم خفوف

والمراد هم خفوف • وفيه نظر :

١ — لأن قوله : لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهـو باطل ، لأن نفس الخبر تصـور، لا تصديق والمطلوب بها انما يكون تصـديقا ، وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح أيضا لمـا سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها الى ما هو مسند اليه كقولك وقع القيام (١) •

٢ — ثم فى مطابقة الشـاهد الذى أنشـده (٢) للتخصيص نظر لمـا سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليـا (٣) • وقـوله (٤) : والمراد هم خفوف تفسير للشىء باعادة لفظه •

---

(١) أى يكتفى فيها بذكر الحديث واثبات وجوده كقولك : وقع القيام على ما سبق •

(٢) وهما البيتان السابقان •

(٣) أى والخبر ههنا اسـم فاعل لان « خفوف » جمع « خاف » بمعنى خفيف واجيب عن هذا الاعتراض بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى « وما انت علينا بعزيز » ، « وما انت عليهم بوكيل » ، « ما انا بطارد الذين آمنوا » ، ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل ، وفيه بحث لظهور ان الحصر فى قولهم « فهم خفوف » غير مناسب للمقام • واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر ، وهذا سديد ، لكن فى بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء •

(٤) الضمير يعود على السكاكى •

مذهب عبد القاهر فى افادة التقديم للتخصيص :

قال عبد القاهر . وقد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى (١) ، ان ولى حرف النفى (٢) ، كقولك « ما أنا قلت هــذا » ، أى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول ذلك الا فى شىء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونك قائلا له (٣) ، ومنه قول الشاعر (٤) :

وما أنا أســـقمت جسمى به ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

اذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت ما أنا جالب لهما ، فالقصد الى نفى كونه فاعلا لهما لا الى نفيهما .

ولهــذا لا يقال (٥) ما أنا قلت ولا أحد غيرى . لمناقضة منطوق الثانى مفهوم الأول (٦) ، بل يقال : ما قلت أنا ولا أحد غيرى .

---

(١) أى ليفيد التقديم قصر الخبر الفعلى عليه اى قصر المسند على المسند اليه ، والخبر الفعلى هو ما أوله فعل وكان فاعله ضمير المســند اليــه .

(٢) أى وقع بعده بلا فصل او مع الفصل ببعض المعمولات .

(٣) والتخصيص هنا اضافى فهو بالنســبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القــول فيكون قصر افراد او انفرادك به دونه فيكون قصر قلب .

(٤) هو المتنبى .

(٥) أى لا يقال ذلك عند التخصيص . اما اذا قصد الاخبار بمجرد عموم النفى فيصح ذلك ويكون « لا غيرى » قرينة على ذلك .

(٦) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق « لا غيرى » نفيها عنه وهما متناقضان .

ولا يقـــال « ما أنا رأيت أحدا من الناس » (١) ، ولا « ما أنا ضربت الا زيدا » (٢) ، بل يقال : ما رأيت — أو ما رأيت أنا أحدا من النـــاس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا الا زيدا ، لأن المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد ، وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفى عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لأن انســـانا غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثانى مقتضيا لأن انسانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم ، وكلاهما محال ، وعلل الشيخ عبد القـــاهر والسكاكى (٣) ، امتناع الثانى (٤) بأن نقض النفى بالا يقتضى أن يكون القائل له قد ضرب زيدا وايلاء الضمير حرف النفى يقتضى أن لا يكون ضربه وذلك تناقض ، وفيه نظر : لأنا لا نســـلم أن ايلاء الضمير حرف

---

(١) لانه يقتضى ان يكون انســـان غير المتكلم قد راى كل احد من الناس لانه نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان تثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ، ولا شك ان ذلك باطل ، فلا يصح هذا المثال بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى ، وان امكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بحمل الاحد على الاحد الذى يمكن رؤيته فيصح المثال على ذلك الوجه .

(٢) لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما تنفيه عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر : ان عاما فعام ، وان خاصا فخاص .

(٣) ونص كلام عبد القاهر هو : « لانه يقتضى المحال وهو ان يكون ههنا انسان قد راى كل احـــد من الناس فنفيت ان تكونه » ص ٩٧ من الدلائل ، وفى ص ٩٨ من الدلائل يعلل الشيخ عبد القاهر بالتعليل الذى ذكره السكاكى والخطيب . والتعليل الاول لعبد القاهر قد ذكره السكاكى ايضا فى المفتاح ص ١٠١ .

(٤) وهو ما انا ضربت الا زيدا .

النفى يقتضى ذلك (١) فان قيل الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحدا من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا، قلنا : ان لزم ذلك فليس للتقديم لجريانه فى غير صورة التقديم أيضا كقولنا « ما ضربت الا زيدا » .

هذا اذا ولى المسند اليه حرف النفى ... والا (٢) :

فان كان (٣) معرفة كقولك « أنا فعلت » كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين :

---

(١) أى ان لا يكون ضربه . قال السعد : وجواب هذا الاعتراض ان تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفى انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما المناظرة فى فاعله فقط ؛ ففى هــذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا ؛ مخطئا فى ان فاعله انت ، فتقصد رده الى الصواب بقولك « ما انا ضربت الا زيدا » لأنه لنفى ان تكون انت الفاعل لا لنفى الفعل . قال السعد : وعندى أن قولهم « نقض النفى بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا » أجدر بأن يعترض عليه فيقال : ان النفى لم يتوجه الى الفعل اصــلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفى فلا يكون من انتقاض النفى فى شىء .. هذا وحاصــل كلام عبد القاهر ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى :

١ — يفيد التخصيص قطعا اذا ولى المسند اليه المقدم حرف النفى سواء كان المسند اليه نكرة ام معرفة : ظاهرة او مضمرة .

٢ — وتارة يكون للتخصيص او للتقوى وذلك اذا لم يل المســند اليه حرف النفى سواء كان المسند اليه نكرة ام معرفة : ظاهرة او ضميرا وسواء كان الخبر مثبتا ام منفيا .

فمدار الأمر على تقدم حرف النفى على المســند اليه او عدم تقدمه فاذا تقدم النفى افاد تقديم المســند اليه التخصيص والا جــاز أن يكون للتخصيص او للتقوى والتأكيد .

(٢) ان لم يل المسند اليه حرف النفى بان لا يكون فى الكلام حرف النفى او يكون حرف النفى متأخرا عن المسند اليه .

(٣) اى المسند اليه .

أحدهما : ما يفيد تخصيصه بالمسند ، للرد على من زعم انفراد غيره به (١) أو مشاركته فيه (٢) ، كقولك « أنا كتبت فى معنى فلان » و « أنا سعيت فى حاجته » ، ولذلك اذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول : أنا كتبت فى معنى فلان لا غيرى ، ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى : أنا كتبت فى معنى فلان وحدى ، فان قلت : أنا فعلت كذا وحدى فى قوة أنا فعلته لا غيرى ، فلم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلت : لأن جدوى التأكيد لما كانت اماطة شبهة خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك ، وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير ، أكدت وأمطت الشبهة فى الأول بقولك (لا غيرى) وفى الثانى بقولك (وحدى) ، لأنه محزه ولو عكست أحلت ، ومن البين فى ذلك المثل : « أتعلمنى بضب أنا حرشته (٣) ؟ » . وعليه قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم ، نحن نعلمهم) ، أى لا يعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لابطانهم الكفر فى سويداوات قلوبهم .

الثانى (٤) : مالا يفيد الا تقوى الحكم وتقرره فى ذهن السامع وتمكنه كقولك (هو يعطى الجزيل) ، لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل ، ولا أن تعرض بانسان ، ولكن تريد أن تقرر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل .

---

(١) اى انفراد غير المسند اليه المذكور بالخبر الفعلى فيكون قصر قلب .

(٢) اى مشاركة الغير فى الخبر الفعلى فيكون قصر افراد .

(٣) « تعلمنى » بتضعيف اللام من التعليم او بتخفيفها من الاعلام . حرش الضب صيده اى صاده بطريقة مخصوصة . والمثل يضرب لمن يخبر بشيء انت اعلم به منه .

(٤) وهذا الضرب يفيد التقوى والتأكيد لا التخصيص .

وسبب تقويه هو أن المبتـدأ يستدعى أن يسـتند اليه شيء ، فاذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسـه ، فينعقد ، بينهما حكم ، سواء كان خاليا عن ضميره نحو « زيد غلامك » أو متضمنا له نحـو أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهـو عرف ، أو « زيد عرف » ثم اذا كان متضمنا لضـميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانيـا فيكتسى الحكم قوة (١) •

ومما يدل على أن التقديم يفيـد التأكيد أن هـذا الضرب من الكلام يجيء :

وفيما اعترض فيه شـك نحو أن تقول للرجل : كأنك لا تعـلم بالذى تقول » ، فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، وعليه قوله تعالى « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » لأن الكاذب لا سيما فى الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب •

وفيما اعترض فيه شـك نحو أن تقول للرجل : كأنك لا تعـلم ما صنع فلان ، فيقول : أنا أعلم •

وفى تكذيب مدع ، كقوله تعالى : « واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر ، وهم قد خرجوا به » ، فان قولهم : آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا به للكفر كما دخلوا به •

وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون ، كقوله تعالى : « والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون » ، فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذ الهـا مخلوقا •

---

(١) ويعلل عبد القاهر سبب التقوى بأن تقديم ذكر المحـدث عنه يفيد تنبيه السـامع لقصـده بالحديث قبـل ذكر الحـديث تحقيقا للأمر وتأكيدا له .

وفيما يستغرب كقولك : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا باليسير ؟ .

وفى الوعد والضمان كقولك للرجل : أنا أكفيك ، أنا أقوم بهـذا الأمر . لأن من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك فى انجاز الوعد والوفاء بالضمان فهو من أحوج شيء الى التأكيد .

وفى المدح والافتخار ، لأن من شأن المـادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبعدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر . أما المدح فكقول الحماسى (١) :

هم يفرشـون اللبد كل طمرة (وأجرد سـباح يبذ المغاليـا)

وقول الحماسـية (٢) :

هما يلبسان المجد أحسن لبسـة (شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما)

وقول الحماسى (٣) :

هم يضربون الكبش يبرق بيضه (على وجهه من الدماء سـبائب)

وأما الافتخار فكقول طرفة :

نحن فى المشـتاة ندعو الجفـلى (لا ترى الآدب فينا ينتقر (٤))

---

(١) هو المعذل الليثى . الطمرة : الفرس الكريمة . الأجرد : الفرس القصير الشعر . السباح : اللين العدو . المغالى : السهم .

(٢) هى عمرة الخثعمية .

(٣) هو الأخنس بن شهاب التغلبى من قصـيدة يمدح بها قومه . الكبش : الشجاع . البيض اللامة . السبائب : الطرائق جمع سبيبة .. ومثل البيت فى المعنى لحسان :

الضاربون الكبش يبرق بيضه ضربا يطيح له بنان المفصل

(٤) الجفلى : الدعوة العامة . الآدب : الداعى . ينتقر : أى يدعو بعضا ويترك بعضا .

ومما لا يستقيم المعنى فيه الا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى « ان وليي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين » وقوله تعالى « وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا » . وقوله تعالى « وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون » ، فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جىء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التى ينبغى أن يكون عليها .

* * *

وكذا اذا كان الفعل منفيا (١) ، كقولك « أنت لا تكذب » فانه أشد لنفى الكذب عنه من قولك « لا تكذب » ، وكذا من قولك « لا تكذب أنت » ، لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم ، وعليه قوله تعالى « والذين هم بربهم لا يشركون » فانه يفيد من التأكيد فى نفى الاشراك عنهم ما لا يفيده قولنا والذين لا يشركون بربهم ولا قولنا والذين بربهم لا يشركون ، وكذا قوله تعالى « لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى : « فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون ، وقوله تعالى « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون » .

---

(١) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه ، أى فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يكون للتقوى ، فالاول كقولك « انت ما سعيت فى حاجتى »، والثانى كالمثال الذى ذكره الخطيب . وابن السبكى يفهم من كلام الشيخ عبد القاهر انه عنده للتقوى فقط . ويلاحظ ان « انا ما قلت هذا » التقديم فيه يفيد التخصيص ، فهو مثل قولك « ما انا قلت هذا » ، ولكنهما يفترقان فى ان المثال الثانى انما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول واصاب فى ذلك لكنه اخطأ فى نسبته للمتكلم اما انفرادا او على سبيل المشاركة ، واما المثال الاول فيلقى لمن اعتقد عدم القول واصاب لكنه اخطأ فى نسبته لغير المتكلم .

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف (١) .

---

(1) اى سواء كانت المعرفة ظاهرة ام ضميرا . وقوله « هذا » اى الذى ذكر فى قوله « وقد يقدم الخ » كما ذكره المطول والدسوقى . اما ابن يعقوب فقد جعل « هذا » اشارة الى ما ذكر من ان « ما لم يتقدم فيه حرف النفى على المسند اليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيد التقوى » وتكون النكرة بعد النفى مثله من باب اولى ، وهذا فهم ابن السبكى ايضا .

ويلاحظ ان « شر اهر ذا ناب » من قصر الخبر « الاهرار » على المبتدا « شر » قصر صفة على موصوف و « الشر اهر ذا ناب » من قصر الشر — لان ما فيه الْ هو المقصور دائما تقدم او تأخر — على الاهرار قصر موصوف على صفة قصرا اضافيا .. كما ان « زيد جاءنى » مثلا تقديمه للتقوية الناشئة من افادة التنبيه عند عبد القاهر وعند الجمهور لما فيه من تكرار الاسناد ، ويرى السيد الا خلاف بين الرايين فى الحقيقة . ولا مانع عندى من تعليل سبب التقوى بهما .

هذا والنكرة عند عبد القاهر اذا وليت النفى كان الكلام للتخصيص قطعا . وان لم تل النفى احتمل الكلام التخصيص او التاكيد على حسب قصد المتكلم . ومثل النكرة فى ذلك المعرفة : ظاهرة او ضميرا .

فمذهب الشيخ عبد القاهر التعويل على حرف النفى ، فان تقدم على المسند اليه افاد التقديم التخصيص مطلقا . وان لم يتقدم حرف النفى افاد التقديم التخصيص او التقوى .

اما مذهب السكاكى فان كان المسند اليه المقدم نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع ، وان كان معرفة ظاهرة فلا يكون للتخصيص البتة بل للتقوى (وقال ابن السبكى : يجىء للتقوى ايضا — كما فى ص ١/٤١٤ من شروح التلخيص حاشية ابن السبكى) ، وان كان ضميرا ، فان قدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل فى المعنى فقط لا اللفظ ثم قدم فهو للتخصيص والا فللتقوى . وهذا كله عند السكاكى سواء ولى المسند اليه حرف النفى ام لا .

فالسكاكى لا ينظر الى حرف النفى ولكن الى حالة المسند اليه من كونه معرفة ظاهرة او ضميرا ، او نكرة ، بصرف النظر عن حرف النفى ، وذلك ان افادة التقديم للاختصاص مشروط عنده بشروط ثلاثة : =

* * * * * * * * * * * * * *

= الاول : ان يجوز تقدير كون المسند اليه المقدم فى الاصل مؤخرا على انه فاعل فى المعنى — لا فى اللفظ .

الثانى : ان يقــدر كونه كذلك . والشرط الاول غير لازم للثــانى لا العكس على التحقيق .

الثالث : ان لا يمنع من التخصيص مانع .. فالنكرة يتحقق فيهــا الشرطان بتأويل فتفيد الاختصـاص بشرط ان لا يمنع منه مانع ، والمعرفة لا يتحقق الاول فيها فلا تفيده ، والضمير قد وقد .

والسر فى الشروط التى اشترطها الســكاكى ان الاسم (المســند اليه) اما ان يكون فى موضعه فلا يفيد فى هذه الحالة تخصيصا لعدم وجود التقديم ؛ واما ان يكون مقدما من تأخير وفى هذه الحالة اما ان لا يلاحظ التقديم فلا يفيد الاختصاص واما ان يلاحظ فلابد أن يجوز تقدير كونه مقدما على انه فاعل فى المعنى فقط دون اللفظ (اذ لو كان فاعلا فى اللفظ لامتنع تقديمه للتخصيص ، اذ تقديم الفاعل اللفظى لا يجوز) وان يقدر بالفعل كذلك . وعلى ذلك فلابد من ملاحظـــة هــذه الشروط فى افادة التقــديم التخصيص والا فلا يفيد الا التقوى . فالسر فى هذه الشروط عند السكاكى :

أن النكرة فى « رجل قام » لابد فيها من مسوغ للابتداء فلوحظ فيهــا تقديرها متأخرة على انها فاعل معنى بالبدلية لتفيد التخصيص عند التقديم ليكون مسوغا للابتداء بها .

اما المعرفة الظاهرة فى مثــل « زيد قام » فلا حاجة فيه الى هــذا التقدير فلم تقدره وبقيت المعرفة على حالها فقلنا ان تقديمها للتقوى فقط .

واما الضمير فى مثل « انا قمت » فالسر فى جواز افادته للتخصيص انه لو اخر لجاز العطف بالمشاركة وعند تقديم الضمير يمتنع التقديم العطف المصحح للمشاركة ، ونفى المشاركة تخصيص ؛ فمتى تراعى هذه الاعتبارات فى الضمير يكون تقديمه للتخصيص والا كان للتقوى فقط .

هذا واما السر فى الشرط الذى اشترطه عبد القاهر فى افادة التقديم للتخصيص فهو الذوق والاستعمال العربى الصحيح .

ويتجلى الفرق بين السكاكى وعبد القاهر فى هذه الصور التسع ، وهى : =

=

١ — محمد قام ٢ — محمد لم يقم	التقديم هنا للتخصيص او للتقوى عند عبد القاهر وعند السكاكي للتقوى فقط — وقال السبكي : انه لا ينفى الاختصاص بل يبعده — والزمخشرى يوافق عبد القاهر على ظاهر كلامه . ويرى السبكي أن « محمد لم يقم » عند عبد القاهر للتقوى . راجع ٤١٤ جـ ١ من شروح التلخيص : حاشية السبكي .
٣ — ما محمد قام	للتخصيص فقط عند عبد القاهر . وللتقوى فقط عند السكاكي على ظاهر ما نقله عنه المصنف .
٤ — رجل قام ٥ — رجل لم يقم	للتخصيص او للتقوى عند عبد القاهر وعند السكاكي للتخصيص بشرط الا يمنع منه مانع .
٦ — ما رجل قام	للاختصاص عند الجميع — بلا شرط عند عبد القاهر وبشرط عند السكاكي — وهذه هى الصورة الأولى التى اتفقا فيها .
٧ — انا قمت ٨ — انا ماقمت	للتخصيص او للتقوى عند عبد القاهر . وللاختصاص عند السكاكي بشرطه المعروف فان لم يوجد الشرط فهى للتقوى ، ويلاحظ ان السبكي يرى ان كلام الشيخ عبد القاهر يدل على ان مثل هذا للتقوى فقط (راجع ١/٤١٤) . وهاتان هما الصورتان الثانية والثالثة التى اتفق فيهما راى الشيخين اذا تركنا راى السبكي جانبا .
٩ — ما انا قمت	للاختصاص فقط عند عبد القاهر . وله بشرط عند السكاكي فان لم يوجد الشرط كان للتقوى .

فالسكاكي يرى ان تقديم المسند اليه على خبره الفعلى لا يفيد التخصيص الا بثلاثة شروط :

١ — جواز تقدير تاخير المسند اليه على انه فاعل فى المعنى فقط بان يعرب توكيدا او بدلا من الفاعلّ اللفظى .

* * * * * * * * * * * * * *

٢ — اعتبار كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط فقدم لافادة التخصيص .

٣ — الا يمنع من التخصيص مانع .

فاذا لم تتحقق هــذه الشروط فلا يفيد التقديم الا التقوى ، وخرج بالشرط الاول المعرفة ، لانتفاء جواز تقدير كونها مؤخرة على انها فاعل معنى فقط ، فتقديمها مطلقا لا يفيد الا التقوى عنــده .. واستثنى السكاكى من هذا الشرط النكرة ، فتقديمها عنده لافادة التخصيص قطعا مطلقا الا اذا منع من التخصيص مانع ، هذا ورأيى انا ان كلام عبد القاهر فى الدلائل ، وكما يدل عليه ظاهر كلام الخطيب ايضايشعر انه اذا بنى الفعل على منكر كان التقديم للتخصيص قطعا ، لا كما قيل من احتماله للتخصيص والتأكيد .. واما الضمير فهو عند الســكاكى يحتمل ان يكون تقديمه للتخصيص او للتقوى ، فان لم يعتبر كونه مؤخرا فى الاصــل على انه فاعل معنى فقط فلا يفيد تقديمه الا التقوى ، وان اعتبر ذلك كان تقديمــه للتخصيص ، اما الشرط الاول فموجود فى الضمير ومتحقق فيه .

وخلاصة راى السكاكى فى النكرة هو ان تقديم النكرة التى خبرها فعلى (ومثلها عنده المشتق) للتخصيص مطلقا بشرط ان لايمنع من التخصيص مانع ، فرجل جاءنى او ما رجل جاءنى او رجل ما جاءنى كل هذه الصــور الثلاث للتخصيص عنده .. « وشر اهر ذا ناب » للتقوى فقط عنــده وذلك لان هذا المثال قام به مانع يمنع افادته للاختصاص وذلك المــانع هو انتفاء فائدة القصر . اما امتناع كون التخصيص فيه للجنس فلامتناع أن يراد ان المهر شر لا خير لانه لا يكون الا شرا . واما امتناع كون التخصيص فيــه للواحد فلنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه يقــال فى مقام الحث على شــدة الحزم عند الشدائد والتحريض على قوة الاعتناء بدفع هذا الشر لعظمه فلا يقصد به ان المهر شر لا شران لان كون المهر شرا لا شرين مما يثبط العزائم ... فلا يقصد من التقديم هنا الا التقوية والتعظيم. وقد علم مما تقدم أن عبد القاهر يرى أن التقديم فيه للتخصيص .

ويوفق الخطيب بين راى الشيخ والسكاكى بان السكاكى يمنع كونه لتخصيص الجنس او الواحد والجمهــور حيث يقولون : بانه للتخصيص يريدون التخصيص النوعى بجعل التنكير فى شر للتعظيم والتهويل ، فلا منافاة لعدم توارد الايجاب والنفى على موضع واحد ، وفى مذهب السكاكى نظر =

فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل ، كقولك : رجل جاءنى أى لا امرأة أو لا رجلان ، وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع بها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة ، أو اعتقد أنه امرأة ، وتارة الى الوحدة فقط ، كما اذا عرف أن قد آتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان ، أو اعتقد أنه رجلان .

* * *

مذهب السكاكى فى افادة التقديم للتخصيص :

واشترط السكاكى فى افادة التقديم الاختصاص أمرين :

أحدهما : أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا ، على أن يكون فاعلا فى المعنى فقط كقولك « أنا قمت » ، فانه يجوز أن تقدر أن أصله قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذى هو التاء فى قمت فقدم أنا وجعل مبتدأ .

وثانيهما : أن يقدر كونه كذلك (١) .

فان انتفى الثانى دون الأصل كالمثال المذكور (٢) اذا أجرى على الظاهر ، وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنيا على المبتدأ والخبر ،

= لان فى « شر اهر ذا ناب » التخصيص قد يكون لمجرد التوكيد او لتنزيله منزلة المجهول ، وقد يجاب عن هذا بأن الاصل فى التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الانكار ، واستعماله فيما ذكر على خلاف الاصل .

(١) اى ان يعتبر ذلك اى يقدر بالفعل انه كان فى الاصل مؤخرا .

(٢) وهو « أنا قمت » .

ولم يقدر تقديم وتأخير ، أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسما (١) ظاهرا . فانه لا يفيد الا تقوى الحكم .

واستثنى (٢) المنكر كما فى نحو رجل جاءنى ، ان قدر أصله جاءنى رجل ، لا على أن « رجل » فاعل جاءنى بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى ، كما قيل فى قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » إن الذين ظلموا بدل من الواو فى أسروا ، وفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه ، اذ لا سبب لتخصيصه سواه ، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرفه لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا : رجل جاءنى ، أى لا امرأة أو رجلان ، دون قولهم : شر أهر ذا ناب ، أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير (٤) وأما على

---

(١) اى معرفة نحو : زيد قام ، هذا ويلاحظ ان مثل « انا قمت » على راى السكاكى يفيد التقوى عند انتفاء الشرط الثانى ويفيد التخصيص عند وجود الشرط الثانى مع وجود الشرط الاول اللازم له .

(٢) اى السكاكى . هذا ومراد السكاكى بالمنكر الذى استثناه هو المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ الابتداء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص والا بان كان المنكر يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتاخير نحو : كوكب انقض « ووجوه يومئذ ناضرة » فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتاخير ولا بغيره .

(٣) اى السكاكى .

(٤) فيه نظر لان التخصيص قد يكون فى المنزل منزلة المجهول وقد يكون لمجرد التوكيد ، فاختصاص الشر بالهرير وان كان معلوما يجوز ان ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر او انه استعمل فيه على سبيل التاكيد او لجهل المخاطب عن ان المهر لا يكون الا شرا .

الثانى (١) فلكونه نابيا عن مكان استعماله (٢) ، واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر ، فالوجه (٣) تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق (٤) .

هذا كلامه (٥) ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر :

١ — لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلى حرف النفى ، القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرا من غير شرط ، لكنه لم يمثل الا بالمضمر . وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده الا اذا كان مضمرا ، أو منكرا بشرط تقدير التأخير فى الأصل ، فنحو : ما زيد قام ، يفيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيده على قول السكاكى ونحوه : « ما أنا قمت » يفيده على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكى بشرط .

٢ — وظاهر كلام الشيخ أن المعرف اذا لم يقع بعد النفى وخبره مثبت أو منفى قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل

---

(١) وهو ان يكون المراد شر لا شران والتقدير الاول ان يكون المراد شر لا خير .

(٢) اى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران .

(٣) اى فوجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقول السكاكى بالمانع من التخصيص ان الذى نفاه السكاكى هو تخصيص الجنس او الواحد وما قاله النحاة تخصيص النوع وحاصل هذا الجمع ان التخصيص هنا نوعى فلا منافاة لعدم توارد النفى والايجاب على شىء واحد .

(٤) اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى هو شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير ، فيكون تخصيصا نوعيا ، لكون المخصص نوعا من الشر ، لا الجنس ولا الواحد ، والمانع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد .

(٥) اى كلام السكاكى .

الا بالمضمر وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده الا المضمر فنحو زيد قام ، قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيــده عند السكاكى .

ثم فيما احتج به (١) لمـا ذهب اليه نظر :

١ — اذ الفاعل وتأكيده (٢) سواء فى امتناع التقديم ما دام الفاعل فاعلا والتـأكيد تأكيدا ، فتجويز تقديم التـأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر (٣) .

٢ — ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر (٤) لولا تقدير أنه كان فى الأصل مؤخرا فقدم ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل

---

(١) اى السكاكى .

(٢) المراد ان الفاعل اللفظى والفاعل المعنوى — كالتاكيد والبدل — سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى من امتناع تقديم الفاعل اللفظى لان فيــه تقديمه على المتبوع وعلى العامل ، اما الفاعل اللفظى اذا قدم ففيه تقديمه على العامل فقط ، وهذا رد لقول السكاكى : التقديم يفيد التخصيص ان جاز « الخ » فانه يفهم منه جواز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى .

(٣) وكذلك تجويز الفسخ فى التـابع عن التابعية دون الفاعل تحكم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم . فامتناع تقديم الفاعل انما هو عنــد كونه فاعلا فقط والا فلا امتناع فى ان يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم وجعل مبتدأ ، وامتناع تقديم التابع على المتبوع والعامل — حال كونه تابعا — مما اجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشــعر مثل « عليك ورحمة الله السلام » .

(٤) اى فى مثل رجل جاءنى .

وهذا رد لقول السكاكى « لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب سواه ».

كما ذكر (١) — وغير التهويل (٢) .

٣ — ثم لا نسلم امتناع أن يراد : المهر شر لا خير (٣) ، قال الشيخ عبد القاهر : انما قدم شر لأن المراد أن يعلم (أن) الذى أهر ذاناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول « رجل جاءنى » تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء انه انما صلح لأنه بمعنى « ما أهر ذا ناب الا شر » بيان لذلك ، وهذا صريح فى خلافه ما ذكره (٤) .

ثم قال السكاكى : ويقرب من قبيل « هو عرف » فى اعتبار تقوى (٥) الحكم « زيد عارف » . وانما قلت « يقرب » ، دون أن أقول « نظيره » ، لأنه لما لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى : « أنا عارف » ، و « أنت عارف » ، و (هو عارف) أشبه الخالى عن

---

(١) اى السكاكى فى شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير ، فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال « انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدأ » .

(٢) وقد يجاب بان مراد السكاكى تخصيص مخصوص هو الجنس او الواحد مما لا يحصل بدون اعتبار التقديم .

(٣) اذ لا دليل عليه من العقل او النقل .

(٤) اى السكاكى .

(٥) اى فى افادة التقوى فقط على ما فهم الخطيب . وقال ابن السبكى ان مراد السكاكى انه يقرب منه فى افادة التقوية التى هى اعم من التخصيص. ولو فهم ذلك المصنف لما اعترض على السكاكى فى تقريره الاختصاص فى « وما انت علينا بعزيز » . والخطيب يفهم ان مراد السكاكى : فى التقوى فقط ، لا فى التخصيص لفقد شرطه عنده فى مثل هذا من جواز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا . والتقوى راجع لتضمن المشتق وهو هنا « عارف » للضمير مثل « عرف » فيحصل للحكم تقو بسبب تكرر الاسناد .

الضمير . ولذلك لم يحكم على « عارف » بأنه جملة ولا عومل معاملتها في البناء (١) حيث أعرب في نحو : « رجل عارف » ، « رجلا عارفا » ، « رجل عارف » ، وأتبعه في حكم الافراد نحو « زيد عارف أبوه » ، يعني أتبع « عارف » « عرف » في الافراد اذا أسند الى الظاهر : مفردا كان أو مثنى أو مجموعا (٢) .

ثم قال : ومما يفيد التخصيص ما يحكيه — علت كلمته — عن قوم شعيب عليه السلام : « وما أنت علينا بعزيز » ، أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت ، لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم : « أرهطي أعز عليكم من الله » ، أي من نبي الله ، ولو كان معناه ما عززت علينا لم يكن مطابقا .. وفيه نظر : لأن قوله « وما أنت علينا بعزيز » من باب « أنا عارف » ، لا من باب « أنا عرفت (٣) » ، والتمسك بالجواب (٤) ليس شيء ، لجواز أن يكون

---

(١) المراد به عدم ظهور اعراب متبوعها عليها ، بل انه ثبت ظهور اعراب المتبوع على التابع المفرد دون الجملة فلم يثبت لها ذلك .

(٢) وقال صاحب المطول : معناه اتبع « عارف » المسند الى الظاهر « عارف » المسند للضمير وجعل كلام المصنف سهوا لا حاصل له .

والخلاصة ان قوله « ويقرب » يشمل امرين : احدهما المقاربة في التقوى ، والثاني عدم كمال التقوى . فالاول لتضمنه الضمير ، والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير . والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان : اما الاولى فبان جعل قريبا من « هو عرف » في التقوى ، واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء . وقوله « واتبعه » معطوف على قوله « لم يحكم على عارف بانه جملة » .. هذا واسم الفاعل الرافع الظاهر كالفعل في ان كلا منهما لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر ، وانما وجه الحكم على « عارف » مع فاعله الظاهر بالافراد هو الحمل على المسند للضمير في « هو عارف » فاسم الفاعل مع فاعله المضمر او المظهر مفرد .. وفي « يس » ان صلة ال شبه جملة لا جملة .

(٣) اى فلا يفيد تخصيصا بل يكون للتقوى فقط .

(٤) وهو قول شعيب « أرهطي أعز عليكم من الله ؟ » .

عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم ، من قولهم « ولولا رهطك لرجمناك » .

وقال الزمخشرى (١) : دل ايلاء ضميره حرف النفى على أن الكلام فى الفاعل لا فى الفعل ، كأنه قيل « وما أنت علينا بعزيز ، بل رهطك هم الأعز علينا » .. وفيه نظر : لأنا لا نسلم أن ايلاء الضمير حرف النفى اذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر . فان قيل : الكلام واقع فيه ، وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » قلنا : قال السكاكى معناه « من نبى الله » فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشرى : « وهو أن تهاونهم به وهو نبى اله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » » ، ويجوز أن يقال : لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هى للانكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » انكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه ، لانتسابه اليهم ، دون الله تعالى ، مع انتسابه اليه أيضا ، أى أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمى بسبب انتسابى اليهم بأنهم رهطى ، ولم يكن بسبب انتسابى الى الله تعالى بأنى رسوله ، والله أعلم .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

ومما يرى تقديمه كاللازم (٢) لفظ مثل اذا استعمل كناية من

---

(١) كلام الزمخشرى تأييد لرأى السكاكى فى افادة الآية للتخصيص.

(٢) اى من المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند حال كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم فى القياس كتقديم لازم الصدارة ، فتقديم هذا ليس بلازم فى القياس بل فى الاستعمال ، وانما يرى التقديم هنا كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهذا التركيب ، لان الغرض منه اثبات الحكم وهو الجود وانتفاء البخل عن المخاطب بطريق الكناية التى هى ابلغ من التصريح ، والتقديم لافادته التقوى أعون على ذلك .

غير تعريض (١) كما في قولنـا مثلك « لا يبخل » ونحوه ، مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضيف اليه ولكن أريد أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل (٢) ، ولكون المعنى هذا قال الشاعر (٣) :

ولم أقـل مثـلك أعنى   سـواك يا فردا بلا مشبه

وعليه قوله :

---

(١) هذا من اطلاق الملزوم وارادة اللازم ففى « مثلك لا يبخـل » أطلق الملزوم وهو نفى البخل عن المماثل واريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب، والمسوغ للابتداء بمثل تخصيصها بالاضافة ، وان لم تتعرف بها لتوغلهـا فى الابهام .

والمراد من التعريض هنا التعريض اللغـوى وهو الاشـارة على وجه الاجمال والايهام وعدم التصريح . وبهذا يندفع ما يقال من ان التعريض من قبيل الكتـابة فيلزم ان يكون الكلام كناية وغير كنـاية وهو باطل ، فالجواب ان التعريض لا يلزم ان يكون نوعا من الكناية بل هو اعم من ذلك اذ قد يكون كناية ومجازا وحقيقة .. هذا ولو اريد هنا التعريض لم يكن التقديم كاللازم لأن التقديم انما كان كاللازم عند ارتكاب الكناية لكونه على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو الكناية ، واذا اريد التعريض فلا كناية ، وذلك بان يراد « بمثل » وكذلك « غير » انسان آخر معين مماثل للمخاطب (فى مثل) أو غير مماثل له (فى غير) ، لأنه لا يلزم من نفى البخل مثلا عن واحد معين نفيه عن المخاطب .

(٢) فالمراد نفى البخل من المخاطب على طريق الكناية لأنه اذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره (اذا قلت غيرك لا يجود) مع اقتضائه محلا يقوم به . هذا وليس معنى ان التقديم هنا كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقـديم كما فى دلائل الاعجاز .

(٣) هو المتنبى .

مثلك يثنى المزن عن صوبه ‏ ‏ ‏ ‏ ويسترد الدمع من غربه (١)

وكذا قول القبعثرى للحجاج لما توعده بقوله « لأحملنك على الأدهم » : مثل الأمير حمل على الادهم والاشهب أى من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله (٢) :

وكذلك حكم غير اذا سلك به هذا المسلك (٣) ، فقيل « غيرى يفعل ذاك » على معنى أنى لا أفعله فقط من غير ارادة التعريض بانسان .. وعليه قوله : (٤) .

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع ‏ ‏ ‏ ‏ (ان قاتلوا جبنوا أوحدثوا شجعوا)

فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع . وكذا قول أبى تمام :

---

(١) هو للمتنبى ايضا . وهو والبيت السابق من قصيدة واحدة : والمزن : السحاب . الغرب : عرق فى العين يجرى منه الدمع . يصفه اولا بالكرم وثانيا بالشجاعة .

(٢) الحجاج الثقفى من ولاة بنى أمية المشهورين . والقبعثرى : من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من الخوارج . وهذا من الاسلوب الحكيم وسيأتى . والادهم : القيد كما اراد الحجاج وهو فى كلام القبعثرى الفرس الادهم الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه . والاشهب : الفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده . ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه القبعثرى على ان الحمل على الفرس الادهم هو اولى بان يقصده الامير .

(٣) يعنى مسلك مثل ، يرد به سوى ما اضيف اليه فلفظ غير هنا كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير فى النفى وعن سلبه عنه فى الايجاب ، لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا وقيل غيرك لا يجود يثبت للمخاطب لان الجود ثابت ولا بد له من محل يقوم به .

(٤) هو للمتنبى .

وغيرى يأكل المعروف سـحتا   وتشحب عنده بيض الأيادى (١)

فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذى قرف (٢) به عند الممدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلؤم لا غير .

واستعمال « مثـل » و « غير » هكذا مركوز فى الطبـاع ، واذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبدا على الفعل اذا نحى بهما نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم المعنى فيهما اذا لم يقدما .

والسر فى ذلك أن تقديمهما يفيـد تقوى الحكم به كما سـبق تقريره ، وسيأتى (٣) أن المطلوب بالكناية فى مثل قولنـا : « مثـلك لا يبخل » و « غيرك لا يجود » هو الحكم وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها ، فكان تقديمها أعون للمعنى الذى جلبا لأجله .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

قيل وقـد يقدم لأنه دال على العموم ، كما تقول كل انسـان لم يقم (٤) ، فيقدم ليفيد نفى القيام عن كل واحد من الناس ، لأن(٥)

---

(١) السـحت الحرام . يشحب من الشـحوب وهو تغير اللون . الايادى النعم .

(٢) اى اتهم .

(٣) اى فى باب الكناية .

(٤) اى يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى .

(٥) هذا تعليل بدر الدين ابن ابن مالك فى كتابه المصـباح فى علوم البلاغة ص ١٣ . هذا ولا بد من ان يكون المسند اليه مسورا بكل والمسند مقرونا بحرف النفى ، ويبقى شرط آخر وهو ان يكون المسـند اليه بحيث لو اخر كان فاعلا ، بخلاف قولك كل انسان لم يقم ابوه فلا يجب فيه تقديم . هذا والتقديم فى هذا الموضع اى فى مثل قولنا كل انسان لم يقم يدل على=

الموجبة المعدولة المهملة (١) فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، فاذا سورت بـ « كل » وجب أن تكون لافادة العموم لا لتأكيد نفى الحكم عن جملة الأفراد ، لأن التأسيس خير من التأكيد .

ولو لم تقدم فقلت : « لم يقم كل انسان » كان نفيا للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، لأن السالبة المهملة (٢) فى قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها (٣) فى سياق النفى (٤) ، فاذا سورت (٥) بكل وجب أن تكون لافادة نفى

= عموم النفى وشموله اى على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل . يعنى ان المسند اليه اذا استوفى الشروط المذكورة وكان القصد فى تلك الحالة الى افادة العموم فيقدم المسند اليه لافادة ما قصده اذ لو اخر لم يطابق مقصوده لعدم افادته للعموم حينئذ لانه يدل حينئذ على نفى الحكم عن جملة الافراد (اى الافراد المجملة التى لم تعين بكونها كلا او بعضا بل ابقيت على شمولها للأمرين) لا عن كل فرد . فالتقدم يفيد عموم السلب ، والتاخير يفيد سلب العموم .

(١) وهى « انسان لم يقم » . فهى موجبة لان النفى لم يسلط عليها، ومعدولة لان حرف النفى فيها جزء من المسند ، ومهملة لانها لم تسور بكل ولا ببعض ولا بما ماثلهما . فهى فى قوة القضية السالبة الجزئية مثل قولك « لم يقم بعض الانسان » ، فكلٌ منهما لا يفيد نفى الحكم عن كلّ فرد فرد من الافراد .

(٢) وهى « لم يقم انسان » فهى قضية سالبة لان النفى مسلط عليها، ومهملة لانها لم تسور بكل ولا ببعض . فهى فى قوة السالبة الكلية مثل لا شيء من الانسان بقائم .

(٣) اى موضوع المهملة الغير المصدرة بلفظ كلّ .

(٤) وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفى .

(٥) اى القضية السالبة المهملة « لم يقم انسان » والحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم . فيجب ان يكون بعد كل لعموم السلب . لتكون لفظة كل للتاسيس . وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين . فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة ، والتاكيد ان تكون لفظة =

الحكم عن جملة الأفراد ، لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس . وفيه نظر (١) :

١ — لأن النفى عن جملة الأفراد فى الصورة الاولى — أعنى الموجبة المعدولة المهملة كقولنا انسان لم يقم — وعن كل فرد فى الصورة الثانية — أعنى السالبة المهملة كقولنا لم يقم انسان — انما أفاده الاسناد الى انسان ، فاذا أضيف كل الى انسان وحول الاسناد اليه ، فأفاد فى الصورة الأولى نفى الحكم عن جملة الأفراد وفى الثانية نفيه عن كل فرد منها (٢) ، كان كل تأسيسا لا تأكيدا (٣) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر (٤) وما نحن فيه ليس كذلك .

=

كل لتقرير المعنى الحاصل قبله ، والتأسيس ان تكون لافادة معنى جديد ، والتأسيس ارجح لأن الافادة خير من الاعادة .. هذا والنظر فيهما (عموم السلب وسلب العموم) انما هو للأفراد لا للجملة (الهيئة الاجتماعية) . وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفى فى الأول او متعلقا للمنفى فى الثانى . ثم ان سلب العموم يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم حصوله من كل واحد لأنه رفع للايجاب الكلى فيصدق بكل من السلب الجزئى والكلى ، وايا ما كان يتحقق السلب الكلى ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئى لانه هو المحقق . وسلب العموم لا يستلزم عموم السلب وهذا لا ينافى ما ذكر سابقا من ان سلب العموم صادق بصورتين .. وهذا البحث مكانه علم المنطق لا البلاغة .

(١) اى فى هذا التعليل الذى علل به صاحب المصباح .

(٢) اى كما كان مستفادا قبل دخول « كل » فيهما .

(٣) اعترض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين .

(٤) فى تركيب واحد واسناد واحد . وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتاكيد . ولا يخفى ان هذا المنع انما يصح على تقدير ان يراد به التاكيد الاصطلاحى اما لو اريد بالتوكيد ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه اى سواء كان الاسناد واحدا او متعددا فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ فقط يتوجه الاعتراض الثانى .

٢ ــ ولئن ســلمنا أنه يسمى تأكيدا « فقولنا لم يقم انســان » اذا كان مفيدا للنفى عن كل فرد كان مفيدا للنفى عن جمــلة الأفراد لا محالة فيكون « كل » فى « لم يقم كل انسان » اذا جعل مفيدا للنفى عن جملة الأفراد تأكيدا لا تأسيسا (١) كما قال فى « كل انسان لم يقم » فلا يلزم من جعله للنفى عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس (٢) .

٣ ــ ثم جعله قولنــا « لم يقم انســـان » سالبة مهملة فى قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة فى ســياق النفى خطأ ، لأن النكرة فى سياق النفى اذا كانت للعموم كانت القضية التى جعلت هى موضوعا لها سالبة كلية ، فكيف تكون ســالبة مهملة (٣) ؟
ولو قال : لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل مفيدا لخلاف ما يفيده الخالى عنها لم يكن فى الاتيان بها فائدة ، لثبت مطلوبه فى الصــورة الثانية دون الأولى ، لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على نفى الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة

---

(١) لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا « لم يقم كل انسان » لعموم السلب مثل « لم يقم انسان » لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس اصلا لان لفظ كل للتاكيد على كل حال بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين (وهما تاكيد النفى عن كل فرد وتاكيد النفى عن الجملة والمراد هنا باحد التاكيدين هو الاول ، والمراد بالآخر هو الثانى) على الآخر.

(٢) والحاصل ان « لم يقم انسان » لــا كان مفيدا للنفى عن كل فرد ويلزمه النفى عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل « كل » فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمــل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس .

(٣) بدر الدين بن مالك يسير على اصطلاح المناطقة والخطيب يسير على اصطلاح اهل العربية فبينهما بون بعيد .

(٤) لان قولنــا « انســـان لم يقم » معناه المطابقى نفى الحكم عن الافراد او بعضها ولا يحتمل المجموع الا بدلالة الالتزام بخلاف « كل انسان لم يقم » فان دلالته على نفى الحكم عن المجموع بالمطابقة .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل (١) — من كون كل فى النفى مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة آخرى — مشهور . وقد تعرض له الشـيخ عبد القاهر (٢) وغيره ... قال الشيخ (عبد القاهر) : كلمة كل فى النفى ان أدخلت فى حيزه ، — بأن قدم عليها : لفظا ، كقول أبى الطيب :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه (تأتى الرياح بما لاتشتهى السفن)

وقول الآخر : ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد (٣) .

وقولنا « ما جاء القوم كلهم » وما جاء كل القوم ، « ولم آخذ الدراهم كلها » ، ولم آخذ كل الدراهم . أو تقديرا ، بأن قدمت (٤) على الفعل المنفى وأعمل فيها ، لأن العامل رتبته التقدم على المعمول كقولك كل الدراهم لم آخذ ، توجه النفى الى الشمول خاصة دون أصل الفعـل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقـه (٥) ببعض .. وان أخرجت (٦) من حيزه بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معمولة للفعل المنفى

---

(١) وهو بد الدين بن ابن مالك .

(٢) عبد القـاهر يحكم الذوق والاسلوب العربى الفصيح ، دون تحكمات المنطق والمناطقة .

(٣) عجزه : اذا بدا لك راى مشكل نقف — وهو لابى العتاهية .

(٤) اى لفظة « كل » ... هذا ويلاحظ ان كلام عبد القاهر يؤيد كلام صاحب المصباح وان اختلفا فى التعليل ، اذ ان كلام صاحب المصباح حق وتعليله باطل ، فاورد الخطيب راى عبد القاهر ليشـير الى التعليل الصحيح .. وما ذكره عبد القاهر يخالف ايضا راى صاحب المصباح اذ ان « لم يقم كل انسان » صادق عند صـاحب المصباح بصورتين (هما نفى الحكم عن كل فرد ونفيه عن بعض دون بعض) وعند عبد القاهر لا يصدق الا على الصورة الثانية .

(٥) اى تعلق الفعل : هـذا والشاهد على ذلك الذوق . والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى « والله لا يحب كل مختال فخور » وما شابهه من الآيات .

(٦) اى لفظة كل .

توجه النفى الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه (١) كل كقول النبى صلى الله عليه وسلم لمـا قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله : كل ذلك لم يكن ، أى لم يكن واحد منهما ، لا القصر ولا النسيان ، وقول أبى النجم :

قد أصـبحت أم الخيار تدعى على ذنبـا كلـه لم أصـنع

ثم قال (٢) : وعلة ذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفى عليه وسلطت الكلية على النفى وأعملتها فيه ، واعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى أن لا يشذ شىء عن النفى ، فاعرفه .. هذا لفظه (٣) . وفيه نظر (٤) .

وقيل (٥) انما كان التقديم مفيدا للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب (لحوق) المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو اثبات .. وفيه نظر

---

(١) فالمسند اليه المسور بكل اذا اخر عن اداة السلب يفيـد سلب العموم ، وعلى مذهب عبد القاهر يفيد النفى عن بقاء الكل مع اصل الفعل .

(٢) اى عبد القاهر .

(٣) اى لفظ عبد القاهر .

(٤) قال صاحب المطول : لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى « والله لا يحب كل مختال فخور » ، « والله لا يحب كل كفار اثيم » ، « ولا تطع كل حلاف مهين » ، فالحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى . هذا ومن البدهى انه قـد سبق تعليلان لهذه المسـالة : تعليل صاحب المصباح وتعليل عبد القاهر .. ولابن السبكى تعليل آخر ارتضاه ، وهو ان « لم يقم كل انسان » سالبة محصـلة معناها نقيض لمعنى الموجبة المحصلة وهى « قام كل انسان » حكما على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به فى السالبة المحصلة نقيض قيام كلّ فرد ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله سلب القيام من بعضهم .

(٥) هذا تعليل آخر للمسالة التى نحن بصددها .

أيضا : لاقتضائه أن لا تكون ليس فى نحو قولنـــا ليس كل انسان كاتبا مفيدة لنفى كاتب ، هذا ان حمل كلامه علىٰ ظاهره وان تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض ، لكن كان مصـــادرة (١) على المطلوب •

واعلم أن (٢) المعتمد فى المطلوب الحديث وشعر أبى النجم ، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه • والاحتجاج بالخبر (٣) من وجهين : أحدهما أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعـــد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الابهـــام ، فجوابه اما بالتعيين أو بنفى كل واحـــد منهما (٤) ، وثانيهما ما روى أنه لمـــا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين : بعض ذلك قـــد كان ، والايجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى ، وبقول(٥)أبى النجم ما أشار اليه الشيخ عبدالقاهر وهو أن الشاعر فصيح ، والفصيح الشائع فى مثل قوله نصـــب كل وليس فيه ما يكسر له وزنا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشىء مما ادعت

---

(١) لان الدعوى عين الدليل .

(٢) هذا هو توجيه المصنف للمسالة بعد ان ناقش الاراء وعرضها .

(٣) وهو الحديث .

(٤) قال المطول بعد ان ذكر ذلك : ردا على المستفهم وتخطئة له فى اعتقاد ثبوت احدهما ، لا ينفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا ، فيجب ان يكون قوله « كل ذلك لم يكن » نفيا لكلٍّ منهما .

(٥) اى والاحتجاج بقول ابى النجم وهو :

قـــد اصبحت أم الخيار تدعى   على ذنبـــا كلـــه لم اصـــنع

برفع « كله » على انه مبتـــدأ والجملة بعده خبر والضـــمير العائد محذوف اى « لم اصنعه » .. وقالَ سيبويه بعد ان انشـــد البيت بالرفع : « فهذا ضـــعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر لأن النصـــب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك الهاء فكانه قال غير مصنوع » .

عليه هذه المرأة ، فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة •

تنبيـــــه :

ومما يجب التنبه له فى فصـــل التقديم أصـــل ، وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان : تقديم على نية التأخير وذلك فى شيء أقر مع التقديم على حكمه الذى كان عليه كتقـــديم الخبر على المبتـــدأ ، والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمرا زيد ، فان قائم وعمرا لم يخرجا بالتقديم عما كان عليه من كون هذا مسندا ومرفوعا بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله •• وتقديم لا على نيةالتأخير ولكن ان ينقل الشيء عن حكم الى حكم ويجعل له اعراب غير اعرابه كما فى اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له فيقدم تارة هذا على هذا ، وأخرى هذا على هذا ، كقولنـــا « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ، فان المنطلق لم يقدم على أن يكو نمتروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن ينقل عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذا القول فى تأخير زيد •

تأخير المسند اليه :

وأما تأخيره : فلاقتضاء المقام تقديم المسند (١) •

خروج المسند اليه على خلاف الظاهر :

هذا كله (٢) مقتضى الظاهر :

---

(١) وسيجيء بيان ذلك فى احوال المسند •
(٢) اى ما سبق من احوال المسند اليه ، هو مقتضى ظاهر الحال • والحال هو الامر الداعى لايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة سواء كان

وقد يخرج المسند اليه على خلافه (١) :

١ — فيوضع المضمر موضع المظهر :

كقولهم ابتــداء من غير جرى ذكر لفظا ، أو قرينة حال — : « نعم رجلا زيد (٢) ، وبئس رجلا عمرو ، مكان : « نعم الرجل » ، و « بئس الرجل » • على (٣) قول من لا يرى الأصل « زيد نعم رجلا »

= ذلك الامر الداعى ثابتا فى الواقع ام كان ثبوته بالنظر الى ما عند المتكلم . أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعى بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا فى الواقع فقط . فظاهر الحال اخص من الحال ، فيكون مقتضى ظاهر الحال اخص من مقتضى الحال ، فاذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سائرا على مقتضى الحال .

(١) وذلك لاقتضاء الحال اياه .

(٢) اى مكان نعم الرجل زيد فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه . وهذا الضمير عائد الى شىء معقول معهود فى الذهن ، وهذا احد قولين فى الضمير ، والقول الثانى انه للجنس ، والقولان يأتيان فى « ال » من قولنــا « نعم الرجل زيد » ، فقد قيل انها للعهد وقيل انها للجنس — هذا وقــد التزم تفسير الضمير بنكرة ليعلم جنس المتعقل .

(٣) اى وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر فى احــد القولين اى فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من يجعله مبتدا و « نعم رجلا » خبره :

١ — فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل : « نعما » و « نعموا » من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة المشابهة للأسماء الجامدة فهى ضعيفة فلا تتحمل بارزا لئلا يثقلها . وعلى القول الثانى لا يكون من وضع المضمر موضع المظهر .

٢ — ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على المتعقل الذهنى لا على زيد المبتدا وعليه فيكون من هــذا الباب والرابط العموم الذى فى الضــمير الشامل للمبتدا .

و « عمرو بئس رجلا » ، وقولهم : « هو زيد عالم » وهى عمرو (١) شجاع ، مكان : الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع :

ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه (٢) فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام : كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن (٣) ، وهو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ، قال الله تعالى : « قل هو الله أحد » ، وقال : « انه لا يفلح الكافرون » ، وقال : « فانها لا تعمى الأبصار » .

٢ — وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمر :

١ — فان كان المظهر اسم اشارة :

فذلك اما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع (٤) كقوله (٥) :

---

(١) ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان الكلام مؤنثا غير فضلة ، والمثال مجرد قياس على قولهم هى هند مليحة بجامع ان الضمير فى كل عائد للقصة، فهو لم يرد به الاستعمال والسماع فالمثال غير صحيح .

(٢) هذا تعليل لوضع المضمر موضع المظهر فى البابين وقوله « ما يعقبه » اى يعقب الضمير اى يجىء على عقبه .

(٣) لا يخفى ان هذا التعليل لا يحسن فى باب نعم وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم ، لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار لانه يجوز ان الفاعل اسم ظاهر ياتى به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يحصل له تشوق لانه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء .

(٤) الضمير فى « تمييزه » وفى « لاختصاصه » للمسند اليه .

(٥) هو لابن الراوندى م ٢٤٥ هـ . عاقل وكذلك جاهل الثانية صفة الأولى . اعيت مذاهبه اى اعيته واعجزته طرق معاشه . الاوهام : العقول . النحرير : المتقن للأمور من نحر الأمور علما اتقنها . الزنديق :=

كم عاقل عاقل أعيــت مذاهبه   وجاهل جاهل تلقــاه مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهام حائرة   وصير العالم النحرير زنديقا

واما للتهكم بالسامع ، كما اذا كان فاقد البصر ، أو لم يكن ثم مشار اليه أصلا .

واما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر، أو على كمال فطانته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره .

واما لادعاء أنه كمل ظهـوره حتى كأنه محســوس بالبصر . ومنه (١) فى غير باب المسند اليه قوله :

تعاللت كى أشــجى وما بك عــلة   تريدين قتلى ، قد ظفرت بذلك(٢)

واما لنحو ذلك ..

= الكافر بالله . فقوله «هذا » اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العــاقل محروما والجاهــل مرزوقا فكان المقام مقام المضــمر لكنه لمــا اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعــل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس .. وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، ومعنى كونه بديعا انه ضد ما كان ينبغى : فمعنى اختصــاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه مع كونه ضد ما كان ينبغى . وهو فهم ضعيف خلاف الظــاهر .

(١) اى من وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور.

(٢) هو لابن الدمينة . وفى الامالى نسبته لمرة السعدى الشــاعر الاموى . ونسب صاحب العقد الفريد البيت لعلية بنت المهدى .

تعالل : ادعى العلة والمرض . اشجى : احزن من شجى بالكسر يشجى بالفتح ، وقوله بذلك اى بقتلى ، ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة .

(ب) وان كان المظهر غير اسم اشارة :

فالعدول اليه عن المضمر اما لزيادة التمكين (١) ، كقوله تعالى « قل هو الله أحد الله الصمد (٢) » ، ونظيره (٣) من غيره (٤) قوله « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل (٥) » ، وقوله : « فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا » ، وقول الشاعر (٦) :

ان تسألوا الحق نعط الحق سائله (والدرع محقبة والسيف مقروب)

بدل نعطكم اياه

واما لادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة . واما لتقوية المأمور ، مثالهما قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا . وعليه من غيره (٧) « فاذا عزمت فتوكل على الله » .

---

(١) اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع لأن فى الاظهار من التفخيم والتعظيم ما ليس فى الضمير ، والمقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه .

(٢) اى الذى يصمد اليه ويقصد فى الحوائج ، لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن .

(٣) اى نظيره « قل هو الله احد الله الصمد » فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن .

(٤) اى من غير باب المسند اليه .

(٥) الضمير فى انزلناه للقرآن . فاعاد ذكر الحق مظهرا دون ان يقول : وبه نزل .

(٦) هو عبد الله بن عنمة الضبى . وسيأتى شرح البيت قريبا .

(٧) اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور من غير باب المسند اليه .

واما للاستعطاف كقوله :

الهى عبـــدك العـــاصى أتاكا (مقرا بالذنوب وقد دعاكا)[١]

واما لنحو ذلك .

٣ ــ الالتفات :

قال السكاكى : « هذا [٢] غير مختص بالمسند اليه ، ولا بهـذا القدر [٣] ، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا [٤] ينقل كل واحد منها الى الآخر [٥] ، ويسمى هـذا النقل التفاتا [٦] عند علماء المعانى ،

---

(١) قال « عبدك العاصى » ولم يقل « انا » لمـا فى لفظ « عبـدك العاصى » من الخضوع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

(٢) قوله « هذا » اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه اى بل يكون فى المسند اليه مثل « الهى » وفى غيره مثل « فاذا عزمت فتوكل على الله » وهذامحل اتفاق .

(٣) اى ولا النقل من الحكاية الى الغيبة . ولا شك ان العبارة على هذا تكون واهية ، ولذلك قدر السعد مطلقا ، اى ولا النقل حال كونه مطلقا من التقييد بكونه من التكلم الى الغيبة مختص بهذا القدر ــ اعنى النقل من التكلم الى الغيبـة ، اى بل يكون فى غيره ككونه من الخطاب الى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة الى التكلم أو الخطاب ، او من التكلم الى الخطاب .

(٤) اى سواء كان فى المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده .

(٥) فتحصر الأقسام عند السكاكى ستة حاصلةُ من ضرب الثلاثة فى الاثنين . هـذا ولفظ « مطلقا » ليس ــ كما قلنا ــ من عبارة السـكاكى بل قدره السعد لأنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الأمثـلة .

(٦) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او العكس . هذا والالتفات من حيث انه يشتمل على نكتة هى خاصية التركيب من علم المعانى، ومن حيث انه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع . والسكاكى اورده فى علم المعانى والبديع . هذا وللالتفات معنى آخر عند المتقدمين سيأتى ذكره وراجعه فى ص ٨٧ من نقد الشعر ، ٣٨٢ من الصناعتين .

كقول ربيعة بن مقروم (١) :

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا   وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى ، حيث لم يقل « وأخلفتنى (٢) » ، وقوله (٣) :

تذكرت — والذكرى تهيجك — زينبا   وأصبح باقى وصلها قدتقضبا
وحل بفلج فالأباتر أهلنا   وشطت فحلت غمرة فمثقبا

فالتفت فى البيتين (٤) » .

والمشهور عند الجمهور (٥) أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه (٦) بطريق آخر منها (٧) ..

---

(١) شاعر اسلامى شهد القادسية . معمودا : حزينا . وابنة الحر هى سعاد وهو من وضع المظهر موضع المضمر .

(٢) ففيه التفات من التكلم الى الخطاب . ويجوز أن يكون الخطاب فى « واخلفتك » من التجريد لا من الالتفات بناء على أن بينهما فرقا هو أن مبنى التجريد على المغايرة ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، وقيل لا منافاة بينهما .

(٣) ربيعة بن مقروم ايضا ، تقضب : تقطع . فلج والأباتر وغمرة ومثقبا أسماء أمكنة . شطت بعدت .

(٤) فى قوله تذكرت بتاء الخطاب ، وقوله تهيجك بكاف الخطاب .

(٥) هذا هو مقابل راى السكاكى فى معنى الالتفات .

(٦) اى من ذلك المعنى وهذا صريح فى انه لابد من اتحاد معنى الطريقين فى الما صدق .

(٧) اى بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج : مثل قولنا « أنا زيد » « وانت عمرو » و « نحن الذين صبحوا الصباحا » ومثل قوله تعالى : وإياك نستعين . واهدنا . وانعمت ، فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد ، والباقى جار على أسلوب اياك نعبد فلما التفت للخطاب صار الأسلوب له . ومن زعم ان مثل : يا ايها الذين آمنوا — التفاتا — لان الذين هو المنادى فى الحقيقة =

وهذا (١) أخص من تفسير السكاكى ، لأنه أراد بالنقل (٢) أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها (٣) ، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس .

مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى : ومالى لاأعبد الذى فطرنى واليه ترجعون (٤) .

= فهو المخاطب والمناسب له « آمنتم » — فقد سها على ما تشهد به كتب النحو من ان عائد الموصول قياسه ان يكون بلفظ الغيبة لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وان عرض له الخطاب بسبب النداء .

(١) اى الالتفات بتفسير الجمهور .

(٢) المسمى التفاتا .

(٣) فيتحقق الالتفات عند السكاكى بتغيير واحد . فهو لا يشترط تقدم التعبير والجمهور يشترطونه ، فكل التفات عندهم التفات عنده ولا عكس . . فالسكاكى يوافق الجمهور فى تسمية ما تقدم التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة التفاتا ، ويخالفهم فى جعل ما لم يتقدم التعبير عنه بطريق آخر مما كان مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بغيرها منها من باب الالتفات .

(٤) قال السكاكى فى المفتاح ص ١٠٦ « ولولا التعريض لكان المناسب واليه ارجع » ، فقوله « ترجعون » مكان ارجع التفات عند الجمهور والسكاكى معا . هذا والتحقيق ان المراد « ما لكم لا تعبدون » لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر سياق الكلام اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فهو التفات على المذهبين . . هذا وحاصل القول الثانى المذكور فى التحقيق ان الضميرين للمخاطب فكان مقتضى الظاهر ان يقال « وما لكم لا تعبدون » فعدل عن ذلك وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر عن ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العبارة ، فعبر اولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات ، وهذا هو التحقيق لأن قوله « ومالى لا اعبد » تعريض بالمخاطبين لزجرهم على عدم الايمان ، لانهم المقصودون بالذات من ذلك القول ، وعلى هذا التحقيق ففى « ومالى لا اعبد » التفات عند الجمهور ايضا ، اذ سبق الخطاب فى قوله « اتبعوا المرسلين » ، واما على خلاف التحقيق فهو التفات واحد فى « ترجعون » . . ويرى عبد الحكيم ان التعبير بقوله تعالى « ومالى » تعريض لا التفات .

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى : أنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر (١) .

ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة (٢) :

طحابك قلب فى الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفنى ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى : « حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم (٣) .

ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى : « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه » (٤) .

---

(١) ومقتضى الظاهر « فصل لنا » .

(٢) طحا : ذهب . وقوله فى الحسان طروب اى أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتهن . بعيد تصغير « بعد » للقرب ، اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم . « عصر » ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية بعده . حان : قرب . شط : بعد . وليها : اى قربها « عادت » يجوز أن تكون من « عادى معاداة » كان الخطوب والصوارف صارت تعاديه ، أو أن تكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل .. وقوله يكلفنى بالياء وفيه التفات من الخطاب فى « بك » الى التكلم ، ومقتضى الظاهر « يكلفك » وفاعل « يكلفنى » ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى ، والمعنى : يطالبنى القلب بوصل ليلى . ويروى تكلفنى بالتاء على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب و « بك » فيها التفات على مذهب السكاكى لا على مذهب الجمهور . ولذلك قال السكاكى « التفت فى البيتين » .

(٣) الشاهد فى قوله « بهم » مكان « بكم » .
(٤) أى مكان سافه .

ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى : « مالك يوم الدين اياك نعبد » (١) .

وقوله عبد الله بن (٢) عمة :

ما(٣) ان ترى السيد زيدا فى نفوسهم   كما يراه بنـــو كوز ومرهوب
ان تســألوا الحق نعط الحق سائله   والدرع محقبة والسيف مقروب

وأما قول امرىء القيس (٤) :

تطاول ليلك بالأثمــد   ونام الخـلى ولم ترقــد
وبات وباتت له ليــلة   كليــلة ذى العائر الأرمد
وذلك من نبــأ جاءنى   وخبرته عن أبى الأسـود

فقال الزمخشرى : فيه ثلاث التفاتات (٥) ، وهذا ظاهر على تفسير السكاكى (٦) ، لأن على تفسيره فى كل بيت التفاتة ، لا يقال الالتفات

---

(١) مكان اياه نعبـــد .

(٢) شاعر مخضرم . والسيد وزيد وكوز ومرهوب احياء من ضبة .

(٣) المعنى ان بنى السيد لا يوجبون لبنى زيد فى نفوسهم من الحرمة والنصرة ما يوجبه لهم بنو كوز وبنو مرهوب . والضمير فى « تســألوا » لبنى زيد والالتفات فيه . محقبة : مشدود فى الحقيبة . مقروب : موضوع فى قرابه .

(٤) الأثمد : اسم موضع . العائر : قذى العين . وقوله « وباتت له ليــلة » من الاسناد المجازى كصام نهاره . وابو الاسود هو ابو حجر . وقوله « وبات » الاولى تامة بمعنى اقام ليلا ونزل به نام او لم ينم ، « وبات » الثانية يجوز ان تكون تامة او ناقصة .

(٥) اى « فى ليلك » وفى « بات » وفىّ « جاءنى » .

(٦) قال السكاكى : « التفت فى الأبيات الثلاثة » فمذهب السكاكى موافق لراى الزمخشرى .

عنده (١) من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون فى البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظـاهر ، لأنا نمنع انحصـار الالتفات عنـده فى خلاف المقتضى لمـا تقدم ... وأما على المشهور (٢) فلا التفات فى البيت الأول (٣) ، وفى الثانى التفاتة واحدة (٤) ، فيتعين أن يكون فى الثـالث التفاتتان (٥) ، فقيـل هما فى قوله جاءنى ، احداهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة فى الثانى ، وفيه نظر لأن الانتقال انما يكون من شىء حاصل ملتبس به واذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الأول الى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا به فيكون الانتقال الى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعا فلم يكن فى البيت الثـالث الا التفاتة واحدة ، وقيل احداهما فى قوله وذلك لأنه التفات من الغيبة (٦) الى الخطاب والثانية فى قوله جاءنى لأنه التفات من الخطاب (٧) الى التكلم وهذا أقرب (٨) .

---

(١) اى عند السكاكى .

(٢) اى على راى الجمهور .

(٣) اى فى قوله « ليلك » ، وذلك لانه لم يتقدم التعبير عنها بطريق غير طريق الخطاب ، وهى عند السكاكى فيها التفات لانه لا يشترط ذلك ولذلك صرح بان فى قوله « ليلك » التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر « ليلى » بالتكلم .

(٤) اى فى قوله « وبات » .

(٥) اى على راى الزمخشرى من ان فى الابيات الثلاثة ثلاث التفاتات

(٦) اى فى قوله « وبات » فى البيت الثانى .

(٧) اى فى قوله « وذلك » فى البيت « الثالث » .

(٨) قال الدسوقى : فى هـذه الابيات التفاتان باتفاق ، فى « بات » لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب ، وفى « جاءنى » لعدوله بعدها الى التكلم . واما قوله « ليلك » فالسكاكى يجعله التفاتا من التكلم الى الخطاب ان لم يكن تجريدا ، واما الجمهور فيتعين عندهم ان يكون تجريدا .

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ، ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشرى هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية (١) لنشاط السامع ، وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه (٢) من اجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقعه بلطائف : كما فى سورة الفاتحة ، فان العبد اذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه ، بقوله « الحمد لله » الدال على اختصاصه بالحمد وانه حقيق به ، وجد من نفسه لا محالة محركا للاقبال عليه ، فاذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله « رب العالمين » الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شىء عن ملكوته وربوبيته ، قوى ذلك المحرك ، ثم اذا انتقل الى قوله « الرحمن الرحيم » الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها ، تضاعفت قوة المحرك ، ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله « مالك يوم الدين » الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته وأوجب الاقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات (٣) ، وكما فى قوله تعالى « ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم

---

(١) اى تجديدا واحداثا من « طريت الثوب » .

(٢) اى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة . وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق . وهذا هو كلام السكاكى ايضا .

(٣) وهذا فى معنى كلام السكاكى ايضا (٨٧ من المفتاح) .

هذا وبين التجريد والالتفات عموم وخصوص من وجه : يجتمعان فى « فصل لربك » ، وينفرد الالتفات دون التجريد فى « تكلفنى ليلى » ، وينفرد التجريد دون الالتفات فى « رايت منه اسدا » ومثل « تطاول ليلك » عند الجمهور . ولا يوجد واحد منهما كما فى غالب القرآن . وقالوا : لا يكون الالتفات الا فى جملتين اى كلامين مستقلين . واعترض على هذا السبكى ..

والتجريد اخلاص الخطاب لغيرك وانت تريد به نفسك لا المخاطب نفسه . وفائدته طلب التوسع فى الكلام وتمكن المخاطب من اجراء الأوصاف المقصودة من مدح او غيره على نفسه اذ يكون مخاطبا بها غيره ليكون أعذر وابرا من العهدة فيما يقوله غير محجور عليه . فالتجريد قسمان : =

جاءوك فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول » ، لم يقل « واستغفرت لهم » ، وعدل عنه الى طريق الالتفات تفخيما لشـأن رسـول الله

= ١ — محض ، مثل . لا خيل عندك تهديها ولا مال .

٢ — غير المحض :

اقول لها وقـد جشـأت وجاشـت ... مكانك تحمـدى او تسـتريحى

وقال ابو على الفارسى : العرب تعتقد ان فى الانسان معنى كامنا فيه كانه حقيقته ومحصوله فتخرج ذلك المعنى الى الفاظها مجردا من الانسـان كانه غيره ، وهو هو بعينه نحو قولهم : لئن لقيت فلانا لتلقين به الاسد ، وهو عينه الاسد . لا ان هناك شيئا منفصلا عنه او متميزا منه .. ثم قال : وعلى هذا النمط كون الانسان يخاطب نفسه ، حتى كانه يقاول غيره كقول الاعشى : وهل تطيق وداعا ايها الرجل .. هذا وابن الاثير يرى الاول تشبيها مضمر الاداة والثانى تجريدا .

والالتفات عند قدامة والعسكرى على ضربين :

احدهما : ان يفرغ المتكلم من المعنى فاذا ظننت انه يريد ان يجاوزه يلتفت اليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره . قال محمد بن يحيى الصـولى قال الاصمعى : اتعرف التفاتات جرير ؟ قلت : لا ، قال :

اتنسى اذ تودعنا سليمى ... بعود بشامة سقى البشام

الا تراه مقبلا على شعره ثم التفت الى البشام فدعا له وقوله :

طرب الحمام بذى الاراك فشاقنى ... لا زلت فى علل وايـك نـاضر

فالتفت الى الحمام فدعا له .

والثانى : ان يكون الشاعر آخذا فى معنى وكانه يعترضه شك . او ظن ان رادا يرد قوله او سائلا يساله عن سـببه فيعود راجعا الى ما قدمه فاما ان يؤكده او يذكر سببه او يزيل الشك عنه مثل قول عبد الله بن معاوية:

واجمـل اذا ما كنت لابد مانعـا ... وقد يمنع الشىء الفتى وهو مجمـل

(٣٨٣ صناعتين ، و ٨٧ نقد الشعر) .

والالتفات عند السكاكى : التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة (التكلم والخطاب والغيبة) سواء عبر عن معنى بغيره قبله او كان مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بغيره .. وعند الجمهور هو التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره .. وراى المبرد فى الالتفات يوافق راى الجمهور راجع ص ٣٩ ج ٢ الكامل .

صلى الله عليه وسلم ، وتعظيما لاستغفاره ، وتنبيها على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكى لالتفاتات امرىء القيس فى الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها :

١ — أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه . فنبه فى التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى، فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى الا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه ، وخاطبها (١) بـ « تطاول ليلك » تسلية ، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك ، فشك فى أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية ، وفى الثانى على أنه صادق فى التحزن خاطب أولا ، وفى الثالث على أنه يريد نفسه .

٢ — أو نبه فى الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر فى مجارى أموره الكبار : أمرا ونهيا . وفى الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة . وفى الثالث على ما سبق .

٣ — أو نبــه فى الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك ، فأقامها مقام المستحق للعتاب ، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعيير بذلك ، وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا « وبات وباتت له » . وفى الثالث على سبق ..

---

(١) فالكاف فى قوله « ليلك » مكســورة ، ويصح الفتح نظرا لكون النفس يراد بها الشخص .

هذا كلامه (١) ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف (٢) •

٤ ـ الأسلوب الحكيم (٣) :

ومن خلاف المقتضى (٤) ما سماه السكاكى الأسـلوب الحكيم ، وهـو تلقى المخاطب (٥) بغير ما يترقب (٦) بحمل كلامه على خـلاف مراده (٧) تنبيها على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل (٨) بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له :

أما الأول فكقول القبعثرى للحجاج لـما قال له متوعدا بالقيد : لأحملنك على الأدهم « مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب » ، فانه أبرز وعيده فى معرض الوعد ، وأراه بالطف وجه أن من كان على

---

(١) اى كلام السكاكى .

(٢) لانه فهم بعيد ليس فيه اثر للذوق بل فيه تحميل لكلام الشـاعر اكثر مما اراد به منه .

(٣) راجع ١٤٠ من المفتاح . ويدخل فيه الضرب الثانى من القول بالموجب ويدخل فيه بعض مثل المشاكلة كما يرى السبكى .

(٤) اى من خلاف مقتضى الظاهر وان لم تكن من مباحث المسند اليه .

(٥) من اضافة المصدر للمفعول اى تلقى المتكلم للمخاطب اى تلقى المتكلم بالكلام الثانى للمخاطب به (وهو المتكلم بالكلام الأول) . والتلقى المواجهة .

(٦) اى المخاطب . والباء فى بغيره للتعـدية ، وفى « بحمل كلامه » للسـببية .

(٧) اى بحمل الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراد المخاطب.

(٨) عطف على المخاطب اى تلقى السائل . والفرق بينه وبين تلقى المخاطب . ان هذا مبنى على السؤال بعكس ذلك . والأول قريب من أسلوب تجاهل العارف ومن أسلوب القول بالموجب .

صفته فى السلطان وبسطة اليد فجدير أن يصفد لا أن يصفد (١) ، وكذا قوله له لما قال له فى الثانية « انه حديد » لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ، وعن سلوك هذه الطريقة فى جواب المخاطب عبر من قال مفتخرا :

أتت تشتكى عندى مزاولة القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلى
فقلت كأنى ما سمعت كلامها : هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى(٢)

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة :

وأما الثانى فكقوله تعالى « يسألونك عن الأهلة قل : هى مواقيت للناس والحج » قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلىء ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ (٣) وكقوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصرف (٤) .

---

(١) اى جدير به ان يعطى لا ان يقيد . اصفد : اعطى . وصفد : أوثق .

(٢) البيتان لحاتم . القرى : اطعام الضيف . ينحو : يقصد .

(٣) سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة ضوئه ونقصانه فأجيبوا ببيان الحكمة من ذلك .

(٤) رواية سبب النزول انهم سألوا عنه وعن المصرف فلا تكون الآية على هذا من تلقى السائل بغير ما يتطلب .

وسأل رجل بلالا — وقد اقبل من الحلبة فقال له : من سبق ؟ قال : سبق المقربون ، قال : انما اسألك عن الخيل قال : وانا أجيبك عن الخير — فترك بلال جوابه بلفظه الى خير هو به انفع له كما يقول الجاحظ (٢/٢٠١ بيان) . واستقبل عامر بن عبد القيس رجل فى يوم حلبة فقال : من سبق يا شيخ ؟ قال : المقربون (٣/٩٤ بيان) .

٥ ــ التعبير عن المستقبل بلفظ المـاضي :

ومنه التعبير عن المسـتقبل بلفظ المـاضي ، تنبيهـا على تحقق وقوعه . وأن ما هو للوقوع كالواقع ، كقوله تعالى « ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السماوات ومن فى الأرض الا من شاء الله » ، وقوله : « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب النار » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب الأعراف » جعل المتوقع الذى لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع (١) .. وعن حسان (٢) أن ابنه عبد الرحمن لسعه زنبور وهـو طفل فجاء اليه يبكى ، فقال له : يا بنى مالك قال : لسعنى طوير (٣) كأنه ملتف فى بردى حبرة ، فضمه الى صدره وقال : يا بنى قد قلت الشـعر (٤) .

ومثله التعبير عنه (٥) باسم الفاعل كقوله تعالى : « وان الدين لواقع » ، وكذا اسم المفعول كقوله تعـالى : « ذلك يوم مجموع له

---

(١) وفى السيد على المطول ص ٣٧٥ جعل ذلك من باب الاستعارة . هـذا ومن الخروج على مقتضى الظـاهر ايضا التعبير عن المـاضى بلفظ المستقبل احضارا للصورة العجيبة كقوله تعالى : « والله الذى ارسـل الرياح فتثير سحابا » والبابان يحملان على المجاز المرسل وتكون العلاقة ما بين المـاضى والمضارع من التضاد ، والاولى ان يكونا من مجاز التشبيه. وهو ابلغ .

(٢) راجع القصة فى ١٦٧ من اسرار البلاغة .

(٣) تصغير طائر ــ ويستشهد بقول حسان على ان الشـعر هو الكلام الذى فيه خيال وتصوير جميل وان لم يكن موزونا ، وعليه فلا يكون هذا شاهدا على ما ذكر . .

(٤) والشاهد « قد قلت الشعر » اى ستقول الشعر ، اى ادوات الشعر قد تجمعت فيك وستقوله .

(٥) اى عن المستقبل .

الناس وذلك يوم مشهود [١] » .

٦ — القلب [٢] :

ومنه القلب [٣] ، كقول العرب « عرضت الناقة على الحوض [٤] »

---

(١) قوله تعالى « لواقع » اى يقع . وقوله تعالى « مجموع » اى يجمع .. وهنا بحث وهو ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر .. والجواب عنه ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا ، تنبيها على تحقق وقوعه .

(٢) قال سيبويه : قوله « ادخل فوه الحجر » هذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : ادخل فاه الحجر ص ٩٢ ج ١ الكتاب .

والقلب جعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه ، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر ، والظاهر انه من الحقيقة وربما يدعى انه من المجاز العقلى ، وهو من مباحث المعانى والبديع باعتبارين . والقلب نوعان: لفظى فقط مثل « قطع الثوب المسمار » تعنى أن الثوب مفعول وترفعه والمسمار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية او مفعولية . ومعنوى ومثاله : « قطع الثوب المسمار » تريد أن الثوب لمبادرته بالتقطيع هو كانه قطع المسمار ، فهذا قلب معنوى .. هذا والقلب اللفظى يتعلق بالنحو لا بالبيان ، والظاهر انه حينئذ ضرورة لا ينبغى حكاية خلاف فيه ، وما من محل يدعى فيه ذلك الا جاز أن يكون القلب فيه معنويا . اما القلب المعنوى فينبغى القطع بجوازه ولا شبهة لمنعه ، ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة الا من شذ ؟ . وكلام النحاة جريان قولين فيه : المنع مطلقا والجواز مطلقا ، والقول الثالث جواز المعنوى لا اللفظى .

(٣) اى من خلاف مقتضى الظاهر القلب .

(٤) اى مكان « عرضت الحوض على الناقة » اى اظهرته عليها لتشرب ، ويرى ابن السكيت أن « عرضت الناقة على الحوض » هو الاصل وان المقلوب « عرضت الحوض على الناقة » فكانه لاحظ ان المعروض عليه يكون امرا مستقرا .

ورده مطلقا (١) قوم ، وقبــله مطلقا قوم منهم السكاكى (٢) ، والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفــا قبــل والا رد .. أما الأول (٣) فكقول رؤبة :

(ومهمه مغبرة أرجاؤه)   كأن لون أرضه سماؤه(٤)

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة ، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم الممدوح :

لعاب الأفاعى القــاتلات لعــابه   وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل(٥)

وأما الثانى (٦) فكقول القطامى (٧) :

---

(١) اى سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا . وذلك لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود .

(٢) لانه مما يورث الكلام لطافة وملاحة .

(٣) اى ما تضمن اعتبارا لطيفا .

(٤) المهمه : المفازة . مغبرة : مملوءة بالغبرة . الارجاء : الاطراف والارجاء جمع الرجا مقصورا . وسماؤه اى لون سمائه .
والشاهد المصراع الاخير فانه من باب القلب . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كانه صار بحيث يشــبه لون الارض فى ذلك مع ان الارض اصل فيه . هذا ونجد البيت فى ٩٦ الموازنة و ٩١ المفتاح .

(٥) الأفاعى : الحيات . أرى الجنى : العسل . اشتار : جنى . ايد عواسل : اى عارفة بجنيه . اى هذا القلم على الأعداء سم زعاف وعلى الأصدقاء شهد شهى . والشاهد فى البيت الشطر الاول فهو من القلب ، والأصل : لعابه لعاب الأفاعى القاتلات . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة بعكس التشبيه .

(٦) وهو ما لم يتضمن اعتبارا لطيفا وهو على المذهب الحق مردود غير مقبول .

(٧) من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى . وروايته « بطنت » بدل طينت . الفدن بالتحريك : القصر . السياع : الطين بالتبن . والمعنى: كما طينت الفدن بالسياع ، يقال : طينت السطح والبيت . ولقائل أن يقول

(فلمـــا أن جرى ســـمن عليها)   كما طينت بالفـــدن الســـياعا

وقول حسان :

(كأن ســـــبيئة من بيت رأس)   يكون مزاجها عســــل وماء (١)

وقول عروة بن الورد :

فديت بنفســــه نفسى ومالى   (وما آلوك الا ما أطـــيق (٢))

وقول الآخر (٣) :

(قفى قبل التفرق يا ضـــباعا)   ولا يك موقف منك الوداعـــــا

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا » ليس واردا على القلب ، اذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبـــار لطيف . وكذا قوله تعالى « ثم دنا فتدلى » وكذا قوله تعالى « اذهب

= انه يتضـــمن من المبالغة فى وصـــف الناقة بالسمن ما لا يتضـــمنه قوله « كما طينت الفدن بالسياع » لابهامه ان السياع بلغ مبلغا من العظم والكثرة الى ان صارت بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنســـبة الى الفدن .. والحق انه تكلف محض .

(١) السبيئة : الخمر . بيت راس : موضع بالشام .. وبعد البيت :

على انيابها او طعم غض   من التفاح عصره اجتنـــاء

يشبه ريق محبوبته بخمر مزجت بعسل وماء او بماء تفاح طرى فى وقت اجتنائه ونضجه . ويروى برفع « مزاج » مبتدأ وما بعده خبر له والجملة خبر يكون واسمها ضمير الشأن .. والبيت من قصيدة لحسان .

(٢) لا آلوك اى لم اقصر فيك .

(٣) هو القطامى الشاعر . ويقول خداش بن زهير :

فانك لا تبالى بعد حولى   اظبى كان امك أم حمـــار

بكتابى هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون (١) » .

فأصل الأول أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا أى اهلاكنا ، وأصل الثانى ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه فى الهواء ، ومعنى الثالث تنح عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليها من

---

(١) فى كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » ذكر لآية « ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولى القوة » واسلوب القلب فيها حيث سماه « التحويل » .. وفى الكامل للمبرد ، قال المبرد : والكلام اذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار . هذا وفى ٩٦ ، ٩٧ من الموازنة كلام على اسلوب القلب خلاصته ان الآمدى :

١ — لا يرخص للمتاخر فى القلب انما جاء فى كلام العرب على السهو ، والمتاخر وان احتذى بهم على امثلتهم فلا ينبغى له ان يتبعهم فيما سهوا فيه.

٢ — ما ورد فى القرآن من القلب : مثل « دنا فتدلى » وانما هو تدلى فدنا ، ومثل « ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولى القوة » ، وانما العصبة تنوء بالمفاتيح اى تنهض بثقلها ، ومثل « وانه لحب الخير لشديد » ، اى وان حبه للخير لشديد ، فليس كله بقلب وانما هو صحيح مستقيم لا قلب فيه ، والمعنى ان تدليه كان عند دنوه واقترابه ، واراد الله بما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اى تميلها من ثقلها ، وقوله : انه لحب الخير لشديد : اى انه لحب المال لشديد اى بخيل . وكان الآمدى ينفى عن تلك المثل القلب بمعنى انها لا غلط فيها وانها على تشبيهها بالاصل المقلوبة عنه ، لا انها لا قلب فيها مطلقا .

٣ — ما ورد فى الشعر من القلب قسمان :

سائغ مقبول مثل « كان لون ارضه سماؤه » وقبيح غير حسن لا يجوز فى الشعر ولا فى القرآن . وهو ما جاء فى كلامهم على سبيل الغلط مثل « كما كان الزنا فريضة الرجم » ، و « تشقى الرماح بالضياطرة الحمر » .

٤ — المبرد ايضا يقصر استعمال اسلوب القلب على المتقدمين دون المتاخرين ولكنه يجعل فائدة القلب الاختصار .

٥ — ويرى الآمدى انه قد يكون لاصلاح الوزن أو للضرورة اوالسهو .

كوة فألقى الكتاب اليها وتوارى فى الكوة (١) .. وأما قول خداش :

(وتركب خيلا لا هوادة بينها)   وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر(٢)

فقد ذكر له سوى القلب وجهان :

احدهما : أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها .

والثانى : أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها كما يقال شقى الخز بجسم فلان اذا لم يكن أهلا للبسه . وقيل فى قول قطرى بن الفجاءة :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب   جذع البصيرة قارح الاقدام (٣)

انه من باب القلب ، على أن لم أصب بمعنى لم أجرح ، أى قارح

---

(١) حمل السكاكى كل هذه الآيات على القلب ص ٩١ المفتاح .

(٢) الضياطرة جمع ضيطر وهو العظيم او الضخم اللئيم العظيم الاست ، الحمر جمع احمر اللون وقيل هو الذى لا سلاح معه .. هذا والشاهد فى الشطر الثانى وكان اصل الكلام : وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح . وعلى انه لا قلب فيه يكون قوله « وتشقى » استعارة جعل كسر الرماح فى حربهم شقاء لها ، او يكون جعل نفس الطعن شقاء لها وتحقيرا لشأنهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها . وقال السكاكى :
فى البيت قلب اراد تشقى الضياطرة بالرماح ، ولك الا تحمله على القلب بواسطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعان .

(٣) راجع البيت فى صفحة ١١٩ من اسرار البلاغة .. وجملة « وقد اصبت ولم اصب » اعتراضية اى جرحت ولم اجرح . « واصبت » بالبناء للفاعل . « واصب » بالبناء للمفعول . وفلان جذع اى حديث السن ، وقارح اى كبيره ، وجذع البصيرة اى غير مجرب للامور ، وقارح الاقدام اى له اقدام اهل العقول والسن القديم . وهذا عكس المراد لان المقصود وصفه بانه قارح البصيرة اى مجرب قتل الامور علما وانه جذع الاقدام اى شجاع قوى شديد . فالاصل ان يقول : ثم انصرفت قارح البصيرة جذع الاقدام ، ولكنه قلب فاوهم خلاف المراد .

البصيرة جذع الاقدام ، كما يقال « اقدام غر ورأى مجرب » وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم آلف أى لم آلف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على أن قوله « جذع البصيرة قارح الاقدام » حال من الضمير المستتر فى لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا الوجه [1] قوله قبله :

لا يركنن أحـــد الى الاحجام   يوم الوغى متخوفـا لحمـــام
فلقـد أرانى للرماح دريئـــة   من عن يمينى مرة وأمـــامى
حتى خضـبت بما تحدر من دمى   أكناف سرجى أو عنان لجـامى

فان الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح ، وأيضا فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، اعلاما أن الاقدام غير علة للحمام ، وحثا على الشجاعة وبغض الفرار .

---

(١) وهو أن « لم أصب » بمعنى « لم آلف » .

القول فى أحوال المسند

حذف المسند :

أما تركه (١) : فلنحو ما سبق فى باب المسند اليه من تخييل العدول الى أقوى الدليلين ، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة ، أو مقدار تنبهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر :

١ — اما مع ضيق المقام كقوله :

(ومن يك أمسى بالمدينة رحله) فانى وقيار بها لغريب (٢)

---

(١) عبر هنا بالترك وفى المسند اليه بالحذف اشعارا بأن المسند اليه ركن لا يستغنى عنه فى الكلام والاحتياج اليه دون الاحتياج الى المسند بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج ويجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض ؛

(٢) البيت لضابىء بن الحارث البرجمى ، ومعه أبيات فى الكامل للمبرد (١٨٨ : ١) وروايته « وقيارا » ، وتجده فى ٣٨ ج ١ من الكتاب لسيبويه .. الرحل : المنزل . قيار : اسم فرس او جمل للشاعر . ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع . فالمسند الى « قيار » محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع والمحافظة على الوزن ولا يجوز أن يكون « قيار » عطفا على محل اسم ان و « غريب » خبر عنهما ، لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا ، وذلك لما يلزم عليه من توجه العاملين — المبتدأ ، وان — الى معمول واحد هو الخبر . وأما اذا قدرنا « لقيار » خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل « ان زيدا وعمرا ذاهبان » بل مثل « ان زيدا وعمرو لذاهب » وهو جائز . ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها .

أىَ وقيار كذلك ، وكقوله (١) :

نحن بمـا عنـدنا وأنت بمـا عنـدك راض والرأى مختـلف

أى نحن بما عندنا راضون (٢) .. وكقول أبى الطيب :

قالت وقد رأى اصفرارى من به ؟ وتنهـدت ، فأجبتها : المتنهـد

أى المتنهد هو المطالب (٣) به ، دون المطالب به هو المتنهد ، أن فسر بمن المطالب به ، لأن مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالب به بالتعيين ، وقيل معناه « من فعل به » ، فيكون التقدير : فعل به المتنهد .

٢ ـ واما بدون الضيق ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » على وجه ، أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز أن يكون جملة واحدة ، وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضـا الله ورضا رسوله ، فكانا فى حكم مرضى واحد ، كقولنا : احسان زيد واجماله تعشنى وجبر منى ، وكقولك « زيد منطلق وعمرو » ، أى عمرو كذلك (٤)، وعليه قوله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضـن » ، أى واللائى لم يحضن

---

(١) هـو لقيس بن الخطيم او عمرو بن امرىء القيس الانصـارى الخزرجى ، وتسبه الجاحظ لعمرو ، وهو جد عبد الله بن رواحة ، وكان شاعرا نحلا من حكام العرب وقضاتهم ، وهو يخاطب بهذا البيت مالك بن العجلان حين رد قضاءه فى واقعة من وقائع الأوس والخزرج .. وقبله :

يا مال والسيد المعمم قد يبطره بعـد رايه السرف

(٢) نحن مبتدا محذوف الخبر لمـا ذكرنا اى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا هو خبر الاول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس .

(٣) فيكون من حذف المسند لا من حذف المسند اليه .

(٤) فيكون من حذف المسند للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

مثلهن • وقولك : خرجت فاذا زيد (١) • وقولك لمن قال هل لك أحد ، ان الناس الب عليك : ان زيدا وان عمرا ، أى ان لى زيدا وان لى عمرا ، وعليه قوله (٢) : ان محلا وان مرتحلا • أى ان لنـــا محلا فى الدنيا وان لنـــا مرتحلا عنها الى الآخرة • وقوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » ، تقديره لو تملكون تملكون مكررا لفائدة التوكيد ، فأضمر « تملك » الأول اضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فأنتم فاعل الفعل المضمر وتملكون تفسيره (٣) قال الزمخشرى : هذا ما يقتضيه علم الاعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن « أنتم تملكون » فيه دلالة على الاختصـــاص ، وأن الناس هم المختصـــون

---

(١) اى موجود او حاضر او واقف او بالباب او ما اشـــبه ذلك ، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام مع اتباع الاستعمال . لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك . والفاء قيل انها للسببية المجردة عن العطف وقيل انها للعطف على المعنى ، واما اذا فظرف زمان وقيـــل ظرف مكان وقيـــل حرف دال على المفـــاجاة .

(٢) اى قول الاعشى وبيتـــه :

ان محلا وان مرتحـــــــلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا

وهو فى صفحة ٢٤٧ دلائل الاعجاز ، وراجع نقد ابن عبد ربه للبيت فى العقد الفريد ص ١٤ ج ٤ .. والشاهد فى البيت حذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل ولضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل « ان مالا وان ولدا » وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال « هذا باب ان مالا وان ولدا » .

(٣) فقوله : انتم ليس بمبتدا لان لو انما تدخل على الفعل ، بل هـــو فاعل فعل محذوف ، والاصل « لو تملكون » فحذف الفعل الاول احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم عوض من الضمير المتصل ضمير منفصل على القاعدة عند حذف الفاعل . فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة .

بالشح المتبالغ . ونحوه قول حاتم « لو ذات سوار لطمتنى » ، وقول المتلمس :

ولو غير اخوانى أرادوا نقيصتى (جعلت لهم فوق العرانين ميسما(١))

وذلك لأن الفعل لما سقط لأجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر ، وكقوله تعالى « أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا » ، أى كمن لم يزين له سوء عمله ، المعنى أفمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما — الذين كفروا والذين آمنوا — كمن لم يزين له سوء عمله ؟ ثم كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال : لا ، فقيل : « فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء ، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » ، وقيل المعنى : أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب لدلالة « فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » ، أو أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله ؟ فحذف لدلالة « فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء » . وأما قوله تعالى « بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل » ، وقوله تعالى « سورة أنزلناها » ، وقوله : « وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن ، قل لا تقسموا طاعة معروفة » ، فكل منها يحتمل الأمرين : حذف المسند اليه وحذف المسند ، أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أجمل ، وهذه سورة أنزلناها أو فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها ، وأمركم أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلص من المؤمنين ، الذين طابق باطن أمرهم ظاهره ، لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ، أو طاعتكم طاعة معروفة أى بأنها بالقول دون الفعل . أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

---

(١) العرانين جمع عرنين وهو الانف كله او ما صلب منه . الميسم : العلامة .

ومما يحتمل الوجهين (١) قوله سبحانه وتعالى : « ولا تقولوا ثلاثة » ، قيل : التقدير « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، ورد بأنه تقرير لثبوت آلهة ، لأن النفى انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما تقول : ليس أمراؤنا ثلاثة فانك تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء ، وذلك اشراك ، مع أن قوله تعالى بعده « انما الله اله واحد » يناقضه ، والوجه أن « ثلاثة » صفة مبتدأ محذوف ، أو يكون مبتدأ محذوفا مميزه ، لا خبر مبتدأ ، والتقدير : ولا تقولوا لنا أو فى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ، ثم حذف الخبر كما حذف الخبر من : « لا اله الا الله » « وما من اله الا الله » ، ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان فى غير هذا الموضع ، فيكون النهى عن اثبات الوجود لآلهة ، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت الهين مع أن ما بعده أعنى قوله « انما الله اله واحد » ينفى ذلك ، فيحصل : النهى عن الاشراك ، والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا يصح أن يتبع نفى الاثنين فيقال : ولا تقولوا لنا : آلهة ولا الهان ، لأنه كقولنا « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا الهان » ، وهذا صحيح . ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان ، لأنه كقولنا : ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله المسيح وأمه (٢) ثلاثة : أى لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة » ، فيكون المعنى : ثلاثة مستوون فى الصفة والرتبة ، فانه قد استقر فى العرف أنه اذا أريد الحاق اثنين بواحد فى وصف وأنهما شبيهان له أن يقال « هم ثلاثة » ، كما يقال اذا أريد الحاق واحد بآخر وجعله فى معناه « هما اثنان » .

---

(١) راجع ص ٢٩٠ — ٢٩٤ من دلائل الاعجاز .

(٢) وعلى هذا يكون من حذف المسند اليه . والمعنى صحيح بخلاف الوجه الاول .

واعلم أن الحـــذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن ســـؤال :

١ — اما محقق : كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » ، وقوله : « ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله » .

٢ — واما مقدر نحو :

ليبك يزيد ضـــارع لخصـــومه (ومختبط مما تطيح الطوائح(١))

وقراءة من قرأ « يسبح له فيها بالغدو والآصال (٢) رجال » ، وقوله : « كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك ، الله العزيز الحكيم »، ببنـــاء الفعل للمفعول .. وفضل هذا التركيب على خلافه ، أعنى ليبك يزيد ضـارع ، ببناء (٣) الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها أن

---

(١) البيت لنهشل بن حرى بن ضمرة ويروى للبيد ، ونسبه الزمخشرى لمزرد اخى الشماخ وفى ابن السبكى انه لمرة بن عمرو النهشلى فى يزيد بن نهشل ، وقيل للحارث بن ضرار النهشلى ، وفى ابن يعقوب لضرار بن نهشل فى اخيه يزيد . هذا ونهشل بن حرى شاعر اسلامى . وفى الكتاب لسيبويه ان البيت للحارث بن نهيك .. ويزيد هو يزيد بن نهشـــل . الضـــارع : الذليل . المختبط : الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة . الاطاحة : الاذهاب والاهلاك . الطوائح : جمع مطيحة على غير قياس وجمعها القياسى مطاوح او مطيحات .. هذا « وليبك » بالبناء للمفعول كأنه قيل « من يبكيه ؟ » فقال : يبكيه « ضارع » ثم حذف الفعل وهو المسند . فهنا حذف المسند بقرينة وقوعه فى جواب ســـؤال مقدر .. ومعنى البيت : ليبكه ذليـــل فى الخصومة لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وليبكه طالب للمعروف من اجل اذهاب الاحداث لمـــاله وتشبه لانه كان عون الفقراء والمحتاجين .

(٢) والآية شاهد فى باب الفصل ايضا .

(٣) هذا تفسير لقوله « خلافه » .

هـذا التركيب (١) يفيـد اسـناد الفعل الى الفـاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا (٢) ، والثانى أن نحو « زيد » فيه ركن الجملة (٣) لا فضلة ، الثالث أن أوله غير مطمع للسـامع فى ذكر الفاعل ، فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب ، وخلافه بخلاف ذلك .

ومن ذلك الباب ، أعنى الحذف الذى قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر : قوله تعالى « وجعلوا لله شركاء الجن » على وجه ، فان « لله شركاء » ان جعلا مفعولين لجعلوا ، فالجن يحتمل وجهين : أحدهما : ما ذكره الشيخ (٤) عبد القـاهر ، من أن يكون منصـوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل من جعلوا لله شركاء ؟ فقيل الجن ، فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن فى الانكار ، دخول اتخـاذه من الجن ، والثـانى : ما ذكره الزمخشرى ، وهو أن ينتصب « الجن » بدلا من شركاء فيفيد انكار الشريك مطلقا أيضـا كما مر . وان جعل لله « لغوا » كان « شركاء الجن » مفعولين قدم ثانيهما على الأول ، وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ « للـه » شريك : ملكا كان أو جنيا أو غيرهما ولذلك قدم اسـم « الله » على الشركاء ، ولو لم يبين الكلام على التقديم وقيل « وجعلوا الجن شركاء لله ، لم يفد الا انكار جعل الجن شركاء ، والله أعلم .

---

(١) وهو قولنـا « ليبك يزيد ضارع » ببناء الفعل للمفعول .

(٢) أما التفصيل فظاهر ، وأما الاجمال فلأنه لمـا قيل « ليبك » علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لأن المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس .

(٣) لكونه المسند اليه لا مفعولا .

(٥) راجع ٢٢٢ من الدلائل ، ص ٩٩ من المفتاح .

ومنه ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس على أحد القولين (١) .

ذكر المسند :

وأما ذكره : فاما لنحو ما مر فى باب المسند اليه : من زيادة التقرير، والتعريض بغباوة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والاهانة ، وبسط الكلام (٢) واما ليتعين كونه : اسما فيستفاد منه الثبوت (٣) ، أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد (٤) ، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد ، واما لنحو ذلك .

قال السكاكى : واما للتعجب من المسند اليه بذكره ، كما اذا قلت زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الأحوال ، وفيه نظر (٥) : لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة .

---

(١) اى ومن حذف المسند بقرينة وقوع الكلام جوابا عن السؤال المقدر ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس مثل « نعم رجلا زيد » ، و « بئس رجلا عمرو » ، على احد القولين فى ذلك ، وهو ان يكون المخصوص مبتدا محذوف الخبر فيكون السؤال المقدر « من هو الممدوح ؟ » فقيل « زيد » اى « زيد الممدوح » .

(٢) ومن كون الذكر هو الأصل ولا مقتضى للحذف مثل زيد قائم ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل : « ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم » ، والتعريض بغباوة السامع مثاله « محمد نبينا » فى جواب من قال : من نبيكم .

(٣) اى حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان، ويفيد مع الثبوت الدوام بالقرينة ، او من حيث العدول عن الفعل اليه .

(٤) اى تجدد الحدث اى وجوده بعد ان لم يكن . وافادة الفعل ذلك بالوضع لتضمنه الزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار . ويفيد مع التجدد الحدوث اى حدوثه شيئا بعد شىء على وجه الاستمرار .

(٥) اى فى كلام السكاكى — من افادة ذكر المسند للتعجب — نظر واعتراض ، ورد صاحب المطول على هذا النظر بأن حصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة تدل على نفس المسند . واما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه فى الظاهر .

افراد المسند (١) :

وأما افراده : فلكونه غير سببى (٢) مع عدم افادة تقوى (٣) الحكم ، كقولك : زيد منطلق ، وقام عمرو . والمراد بالسببى نحو (زيد أبوه منطلق) .. قال السكاكى : وأما الحالة المقتضية لافراده فهى اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعنى

---

(١) اى جعل المسند غير جملة .

(٢) السببى هنا جملة اخبر بها عن مبتدأ بعائد ليس مسندا له فى تلك الجملة والسببى نسبة الى السبب الذى هو الضمير الذى يقع الربط به .

(٣) اذ لو كان سببيا نحو « زيد قام ابوه » او مفيدا للتقوى نحو « زيد قام » فهو جملة قطعا . واما نحو « زيد قائم » فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من « زيد قام » فى ذلك ، وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو « عرفت عرفت » او بحرف التاكيد نحو « ان زيدا عارف » ، او نقول : ان تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص — وهو تكرير الاسناد مع وحدة المسند اليه — مثل زيد قام .. فان قيل : المسند قد يكون غير سببى ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا « انا سعيت فى حاجتك » و « رجل جاءنى » و « ما انا فعلت » ، هذا عند قصد التخصيص . قلت : سلمنا ان ليس القصد فى هذه الصور الى التقوى لكن لا نسلم انها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ، ولو سلم فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى . ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم النحو الوصفبحال الشىء نحو « رجل كريم » وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببيه نحو « رجل كريم ابوه » ، وصفا سببيا ، وسمى فى علم المعانى المسند فى نحو « زيد قام ابوه » مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو من صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف فى بيان المسند السببى بالمثال . وهذا الاصطلاح غير موجود لاحد قبل السكاكى .. والمسند السببى عند السكاكى اربعة اقسام: جملة اسمية خبرها فعل مثل « زيد ابوه ينطلق » ، او اسم فاعل مثل « زيد ابوه منطلق » ، او اسم جامد مثل « زيد اخوه عمرو » او جملة فعلية الفاعل فيها مظهر مثل « زيد انطلق ابوه » .

بالمســـند الفعلى ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمســـند اليه أو بالانتفاء عنه كقولك : أبوزيد منطلق ، والكر من البر بستين (١) ، وضرب أخو عمرو ، ويشكرك بكر ان تعطه ، وفى الدار خالد ، اذ تقديره استقر أو حصل فى الدار على أقوى الاحتمالين (٢) ، لتمام الصـــلة بالظرف كقولك : الذى فى الدار (٣) أخوك ... وفيه نظر من وجهين :

أحدهما أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلى يجب أن يكون تفسيرا للمسند مطلقا (٤) ، والظاهر أنه انما قصد به الاحتراز عن المســـند السببى ، اذ فسر المسند السببى بعد هذا بما يقابل تفسير المســـند الفعـــلى ، ومثـــله بقولنـــا « زيد أبوه منطلق » ، أو « انطلق » ، « والبر الكر منه بستين » ، فجعل كما ترى أمثلة السببى مقابلة لأمثلة الفعلى مع الاشتراك فى أصل المعنى .

والثانى أن الظرف الواقع خبرا اذا كان مقدرا بجملة كما اختاره كان قولنا : « الكر من البر بستين » ، تقديره الكر من البر استقر بستين فيكون المســـند جملة ويحصـــل تقوى الحكم كما مر ، وكذا اذا كان « فى الدار خالد » تقديره « استقر فى الدار خالد » كان المسند جملة أيضا ، لكون إستقر مسندا الى ضمير خالد لا الى خالد (٥) على الأصح ، لعدم اعتماد الظرف على شىء .

---

(١) الكر بضم الكاف : مكيال قيل انه اربعون اردبا .

(٢) وهو تقدير المتعلق فعلا لا اسما .

(٣) فان تقديره الذى استقر او حصل فى الدار اخوك ولا يصح تقدير « حاصل » او « مستقر » لان الصلة لا تتم به .

(٤) لان كل مسند فهو محكوم بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشىء للشىء او بنفيه عنه .

(٥) اجيب عن هذا بان المثال الاول مبنى على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل ، والثـــانى مبنى على مذهب الأخفش والكوفيين حيث لميشترطوا فى عمـــل الظرف الاعتماد على شىء ، فيكون « خالد » فاعلا واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العامل فى خالد .

فعلية المسند واسميته :

وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة (١) على أخصر ما يمكن مع افادة التجدد (٢) .

وأما كونه اسما : فلافادة عدم التقييد والتجدد (٣) . ومن البين فيهما قول الشاعر (٤) :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق

وقوله (٥) :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم

اذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار تجدده وحدوثه ، ومعنى الثانى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك .

---

(١) الماضى والحال والمستقبل .

(٢) للتجدد معنيان: احدهما الحصول بعد ان لم يكن، والثانى الحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار . والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى .

(٣) أى لإفادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك .

(٤) هو جؤية بن النضر ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٤ ، والصرة ما يجمع فيه الدراهم .

(٥) هو طريف بن تميم احد بنى عمرو بن جندب ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٥ ، وعكاظ : سوق مشهورة للعرب . عريف القوم : القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك . يتوسم : اى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا .

تقييد الفعل وعدمه :

وأما تقييد الفعل (١) بمفعول (٢) ونحوه :

فلتربية الفائدة (٣) : كقولك : ضربت ضربا شديدا ، وضربت زيدا ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمامك ، وضربت تأديبا ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكبا ، وطاب زيد نفسا ، وما ضرب الا زيد ، وما ضربت الا زيدا .

والمقيد فى نحو : كان زيد قائما هو قائما لا كان (٤) :

---

(١) اى وما اشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .
(٢) اى مطلق او به او فيه او له او معه . ونحوه الحال والتمييز والاستثناء .
(٣) لان الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة .
(٤) لان « قائما » هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة .

هذا والكلام اما جملة اسمية واما جملة فعلية : فالجملة الاسمية تفيد باصل وضعها الثبوت اى حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان ، وقد تفيد الدوام بالقرينة ، ومن حيث العدول عن الفعل اليها . فالقرينة كما فى مقام المدح أو الذم او ما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت ، فالاسم كعالم يدل على ثبوت العلم للذى يدل به عليه وليس فيه تعرض لحدوثه اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضى او لا ، واما الدوام فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ . والجملة الفعلية تفيد الحدوث — اى حدوثه شيئا بعد شىء على وجه الاستمرار — والتجدد — اى تجدد الحدوث وعدم الاستقرار .

هذا ودلالة الفعل على الاستمرار التجددى بالقرائن مثل قول المتنبى :

تدبير شرق الارض والغرب كفه   وليس لها يوما عن المجد شاغل

وأما ترك تقييده : فلمانع من تربية الفائدة (١) •

= فان المدح قرينة دالة على ان التدبير امر مستمر متجدد آنا بعد آن

والجملة هي ما تركب من مسند (محكوم به) ومسند اليه (محكوم عليه) ، او ما كانت مستقلة بالفهم . ولها ركنان : محكوم عليه ومحكوم به ويسمى الأول مسندا اليه والثاني مسندا ، فالمسند اليه هو الفاعل ونائبه والمبتدا الذي له خبر وما اصله المبتدا كاسم كان واخواتها ، ومواضع المسند هي الفعل التام والمبتدا المكتفى بمرفوعه وخبر المبتدا وما اصله خبر المبتدا كخبر كان واخواتها ، واسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل الأمر . وما زاد على المسند اليه والمسند فهو قسمان .

١ — قيود وهي معمولات المسند كالمفعول ونحوه من المتعلقات كالحال والتمييز والاستثناء ، وفعل الشرط كذلك مقيد للجواب ، وكذلك الأفعال الناقصة (ككان واخواتها) قيود للاخبار او الوصف .

٢ — مخصصات وهي الاضافة والوصف والصلة الخ حيث قالوا : « واما تخصيص المسند بالاضافة » وقالوا : « واما تقييده بمفعول ونحوه » .

قال السعد : وهذا — اى جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المتعلقات ، والاضافة والوصف من المخصصات — مجرد اصطلاح . وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع اى العموم ، ولا شيوع للفعل لأنه انما يدل على مجرد المفهوم — اى على الماهية والحدث ، والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقييد — والحال تقيده ، والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه .

فالخلاصة ان القيود هي ادوات الشرط والنفي والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والنواسخ .. هذا وتنقسم الجملة عند علماء المعاني الى :

١ — جملة رئيسية وهي المستقلة التي لم تكن قيدا في غيرها .

٢ — جملة غير رئيسية وهي ما كانت قيدا في غيرها وليست مستقلة بنفسها .

(١) مثل خوف انقضاء الفرصة ، او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او مفعوله ، او عدم العلم بالمقيدات ، او نحو ذلك .

تقييـــد الفعل بالشرط :

وأما تقييــده بالشرط (١) : فلاعتبارات (٢) لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك فى علم النحو ، ولكن لا بد من النظر ههنا فى « ان » و « اذا » ، و « لو » .

ان واذا الشرطيتان :

---

(١) راجع ١٠٤ من المفتاح . والشرط يطلق على فعل الشرط وعلى الاداة وعلى التعليق — راجع شروح التلخيص فى باب الانشاء عنـــد قوله « وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها » ، والمراد هنا بالشرط جملة الشرط . والمراد بالفعل الفعل الواقع مسندا فى جملة الجزاء .

(٢) وتلك الاعتبارات هى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى : فى المـــاضى كلو ، او فى الاستقبال اما مع الجزم كما فى اذا ، او مع الشك كما فى ان ، او فى جميع الزمان كما فى مهما ، او المكان كما فى اين .

والشرط فى عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك « ان جئتنى اكرمك » بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياى ، ولايخرج الكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الاصل خبرا او انشاء — هو مجموع خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتنى اكرمك ، وان كان انشـــائيا فانشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه ، واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب . وما يقـــال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر — اى للكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الاصـــل خبرا او انشاء — هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للأول فانما هو اعتبار المنطقيين ، فمفهوم قولنـــا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو موجود .

وباعتبار النقطتين بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار .. وينقد السيد هذا الراى موفقا بين رايى اهل العربية والمنطقيين — راجع ص ١٥٢ شرح الســـيد على المطول .

أما : ان ، واذا ، فهما للشرط فى الاستقبال (١) لكنهما يفترقان فى شىء ، وهــو أن الأصــل فى أن ألا يكون الشرط فيهــا مقطوعا بوقوعه (٢) كما تقول لصاحبك « ان تكرمنى أكرمك » ، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك ، والأصل فى اذا أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه (٣) ، كما تقول اذا زالت الشمس آتيك ، ولذلك كان الحكم النادر موقعــا لان ، لأن النــادر غير مقطوع به فى غالب الأمر ، وغلب لفظ المــاضى مع اذا لكونه أقرب الى القطع بالوقوع نظراً الى اللفظ قال الله تعالى : « فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنــا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه » ، أتى فى جانب الحسنة بلفظ اذا لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به ، ولذلك عرفت تعريف الجنس (٤) ، وجوز السكاكى أن يكون تعريفها للعهد (٥) ، وقال : وهذا أقضى لحق

---

(١) اى ان فعل الشرط فيهما لابد ان يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضى اللفظ او مضارعه . ويلزم من حصول مضمون الشرط فى الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه .

(٢) اى بوقوعه فى الاستقبال ، وعدم القطع — اى عدم الجزم — يشمل الشك فى الوقوع وتوهم الوقوع .. ولذلك لا تقع ان فى كلام اللــه تعالى على الأصل الا حكاية او على ضرب من التاويل . هذا وسائر ادوات الشرط كان فى حكمها المذكور . ويقول عبد القاهر « يجاء بان فيما يترجح بين أن يكون والا يكون ، وباذا فيما علم انه كائن (٦٤ من الدلائل) .

(٣) اى بالجزم بوقوعه وكذلك بظن وقوعه .. فان واذا يشتركان فى الاستقبال بخلاف لو . ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به .كمايشتركان ايضا فى عدم الدخول على المستحيل وهو المجزوم بعدم وقوعه الا لنكته ، فيشترط فى دخولهما أن يكون غير مجزوم بعدم وقوعه ، فالضابط ان الراجح الوقوع موقع لاذا والمتساوى الطرفين موقع لان ، واما الذى رجح عدم وقوعه فليس موقعا لشىء منهما الا بتأويل .

(٤) اى الحقيقة فى ضمن فرد غير معين فال فى الحسنة للعهد الذهنى.

(٥) اى ان يكون للجنس — راجع ١٠٥ من المفتاح .

البلاغة ، وفيه نظر (١) ، وأتى فى جاذب السيئة بلفظ ان لأن السيئة نادرة بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت • ومنه قوله تعالى : « واذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون » ، أتى باذا فى جانب الرحمة •• وأما تنكيرها فجعله السكاكى للنوعية نظرا الى لفظ الاذاقة ، وجعله للتقليل نظرا الى لفظ الاذاقة كما قال أقرب • وأما قوله تعالى « واذا مس الناس ضر » بلفظ اذا مع الضر ، فللنظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد فى المقام التوبيخى القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر ، وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقطوع به • وأما قوله تعالى : « واذا مسه الشر فذو دعاء عريض » ، بعد قوله عز وجل : « واذا أنعمنا على الانسان أعرض ونأى بجانبه » ، أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى مسه للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ اذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به •

قال الزمخشرى : وللجهل بموقع ان واذا يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها :

ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتى ... تولى سواكم أجرها واصطناعها
أبى لك كسب الحمد رأى مقصر ... ونفس أضاق الله بالخير باعها

---

(١) لانه ان اراد العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح لعدم تقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ، وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه •

اذا هي حثته على الخير مرة   عصاها وان همت بشر أطاعها(١)

فلو عكس لأصاب .

وقد تستعمل (٢) ان في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة :

كالتجاهل لاستدعاء المقام (٣) اياه . وكعدم جزم المخاطب (٤) كقولك لمن يكذبك (٥) فيما تخبر : ان صدقت فقل لي ماذا تفعل . وكتنزيله منزلة الجاهل (٦) لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذى أباه : ان كان أباك فلا تؤذه . وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه (٧) عن أصله لا يصلح الا لفرضه كما يفرض المحال لغرض ، كقوله تعالى « أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين » فيمن قرأ ان بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته له الا على مجرد الفرض ، وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف (٨) به ، ومجيء قوله تعالى « وان كنتم في ريب

---

(١) في البيان ص ١١٣ ج ٣ : اتى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان ابا بكر بن محمد عامل سليمان بن عبد الملك فسأله ان يكلم سليمان في حاجة له فوعده ان يقضيها له فلم يفعل ، واتى عمر بن عبد العزيز فكلمه فقضى حاجته فقال سعيد : « الابيات » . فهي اذا لسعيد بن عبد الرحمن ، لا لعبد الرحمن .. وفي الامالي الابيات منسوبة الى عبد الرحمن وكذلك في العقد الفريد .

(٢) راجع ١٠٥ من المفتاح . كما ان « اذا » قد تستعمل ايضا في مقام الجزم بعدم وقوع الشرط على خلاف الأصل .

(٣) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار ، وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك يتجاهل خوفا من سيده .

(٤) اى بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده .

(٥) اى لا يعتقد صدقك بان شك في صدقك وتردد فيه .

(٦) اى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط .

(٧) الضمير للشرط .   (٨) كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي الحصول لعمرو فتقول « ان قمتما كان كذا » .

مما نزلنا على عبدنا » بأن يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا ، وكذلك قوله تعالى « وان كنتم فى ريب من البعث (١) » .

والتغليب (٢) باب واسع يجرى فى فنون كثيرة كقوله تعالى : « لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن فى ملتنا »، أدخل شعيب عليه السلام فى لتعودن فى ملتنا بحكم التغليب ، اذ لم يكن شعيب فى ملتهم أصلا ، ومثله قوله تعالى : « ان عدنا فى ملتكم » وكقوله تعالى : « وكانت من القانتين » عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى : « فسجدوا الا ابليس » عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب وكقوله تعالى : « بل أنتم قوم تجهلون » بتاء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ، ومثله « وما ربك بغافل عما تعملون »

---

(١) وههنا بحث ، وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى اللا وقوع ، فلا يصح استعمال ان فيه ، كما اذا كان قطعى الوقوع ، لانها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون ان (ان) ههنا بمعنى اذا ، ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال ، لقوة دلالته على المضى ، فمجرد التغلب لا يصحح استعمال ان ههنا ، بل لا بد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزل غير المرتابين، فصار الشرط قطعى الانتفاء ، فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام ، كقوله تعالى : « فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا »، « قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين » .

(٢) قال صاحب البيان : هو ترجيح احد المعلومين على الآخر فى اطلاق لفظه عليهما ، والقيد الاخير لاخراج المشاكلة : وهو عند صاحب المطول من باب المجاز المرسل الذى ترجع علاقته الى المجاورة ، أو من قبيل عموم المجاز ، وقال غيره انه : « اعطاء احد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بان يجعل الآخر موافقا له فى الهيئة أو المادة .. هذا والتغليب ليس بحقيقة ولا مجاز كما فى الدسوقى ، وان صرح البعض بأنه من باب المجاز .

فيمن قرأ بالتاء وكذا قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون » غلب المخاطبون فى قوله لعلكم تتقون على الغائبين فى اللفظ ، والمعنى على ارادتهما جميعا لأن لعـل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا ، وهذا من غوامض التغليب • وكقوله تعالى: « وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه ، فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام ، وقوله تعالى : « يذرؤكم فيـه » أى يبثكم ويكثركم فى هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم واناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التـدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل يذرؤكم فيه ولم يقل به كما فى قوله تعالى : « ولكم فى القصاص حياة » •

واعلم أنه لـما كانت هاتان الكلمتان (١) لتعليق أمر (٢) بغيره ، أعنى الجزاء بالشرط ، فى الاستقبال(٣) ، امتنع فى كل واحدة من جملتيهما الثبوت (٤) وفى أفعالهما المضى ، أعنى أن يكون كلتا الجملتين أو احداهما

---

(١) اى « ان » و « اذا » ، وراجع فى ذلك ١٠٦ من المفتاح ، ٢١٤ الدلائل •

(٢) هو حصول مضمون الجزاء ، بغيره يعنى بحصـول مضمون الشرط •

(٣) متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال • ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر ، لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ، الا ترى انك اذا قلت « ان دخلت الدار فانت حر » فقد علقت فى هـذه الحال قرينة على دخول الدار فى الاستقبال •

(٤) فامتنع ان تكونا اسميتين •

اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا (١) ، ولا يخالف ذلك لفظا (٢) — نحو ان أكرمتنى أكرمتك وان أكرمتنى أكرمك وان تكرمنى أكرمتك وان تكرمنى فأنت مكرم وان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس — الا لنكتة ما مثل ابراز غير الحاصل فى صورة الحاصل : اما لقوة الأسباب المتآخذة فى وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب فى ذلك ؛ واما لأن ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا وكذا كما سبق . واما للتفاؤل ، واما لاظهار الرغبة فى وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام ، فان الطالب اذا تبالغت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره اياه ، فربما يخيل اليه حاصلا . وعليه قوله تعالى « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا » (٣) .. وقد يقوى هذا التخيل

---

(١) اما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه ، واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل .

(٢) قوله لفظا ، اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما اواحداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه أن تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم فى ريب كما مر وكذا اذا جيء بها فى مقام التاكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو « زيد وان كثر ماله بخيل » و « عمرو وان أعطى جاهلا لئيم » ، وفى غير ذلك قليلا كقول المعرى :

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق   من الدهر فلينعم لساكنك البال

فقد دخلت ان على غير كان وهو ماض على وجه القلة .

(٣) حيث لم يقل ان يردن . فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط ، اجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالولى احق بارادتها .

عند الطـــالب حتى اذا وجد حكم الحس بخلاف حكمـــه غلطه تارة ؛ واستخرج له محملا آخرى وعليه قول أبى العلاء المعرى :

ما سرت الا وطيف منك يصحبنى　　　سرى أمامى وتأويبا على أثرى(١)

يقول : لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدك بين يدى مغلطا للبصر بعلة الظلام اذا لم يدركك ليلا أمامى ، وأعدك خلفى اذا لم يتيسر لى تغليطه حين لا يدركك بين يدى نهارا .. واما لنحو ذلك ، قال السكاكى : أو للتعريض : كما فى قوله تعالى : « لئن أشركت ليحبطن عملك » وقوله تعالى « ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العـــلم انك اذا لمن الظالمين » وقوله تعالى « فان زللتم من بعـــد ما جاءتكم البينات » . ونظيره فى التعريض (٢) قوله : « وما لى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون » ، المراد ومالكم لا تعبدون الذى فطركم؛ والمنبه عليه ترجعون ، وقوله تعالى « أأتخذ من دونه آلهـــة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عنى شفاعتهم شيئا ولا ينقذون انى اذا لفى ضلال مبين » ، اذ المراد أتتخـــذون من دونه آلهـــة ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لفى ضلال مبين ، ولذلك قيل « آمنت بربكم » دون بربى ، واتبعه « فاســـمعون » . ووجه حسنه (٣) تطلب اسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع الحق

---

(١) السرى : سير الليل . التأويب : سير النهار كله .

(٢) جعله فيما سبق من الالتفات وهنا جعله من التعريض . ويقول السكاكى « ولولا التعريض لكان المناسب واليه ارجع ١٠٦ من المفتاح .. واذا كان المثل تعريضا لم يكن التفاتا بل يكون عبر فى الاول بياء المتكلم عن المخاطبين . والجواب أن التعريض ليس من شرطه ان يراد به غير ظاهر اللفظ بل يراد ظاهره لا لقصده بل يكون المقصود بالكلام غيره ، والآية المراد بها المتكلم ولكنه اذا اراد ذلك لنفسه لم يرد لهم الا ما اراده لها ‍.

(٣) أى حسن هذا التعريض .

على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ، ويعين على قبوله لكونه أدخل فى امحاض النصح لهم ، حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه • ومن هذا القبيل قوله تعالى « قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون » فان حق النسق من حيث الظاهر « قل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون » ، وكذا ما قبله « وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » •• قال السكاكى رحمه الله : وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ، ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشرى قدر قوله تعالى « وودوا لو تكفرون » عطفا على جواب الشرط فى قوله تعالى « ان يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون » ، وقال: « الماضى وان كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة ، كأنه قيل: وودوا قبل كل شىء كفركم وارتدادكم، يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا ، من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردكم كفارا ، وردكم كفارا أسبق المضار عندهم وأولها ، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذالون لها دونه ، والعدو أهم شىء عنده أن يقصد أعز شىء عند صاحبه » هذا كلامه ، وهو حسن دقيق ، لكن فى جعل « وودوا لو تكفرون » عطفا على جواب الشرط نظر ، لأن ودادتهم أن يرتدوا كفارا حاصلة وان لم يظفروا بهم ، فلا يكون فى تقييدها بالشرط فائدة ، فالأولى أن يجعل قوله « وودوا لو تكفرون » عطفا على الجملة الشرطية ، كقوله تعالى « وان يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون» •

لو الشرطيــة :

وأما لو (١) فهى للشرط فى المــاضى مع القطع بانتفاء الشرط (٢) فيلزم انتفاء الجزاء (٣) كانتفاء الاكرام فى قولك : لو جئتنى لأكرمتك ،

---

(١) لو كما يقول المبرد « تدل على وقوع الشىء لوقوع غيره » .
ومعنى كون لو للشرط انها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا .

(٢) اى فى الواقع .

(٣) اى يلزم بالنظر لعرف اهل اللغة انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط ، كما تقول « لو جئتنى اكرمتك » ، معلقا الاكرام بالمجىء ، مع القطع بانتفائه ، فيلزم انتفاء الاكرام .. فهى لامتناع الثانى اعنى الجزاء لامتناع الاول اعنى الشرط ، يعنى ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط . هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشىء اسباب متعددة بل الامر بالعكس ، لان انتفاء المسبب على انتفـــاء اسبابه ، فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى ، الا ترى قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس ، واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا ان يجمعوا على انها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، اما لمــا ذكره ، واما لان الاول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم .

واقول : منشأ هــذا الاعتراض قلة التــامل لانه ليس معنى قولهم « لو لامتناع الثانى لامتناع الاول » انه يستدل بامتناع الاول على امتنــاع الثانى ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول ، فمعنى « ولو شاء لهداكم » ان انتفاء الهدايةانما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، الا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو « لولا على لهلك عمر » معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنــا « لو جئتنى =

ولذلك قيـل هى لامتناع الشىء لامتناع غيره ، ويلزم كون جملتيها فعليتين وكون الفعل ماضيا ، فدخولها على المضارع فى نحو قوله تعالى « لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم » ، لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا كما فى قوله تعالى « الله يسـتهزىء بهم » بعـد قوله « انما نحن مستهزئون » وفى قوله تعالى « فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون » ، ودخولهـا عليه (١) فى نحو قوله تعـالى « ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عنـد ربهم » وقوله تعالى « ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم » ، لتنزيله منزلة المـاضى لصدوره عمن لا خلاف فى اخبـاره كما نزل « يود » منزلة « ود » فى قوله تعالى « ربما يود الذين كفروا (٢) » ، ويجوز أن يرد الغرض

= لاكرمتك لكنك لم تجىء » اعنى عدم الاكرام بسـبب عدم المجىء ، قال الحماسى :

« ولو طار ذو حافر قبلهـا لطارت ولكنـه لم يطـر »

يعنى ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال ابو العلاء المعرى :

« ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايـا ولكن ما لهـن دوام

واما المنطقيون فقد جعلوا « ان » « ولو » اداة للزوم وانما يستعملونها فى القياسـات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى ؟ وقوله تعالى « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » وارد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض .

(١) اى على المضارع .

(٢) وانما كان الأصل ههنا المـاضى لانه قد التزم ابن السراج وابوعلى فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى المـاضى ومعنى التقليل ههنا انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ، وقيل هى مستعارة اى منقولة للتكثير او للتحقيق ومفعـول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسـلمين عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم . واما على راى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا ، فمفعول « يود » هو قوله « لو كانوا مسلمين » .

من لفظ ترى ويود الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس قائلين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا ، كما في قوله تعالى « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها » اذ قال فتثير سحابا استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض تبدو في الأول كأنها قطع قطن مندوف ثم تتضام متقابلة بين أطوار حتى يعدن ركاما ، وكقول تأبط شرا (١) .

ألا من مبلغ فتيان فهم ... بما لاقيت عند رحا بطان
بأني قد لقيت الغول تهوى ... بسهب كالصحيفة صحصحان
فقلت لها : كلانا نضو أرض ... أخو سفر فخلى لى مكانى
فشدت شدة نحوى فأهوت ... لها كفى بمصقول يمانى
فأضربها بلا دهش فخرت ... صريعا لليدين وللجران

اذ قال : فأضربها ليصور لقومه الحالة التى تشجع فيها على ضرب الغول ، كأنه يبصرهم اياها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جراءته على كل هول وثباته عند كل شدة . ومنه قوله تعالى « ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » ، دون كن فكان . وكذا قوله تعالى « ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء ، فتخطفه الطير ، أو تهوى به الريح في مكان سحيق » .

---

(١) وتنسب لأبى الغول الطهوى . فهو قبيلة تابط شرا ، رحا بطان : موضع بالبادية . تهوى : تسرع . السهب . المستوى من الارض في سهولة، وكذلك الصحصحان . النضو : المهزول من كل شيء . الصريع يستوى فيه المذكر والمؤنث . الجران في الأصل : مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره .

تنكير المسـند :

وأما تنكيره : فاما لارادة عدم الحصر والعهـد ، كقولك : زيد كاتب وعمرو شاعر ..

واما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه (١) على ما مر في المسند اليه كقوله تعالى « هدى للمتقين » ، أى هدى لا يكتنه كنهه .

تخصيص المسند وعدمه :

وأما تخصيصه بالاضافة (٢) أو الوصف (٣) : فلتكون الفائدة أتم كما مر (٤) :

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق .

---

(١) وفي شرح السعد : او للتفخيم نحو هدى للمتقين — بناء على انه خبر مبتدا محذوف أو خبر ذلك الكتاب — او للتحقير نحو ما زيد شـيئا ، وما هنا وما في السعد عبارتان متقاربتان .

(٢) مثل محمد صاحب مروءة .

(٣) مثل زيد رجل عالم .

(٤) اى في باب المسند اليه من ان زيادة الخصـوص توجب اتمية الفائدة . وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح ، وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع والعموم ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم ، اى على الماهية المطلقة وهو الحـدث والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقييد ، والحال تقيده ، والوصف يجيء في الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه . واعترض على ذلك باعتراض ذكره المطول وحاصـله انه ان اريد بالشيوع العموم الشمولي فهو منتف في النكرة الموجبة فلا يكون وصـفها مخصصا ، وان اراد به العموم البدلي فهو موجـود في الفعل . واجيب باختيار الاول وان الاسم لمـا كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة ناسبه التخصيص الذى هو نقص العموم الشمولي بخلاف الفعـل فلا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم فناسبه التقييد .

تعريف المسند :

وأما تعريفه (١) : فلافادة السامع : اما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك (٢) ، واما لازم حكم بين أمرين كذلك (٣) . تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف (٤) ويكون السامع عالما باتصافه باحداهما دون الأخرى (٥) ، فاذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد الى

---

(١) راجع ص ٩٢ من المفتاح ، وص ١٣٦ — ١٥٣ من دلائل الاعجاز .

(٢) يعنى انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه ، اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية وقوله بأمر آخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ، فنحو « شعرى شعرى » مؤول بحذف مضاف اعتبارى فى الحالين اى شعرى الآن مثل شعرى فيما كان اى المعروف المشهور بالبلاغة والسحر .

(٣) يعنى لازم حكم على امر معلوم بأمر آخر معلوم . ويعنى بهذا ما سبق سماه لازم فائدة الخبر ، وهذا غير علم المخاطب بالحكم ، كان تقول للذى مدحك بقصيدة انشدها اياك : انت المادح لى بهذه القصيدة الرائعة .

(٤) ككونه مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو

(٥) اى مع كونه عالما بكل منهما فى ذاته كما هو اصل المسألة من كون السامع عالما بكل من المستد اليه والمسند . وقوله باحداهما دون الاخرى اى كان عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها اخا له .

وظاهر لفظ متن التلخيص فى قوله « بآخر مثله » ان نحو « زيد اخوك » انما يقال لمن يعرف ان له اخا ، والمذكور هنا فى الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء عرف ان له اخا ام لم يعرف ، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة ، لكن كثيرا ما يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فى المتن بالنظر إلى أصل الوضع وما هنا الى خلافه .

اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا ، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية ، كما اذا كان للسامع أخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه ، وأردت أن تعرفه أنه أخوه ، فتقول : له زيد أخوك ، سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن زيدا أخوه أو لم يعرف أن له أخا أصلا • وان عرف ان له أخا فى الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت « أخوك زيد » ، أما اذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا ، فظهر الفرق بين قولنا : زيد أخوك وقولنا أخوك زيد ، وكذا اذا عرف السامع انسانا يسمى زيدا بعينه واسمه ، وعرف أنه كان من انسان انطلاق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق فتقول : زيد المنطلق ، وان أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت المنطلق (١) زيد ، وكذا اذا عرف السامع انسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول : زيد المنطلق ، وان أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت : المنطلق (٢) زيد ، لا يقال : زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبى فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر ، لأنا نقول : المنطلق لا يجعل مبتدأ الا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجب ان يكون خبرا ، وزيد لا يجعل خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ •

---

(١) والتعريف هنا للعهد الخارجى •

(٢) والتعريف هنا للجنس اى للحقيقة .. والمقصور هنا ما فيه اللام . فان دخلت أل على المبتدا والخبر احتمل كل منهما أن يكون هو المقصور ، وقيل المبتدا هو المقصور ، وقيل المقصور هو الأعم مطلقا •

ثم (١) التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به ، كقول الخنساء (٢) :

اذا قبـــح البكاء على قتيـــل رأيت بكاءك الحسن الجميـــلا

وقد يفيد قصره : اما تحقيقا (٣) كقولك : زيد الأمير ، اذا لم يكن أمير سواه ، واما مبالغة لكمال معناه فى المحكوم عليه كقولك « عمرو الشجاع » أى الكامل فى الشجاعة (٤) فتخرج الكلام فى صورة توهم

---

(١) راجع ص ١٤٠ من الدلائل . هذا واما التعريف بلام العهد فلا يفيد القصر . لأنه انما يتصور فى ما يكون فيه عموم كالجنس ، فيحصر فى بعض الافراد ، واما المعهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ، ولكن هذا فى قصر الافراد ، اما قصر القلب فيتأتى فى المعهود ايضا .

(٢) البيت فى الدلائل ص ١٤٠ ، والبيت لا يفهم القصر والمعنى ليس عليه ، لأن البيت للرد على من يتوهم قبح البكاء على هذا المرثى كغيره وليس الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا انه يدعى ان بكاء غيره حسن ايضـــا حتى يكون المعنى على الحصر اذ لا يلائمه الشـــطر الاول من البيت .

(٣) أى قصرا حقيقيا .

(٤) كأنه لا اعتداد بشـــجاعة غيره ، وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا او مبالغة ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ، وعدم التفاوت انما هو على مذهب السعد اما على ما ذهب اليه السيد — من انه لا يكون محمولا وأن قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد — فلابد من التفاوت ، فالمقصور عليه الامارة على الأول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى المسمى بزيد .

والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصـــور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة ، وان جعل خبرا فهو مقصور على =

أن الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار تقييده بشيء كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ، كقولك « هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيرا » ، فأن المقصور هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مطلقا ، وكقول الأعشى (١) :

هو الواهب المائة المصطفا ... ة اما مخاضا واما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الابل فى احدى الحالتين ، لا هبتها مطلقا . ولا الهبة مطلقا . وهذه الوجوه الثلاثة : أعنى العهد ، والجنس للقصر تحقيقا ، والجنس للقصر مبالغة ، تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف ، بخلاف المنكر فلا يقال : زيد المنطلق وعمرو ، ولا زيد الأمير وعمرو ، ولا زيد الشجاع وعمرو .

= المبتدا ، والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك على ما ذكره الخطيب نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الأمير فى البلد وهو الواهب الف قنطار ، وجميعذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء .

هذا ومعانى الخبر المعرف بال عند عبد القاهر : القصر مبالغة — القصر حقيقة — الاعلام بأن هذا منه كان الشيء الذى يعلمه انه كان كزيد هو المنطلق — اظهار كمال الأمر مثل رايت بكاءك الحسن الجميلا — اعلام المخاطب بان هذا الرجل هو الرجل المنشود مثل هو البطل المحامى .

(١) راجع البيت فى الدلائل ص ١٣٩ والمخاض : الحوامل من النوق لا واحد له من لفظه . العشار : جمع عشراء كنفساء ، وهى من النوق كالنفساء من النساء او التى مضى على حملها عشرة أشهر .

جملية المسند :

واما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق (١) ، واما لكونه سببيا (٢) وقد تقدم بيان ذلك (٣) ... وفعليتها لافادة التجدد . واسميتها لافادة الثبوت ، فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليهما قول رب العزة « واذا لقوا الذين آمنوا قالو آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم » وقوله تعالى « قالوا سلاما قال سلام » ، اذ أصل

---

(١) نحو زيد قام . وقوله للتقوى اى بنفس التركيب .

(٢) نحو زيد ابوه قائم .

(٣) حيث ذكر ان افراد المسند يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى .. وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعى ان يسند اليه شىء ، فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه ذلك المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ، ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم ، صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسى الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ، ويخرج عنه نحو « زيد ضربته » ويجب ان يجعل سببيا . واما على ما ذكره الشيخ فى « دلائل الاعجاز » وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه ، فاذا قلت « زيد » فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به ، فاذا قلت « قام » دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الاعلام بالشىء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة . فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى التقوى والاحكام ، فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به . ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية او التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق . واما صورة التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى فهى داخلة فى التقوى على ما مر .

الأول نسلم عليك سلاما وتقدير الثانى سـلام عليكم ، كأن ابراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخـذا بأدب الله تعالى فى قوله تعالى « واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها » • وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصـول الفلاسـفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق ، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكمال الانسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدرج فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت • وفيه نظر • وقوله تعالى « سـواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون » ، أى أحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه فانه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم ، ففيه لم يفترق الحال بين أحـداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم • وقوله تعالى « قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين » أى أحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب ، أى أحوال الصـبا بعد مسـتمرة عليك ، وأما قوله تعالى « وما هم بمؤمنين » ، فى جواب « آمنا بالله وباليوم الآخر » فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله « مؤمنين » وأكد نفيه بالباء ، ونحـوه « يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها » •

وشرطيتها : لمـا مر (١) ، وظرفيتها لاختصار الفعلية ، اذ هى مقدرة بالفعل على الأصح (٢) •

---

(١) يعنى للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط •

(٢) لان الفعل هو الاصل فى العمل ، وقيل باسم الفاعل لان الاصل فى الخبر ان يكون مفردا ، ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو « الذى فى الدار اخوك » واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال « اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح » لكان أصوب ، لان ظاهر عبارته يقتضى ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده •

تأخير المسند :

وأما تأخيره : فلأن ذكر المسند اليه أهم كما سبق .

تقديم المسند :

وأما تقديمه : فاما لتخصيصه بالمسند اليه (١) ، كقوله تعالى : « لكم دينكم ولى دين » ، وقولك « قائم هو » لمن يقول (زيد اما قائم أو قاعد) فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ، ومنه قولهم « تميمى أنا » ، وعليه قوله تعالى « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » أى بخلاف خمور الدنيا فانها تغتال العقول (٢) ، ولهذا لم يقدم الظرف فى قوله تعالى « لا ريب فيه » لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى (٣) .

---

(١) أى قصر المسند اليه المؤخر على المسند فمعنى « تميمى انا » هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية .

(٢) فان قلت : المسند هو الظرف اعنى « فيها » ، والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه اعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة ، قلت : المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى خمور الجنة (قصر موصوف على صفة) لا يتجاوزه الى الاتصاف بفى خمور الدنيا ، فتكون القضية معدولة الموضوع ، وان اعتبرت النفى فى جانب المسند تكون معدولة المحمول ، فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى ، وكذلك القياس « فى لكم دينكم ولى دين » اى ان دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بكونه لى ، ودينى مقصور على لا عليكم . ونظيره ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى « ان حسابهم الا على ربى » من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى ، فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهمه الخلخالى .

(٣) فانه لو قدم لافاد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن . وانما قال سائر كتب الله لانه المعتبر فى مقابلة القرآن كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها .

واما للتنبيه من أول الأمر على أنه (١) خبر لا نعت (٢) كقوله (٣):

له همم لا منتهى لكبـارها   وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقوله تعالى « ولكم فى الأرض مستقر ومتاع الى حين » .

واما للتفاؤل (٤) .

واما للتشويق الى ذكر المسند (٥) اليه كقوله (٦) :

ثلاثة تشرق الدنيـا ببهجتهـا   شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

وقوله :

وكالنـار الحيـاة فمن رمـاد   أواخرها وأولهـا دخـان

قال السكاكى رحمه الله : وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام فى المسند والا لم يحسن ذلك الحسن .

---

(١) اى المسند .

(٢) اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الأمر لأنه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى والنظر الى انه لم يرد للكلام خبر للمبتدأ .

(٣) ينسب لحسان فى مدح الرسول . والصحيح انه ليس له بل هو لبكر بن النطاح فى ابى دلف وهو فى الدلائل ص ١١٧ . والشاهد فيه تقديم المسند فى قوله « له همم » .

(٤) مثل : سعدت بغرة وجهك الأيام .

(٥) بان يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب كما يقولون .

(٦) هو لمحمد بن وهيب فى المعتصم الخليفة والشاهد فى البيت تقديم « ثلاثة » وهو المسند ، والمسند اليه المتأخر هو « شمس الضحى الخ » . وسيأتى البيت فى الايضاح ايضا فى الجامع وفى « الجمع » فى فن البديع .

تنبيه :

كثير مما فى الباب (١) والذى قبله (٢) غير مختص بالمسند اليه والمسند ، كالذكر والحذف وغيرهما (٣) مما تقدمت أمثلته ، والفطن اذا أتقن اعتبار ذلك فيهما (٤) لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما (٥) .

---

(١) يعنى باب المسند .

(٢) يعنى باب المسند اليه .

(٣) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك .

(٤) اى فى البابين .

(٥) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه ، وانما قال « كثير مما فى هذا الباب الخ » ولم يقل « كل ما فى هذا الباب » ، لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند مفردا فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما ؛ وقيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى فى الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجرى فى المضاف اليه ، وفيه نظر ؛ لان قولنا « جميع ما فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بهما » لا يقتضى أن يجرى شىء من المذكورات فى كل واحد من الامور التى هى غير المسند اليه والمسند فضلا عن أن يجرى كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شىء مما يغايرهما .

القول فى متعلقات أحوال الفعل

حال الفعل مع المفعـــول (١) كحاله مع الفـــاعل ، فكما أنك اذا أسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ، كذلك اذا عديته الى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما انما كان ليعلم التباسه بهما (٢) ،

---

(١) قد اشير فى التنبيه الذى ذكره الخطيب قبل هذا الباب الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة تجرى فى متعلقات الفعل لكن ذكر فى الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد من البحث . هذا وراجع المفتــاح ص ٩٧ وما بعدها والدلائل ص ١١٨ وما بعدها فى هذه البحوث .

والمراد المفعول به بدلالة قول الخطيب « من جهة وقوعه عليه » وقوله « نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم » .. وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك ، فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبســـه بها من جهات مختلفة ، لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة ، وسائر المتعلقات تعلم بالمقايســة .

والمراد كما قال الشربينى أن الفعـــل بالنظر للمفعول كالفعل بالنظر للفاعل فلما كان المقصود فى التمهيد بيان حال الفعل بالنظر لهما كانا متبوعين له ولمـــا كان قيدين له لبيان حاله قال السعد « من ذكره معه » اى ذكر كل الخ .

(٢) المراد بالتلبس التعلق والارتباط وقوله « بهما » اى بالمفعول والفاعل . والمراد افادة التلبس نفيا أو اثباتا فدخل ما ضرب زيد وما ضرب زيدا . وفى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعـــل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر ان يقول : اى تلبس الفعل بما ذكر معه . وقال عبد الحكيم : اى تلبس الفعل بكل منهما والمعنى أن الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل اى واحد كان منهما تلبس الفعل بذلك الواحد اى واحد كان ، لأن الضمير المفرد اذا كان راجعا الى التعدد باعتبار كل واحد يكون المراد اى واحد لا كل واحد على سبيل الشمول ، فلا اشـــتباه فى صحة هذه العبارة وان خفى على بعض الأذكياء وقالوا انها تفيـــد أن الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما وهذا لا يصح .

فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما اذا أريد الاخبار بوقوعه فى نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع فى نفسه أو على من وقع ، فالعبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد (١) .. واذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدى اذا أسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين :

الأول أن يكون الغرض اثبات المعنى فى نفسه للفاعل على الاطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا « على الاطلاق » أى من غير اعتبار عمومه

---

(١) ويقول عبد القاهر فى الدلائل ص ١١٨ : « واذ قد بدأنا فى الحذف بذكر المبتدأ فانى اتبع ذلك ذكر المفعول به اذا حذف خصوصا ، فان الحاجة اليه امس ، وهو بما نحن به اخص ، واللطائف كانها فيه اكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن اعجب واظهر . وههنا اصل يجب ضبطه ، وهو ان حال الفعل مع المفعول الذى يتعدى اليه حاله مع الفاعل ، وكما انك اذا قلت ضرب زيد فأسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك من ذلك ان تثبت الضرب فعلا له لا ان تفيد وجود الضرب فى نفسه وعلى الاطلاق ، كذلك اذا عديت الفعل الى المفعول فقلت ضرب زيد عمرا ، كان غرضك ان تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثانى ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى ان عمل الفعل فيهما انما كان من اجل ان يعلم التباس المعنى الذى اشتق منه بهما ، فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب فى نفسه ، بل اذا اريد الاخبار بوقوع الضرب ووجوده فى الجملة من غير ان ينسب الى فاعل او مفعول او يتعرض لبيان ذلك فالعبارة فيه ان يقال : كان ضرب او وقع ضرب وما شاكل ذلك من الفاظ تفيد الوجود المجرد فى الشىء » ا هـ عبد القاهر . وقد نقل الخطيب فى الايضاح كلام الدلائل بالنص .

وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه (١) ، فيكون المتعدى حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ، ولا يقدر أيضا لأن المقدر فى حكم المذكور (٢) .

---

(١) زاد « على الاطلاق » المفسر بعدم اعتبار العموم فى الفعل وفى المتعلق ولو كان التنزيل انما يترتب على ارادة مجرد ثبوته للفاعل ليلائم قوله بعد « ثم ان كان المقام خطابيا لا استدلاليا الخ » لان تفصيله الى افادة العموم او الخصوص انما يتاتى فى الفعل المطلق عن التقييد بكل منهما . كذا قيل ، والحق ان اسقاط لفظ الاطلاق لا ينافى التفصيل بل هو انسب على ما يأتى تحقيقه ا هـ ابن يعقوب .. هذا والعموم فى الفعل بأن يراد جميع افراده والخصوص فيه بأن يراد بعضها ، وقوله : ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه اى فضلا عن عمومه وخصوصه .

(٢) وسيأتى ذكر الضرب الثانى بعد قوله « والضرب الثانى أن يكون الغرض افادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن ثم حذفه من اللفظ اما للبيان بعد الابهام الخ » .

وقال العصام والمراد بالاطلاق أن لا يتقيد بالمفعول به ، لكن فسره المصنف فى الايضاح بالاطلاق عن المفعول عاما كان او خاصا والاطلاق عن عموم نفس الفعل — بارادة جميع افراده — وعن خصوصه — بارادة بعض افراده — وفيه أن التنزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الاطلاق بهذا المعنى فان لك ان تقول : فلان يعطى كل اعطاء او اعطاء كذا .. ثم قال العصام : « نزل الفعل منزلة اللازم » . لم يقل جعل لازما لانه فى معنى المتعدى لأن « يعطى » بمعنى يفعل الاعطاء الا انه لما كان المفعول داخلا فى معناه لم يحتج الى ذكر مفعول فصار كاللازم فى انه يطلب منصوبا .

هذا واعتبار العموم او الخصوص فى الفعل لازم للعموم او الخصوص فى المفعول ، فالمدار اذا على العموم او الخصوص فى المفعول اذ عدم اعتبار العموم او الخصوص فى الفعل ليس له شأن بأمر تنزيل المتعدى منزلة اللازم، يدل على ذلك كلام عبد القاهر ونصه : اعلم أن اغراض الناس تختلف فى ذكر الافعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على اثبات المعانى التى اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين . فاذا كان الامر كذلك كان الفعل المتعدى كغير المتعدى مثلا فى انك لا ترى له =

* * * * * * * * * * * * * *

= مفعولا لا لفظا ولا تقديرا ومثال ذلك قول الناس فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع وكقولهم هو يعطى ويجزل ويقرى ويضيف ؛ المعنى فى جميع ذلك على اثبات المعنى فى نفسه للشيء على الاطلاق وعلى الجملة من غير ان يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت : صار اليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر ونفع . وعلى ذلك قوله تعالى : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؛ المعنى هل يستوى من له علم ومن لا علم له من غير ان يقصد النص على معلوم ؛ وكذلك قوله تعالى: وانه هو اضحـــك وابكى وانه هو امات واحيا ، وقوله : وانه هـــو اغنى واقنى — اى اعطى ما يقتنى — المعنى هو الذى منه الاحياء والاماتة والاغناء والاقناء . وهكذا كل موضع كان القصد فيه ان يثبت المعنى فى نفسه فعلا للشيء وان يخبر بان من شانه ان يكون منه او لا يكون الا منه (اى على افادة التقوى او التخصيص) او لا يكون منه فان الفعل لا يعدى هناك لان تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى . الا ترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان المعنى على انك قصدت ان تعلم السامع ان الدنانير تدخل فى عطـــائه او انه يعطيها خصوصا دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تتـــاوله الاعطاء لا الاعطاء فى نفسه ولم يكن كلامك مع من نفى ان يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه بل مع من اثبت له اعطاء الا انه لم يثبت اعطاء الدنانير فاعرف ذلك فانه اصل كبير عظيم النفع . فذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو الا يكون له مفعول يمكن النص عليه (١١٨ و ١١٩ دلائل) .

وكلام السكاكى ايضا فى هذا الموضوع على نهج كلام عبد القاهر حيث جعل من اسباب ترك ذكر المفعول : القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعـــدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطـــاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق وعليه قوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا وانتم تعلمون » المعنى وانتم من اهل العلم والمعرفة .

وقد فسر الخطيب وغيره « الاطلاق » هنا بشيئين : عدم اعتبار العموم او الخصوص فى الفعل ؛ وعدم اعتبار التعليق بالمفعول .. واعترض على الخطيب بأن عدم اعتبار العموم او الخصوص فى الفعل لا دخل له فى تنزيله

* * * * * * * * * * * * * *

منزلة اللازم لان مناط التنزيل هو عدم اعتبار التعلق بمفعول فضلا عن أن عدم اعتبار العموم او الخصوص فى الفعل يناق افادته التعميم كما سياتى عن السكاكى والاعتراض الاول للعصام والثانى للسعد ، وقد اجاب السعد عن الثانى بجواب عده السيد ضعيفا .. وخلاصة الاعتراض الثانى هو أن التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض من الفعل اثباته او نفيه مطلقا. وقد رد هذا الاعتراض السعد بأن المفاد غير الغرض ، واستضعف السيد هذا بدليل أن الخارج عن القصد لا يعد من الخصوصيات ، ورد العصام على السيد بأن الذى لا يكون من الخصوصيات هو الذى لا يتعلق به الغرض أصلا لا ما كان غرضا من حاق الكلام ، وكذلك رد عبد الحكيم على السيد بأن التعميم من مستتبعات التركيب .

اما السيد فرد بانه لا منافاة : لأن التعميم لم يستفد من الفعل وحده بل منه بمعونة المقام فيكون عند السيد — كما فهم العصام والبنانى وابن يعقوب — كناية ، اى ان الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام . والانبابى لا يراه كناية لعدم اللزوم هنا بين المعنى الحقيقى والكنائى ولانه لا داعى لاعتبار الكناية . والعصام يقول هذا يناق اصل الموضوع وهو ان الفعل لم يجعل كناية . والبنانى يرد عليه بأن الكناية هنا فى نفس الفعل واصل الموضوع المنفى هنا هو الكناية فى المفعول — واما البنانى وابن يعقوب فيقولان يمكن حمل كلام السعد على كلام السيد بأن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذى ليس فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم ... اما عبد الحكيم فيرد رأى السيد بانه يلزم على ما ذكره السيد ان يكون منشأ القصد لمجرد الاثبات والنفى مغايرا لمنشأ القصد للعموم ، والاختلاف باعتبار المنشأ لا يدفع التناق بل الدافع له الاختلاف بالاعتبار فى انفسهما لا فى منشأهما ورد معاوية كلام عبد الحكيم هذا بأن المتنافيين اللذين لا يدفع اجتماعهما اختلاف المنشأ هنا هما قصد العموم وقصد عدمه ، لا قصده وعدم قصده كما هو فرض مسألتنا ، فالدافع للتناق هنا هو الاختلاف بالاعتبار فى انفسهما (لا فى منشأهما كما فهم عبد الحكيم) لأن المثبت كونه مقصودا من الكلام والمنفى كونه داخلا فى الغرض .

ورد الانبابى على المنافاة بجواب السعد ، وبجواب آخر ، خلاصته

• • • • • • • • • • • • • •

ان التعميم هنا مستفاد من ذات الفعل اجمالا وعدم اعتبار العموم والخصوص هناك مستفاد من عموم المفعول وخصوصه كما ذكره عبد الحكيم .

هذا وعبد القاهر : لم يعول فى تنزيل المتعدى منزلة اللازم الا على عدم اعتبار تعلقه بالمفعول ، قال فى « هو يعطى ويمنع » : المعنى فى ذلك على اثبات المعنى فى نفسه على الاطلاق وعلى الجملة من غير ان يتعرض لحديث المفعول .

اما السكاكى فلم يذكر قيد الاطلاق فى كلامه « او للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم » .

على أن تفسيرهم الاطلاق هنا بما ذكره السعد مخالف لتفسيرهم الاطلاق الأول .

وقال السعد فى شرح قول الخطيب فى متن التلخيص « نزلَ الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور » ما نصه : كالمذكور اى فى ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فان قولنا « فلان يعطى الدنانير » يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع نفى أن يوجد منه اعطاء .. وفى هذا خطأ فى العبارة مثل الخطأ السابق فى تفسير الاطلاق بالعموم فى افراد الفعل او الخصوص فيه .

ملاحظة : المثال « هو يعطى الدنانير » :

١ — فيه قصر ، قصر صفة على موصوف ، قصر اعطاء الدنانير على « محمد » مثلا المقدم ، وهو اما :

ا — قصر قلب اى لا غيره .

ب — او قصر افراد اى وحده .

جـ — أو قصر تعيين لنفى تردد المخاطب فى انه هو هل الذى يعطيها أو غيره . ويصح أن يكون المثال للتقوى لا للتخصيص فيخاطب به اما :

. . . .

ا — من ينكر ثبوت الفعل (اعطاء الدنانير) له .

ب — أو من يتردد فى ثبوت الفعل له .

وقال عبد القاهر فى المثال : المعنى على انك قصدت اعلام السامع ان الدنانير تدخل فى عطـائه او انه يعطيها خصوصا دون غيرها ، وكان غرضك بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء فى نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه بل مع من اثبت له اعطاء الا انه لم يثبت له اعطاء الدنانير اى بان اثبت له اعطاء غير الدنانير او اثبت له الدنانير مع غيرها .. فهو يرى انه للاعلام بأن الدنانير تدخل فى عطائه ، او لتخصيصها دون غيرها بالاعطاء بطريق فحوى الكلام وسياقه لا من طريق القصر ؛ وانها تلقى لمخاطب لا يثبت له اعطاء الدنانير . وهى عنده لقصر القلب او للانكار ؛ ولنـا ان نقول ان عبارة عبد القاهر فيها تسامح وليست نصا قاطعا فى افادة القصر .

ويرى السـيد ان المثـال يلقى لمخاطب يثبت له اعطاء ولا يدرى ما المعطى فهى عنده ليس فيها ملاحظة قصر باعتبار القيد .

ويرى السعد ان المثال هو كلام مع من يثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء .

وكلام السعد (كعبد القاهر) لا يقتضى ملاحظة القصر باعتبار القيد بطريق التقديم بل بطريق الفحوى ؛ وتكون لقصر القلب عنده (اى فقط كما هى كذلك عند عبد القاهر) ؛ وذلك فهم البنانى ، ويخالف السـعد عبد القاهر فى أن السعد قصر حال المخاطب بهذه العبارة على شىء واحد هو ان يكون مثبتا للمقدم اعطاء غير الدنانير .

وعبد الحكيم والشربينى قد صرحا بأن العبارة للتقوى لدفع الانكار او التردد او لتخصيص المسند اليه بالمسند باعتبار قيده قصر قلب او افراد او تعيين ؛ وهذا تكلف منهما فى حملهما كلام السعد على غير ظاهره ؛ ومخالف للمعروف فى القصر فلا بد ان يكون المخاطب مثبتا للفعل المتعلق بغير ذلك القيد للمسـند اليه المقدم .. فعلى رأيهما نسـتنتج ان « هـو يعطى الدنانير » اما :

=

وهذا الضرب قسمان :

١ — لأنه اما أن يجعل الفعل مطلقا (١) كناية (٢) عن الفعل متعلق بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة (١) .

= ا — لقصر القلب فالمخاطب بها من يعتقد انه يعطى غير الدنانير وان غيره يعطى الدنانير .

ب — لقصر الافراد فالمخاطب بها من يعتقد انه يعطى الدنانير (اى او غيرها) وان غيره يعطى الدنانير (اى او غيرها) .

حـ — لقصر التعيين فالمخاطب بها من يتردد فى انه يعطى الدنانير (اى او غيرها) او ان غيره يعطى الدنانير (اى او غيرها) .

د — لدفع الانكار فالمخاطب بها من يعتقد انه يعطى غير الدنانير .

هـ — لدفع التردد فالمخاطب بهـــا من يتردد فى انه يعطى الدنانير او غيرها .

(١) اى من اعتبار عموم او خصوص فى الفعل ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول .

(٢) وجعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق ، بناء « على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فيدعى ان المطلق ملزوم للمقيد وكونه « كناية عنه » اى معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريقة الكناية .

(١) قال العصام : « ولابد للمعنى ايضا من قرينة » ، والاقتصار هنا على الكناية يشعر بنفى صحة التجوز ولم يقم عليه دليل لانه قد يوجد فى تركيب قرينة مانعة فيكون مجازا لا كناية وان كانت القرينة وهى مقام المدح فى مثال المصنف غير مانعة ، فالكناية ليس معهـــا قرينة تمنع ارادة المعنى الحقيقى وحينئذ لا يجوز ارادته من اللفظ مع لازمه ، وهذا القيـــد مخرج للمجاز اذ لا تجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى مع المعنى المجازى عنـــد من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف .. ولا دليل على نفى جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام كما يرى العصـــام فتقول « فلان يعطى » اى كل احد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص احدا . وقوله « والله يدعو الى =

٢ — أو لا (١) .

= دار السلام » يحتمله .. والحق ان العموم مستفاد من القرائن . وقال الانبابى : قد يقال الفعل المتعلق بمفعول عام داخل فى كلام المصنف لانه مخصوص من حيث اعتبار العموم فقول المصنف بمفعول مخصوص اى معين .

(١) اى او لا يجعل ذلك .

ويلاحظ ان عبد القاهر لم يقسم هذا الضرب الى قسمين بل الذى جرى عليه ان هذا الضرب هو القسم الثانى فقط وهو الا يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ؛ اما القسم الآخر وهو ان يجعل كناية فقد جعله من الضرب الثانى الآتى لان له عنده مفعولا مقصودا محذوفا لدلالة الحال ونحوه عليه .. ويقول عبد القاهر : اعلم ان أغراض الناس تختلف فى ذكر الافعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم ان يقتصروا على اثبات المعانى المشتقة منها للفاعلين من غير ان يتعرضوا لذكر المفعولين فيكون الفعل المتعدى كغير المتعدى فى انك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا . وعلى ذلك قوله تعالى « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه ، وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم الا انه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم الى : جلى لا صنعة فيه مثل أصغت اليه اى اذنى ، وحتى تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع :

ا — فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه اما لجرى ذكر او دليل حال الا انك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم انك لم تذكر ذلك الفعل الا لان تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شىء او تعرض فيه لمفعول ومثاله شجو حساده البيت .

ب — ونوع آخر وهو ان يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده قد علم انه ليس للفعل الذى ذكرت مفعول سواه بدليل الحال او ما سبق من الكلام الا انك تطرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذى مضى وذلك الغرض ان تتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل وتخلص له وتنصرف بجملتها وكما هى اليه ومثاله قول عمرو بن معد يكرب : « فلو أن قومى انطقتنى رماحهم » البيت ، ومثله قول جرير :

المنيت المنى وخلبت حتى   تركت ضمير قلبى مستهاما =

الثانى كقول تعالى « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، اى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

= وقول طفيل : جزى الله عنا جعفرا . الابيات ، وقوله تعالى « ولما ورد ماء مدين » الآية ، وقول البحترى :

اذا بعدت ابلت وان قربت شفت   فهجرانها يبلى ولقيانها يشفى

جـ — الاضمار على شريطة التفسير او البيان بعد الابهام كما يقول الايضاح ، مثل « ولو شاء لهداكم اجمعين » .. وجعل من هذا الضرب ما حذف لانه اريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه مثل قول البحترى :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ   دد والمجد والمكارم مثلا

د — ويحذف المفعول لدفع ايهام غير المراد مثل :

وكم ذدت عنى من تحامل حادث   وسورة ايام حززن الى العظم

فهذا صنيع عبد القاهر ، اما السكاكى فقد سبق انه جعل اسباب الحذف فى المفعول عدة امور منها :

١ — القصد الى التعميم مع الاختصار — والله يدعو الى دار السلام.

٢ — القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم — فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون .

٣ — القصد الى مجرد الاختصار — اهذا الذى بعث الله رسولا — ارنى انظر اليك — ولما ورد ماء مدين الآية — ولو شاء لهداكم اجمعين . ثم قال : ولك ان تنظم « فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون » فى هذا السلك . ومنه « لو شئت عدت بلاد نجد عودة » البيت .

٤ — الرعاية على الفاصلة مثل : ما ودعك ربك وما قلى .

٥ — استهجان ذكره مثل ما رايت منه ولا رأى منى الخ .

قال السكاكى (١) : ثم اذا كان المقام خطابيا (٢) لا استدلاليا ، أفاد (٣) العموم فى أفراد الفعل ، بعلة ايهام أن القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم ، ثم جعل قولهم فى المبالغة

---

(١) ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله (ص) « المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم » حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر. ثم ذكر فى بحث حذف المفعول — ص ٩٦ من المفتاح — انه قد يكون « للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق » فجعل المصنف قوله « بالطريق المذكور » اشارة الى قوله « ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق » .. وقول السكاكى « ثم » اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية .

(٢) اى يكتفى فيه بمجرد الظن — والاستدلالى ما يطلب فيه اليقين .

(٣) اى المقام او الفعل . فمعنى « يعطى » حينئذ يفعل الاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر . لا يقال : افادة التعميم فى افراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت او النفى عنه مطلقا اى من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لانا نقول : لا نسلم ذلك (اى التنافى) فان عدم كون الشىء معتبرا لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود .

قال السيد الاعتذار المذكور ركيك جدا فان المعتبر عند البلاغيين هو المعانى المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة ، وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب .

ثم قال السيد فالتعميم فى افراد الفعل اذا لم يكن معتبرا مقصودا فى الغرض لم يكن مما يعتد به عندهم ، والاظهر فى الاعتذار ان يقال : ان المفيد للعموم فى افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابى وذلك لا ينافى كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور ، غاية ما فى الباب ان لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة المقام :

« فلان يعطى ويمنع ويصـــل ويقطع » محتملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتى ، وعده الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الاطلاق من غير اشعار بشيء من ذلك .

والأول (٢) كقول البحترى يمدح المعتز بالله ويعرض بالمستعين بالله :

شجو حساده وغيظ عداه   أن يرى مبصر ويسمع واعى (٣)

---

(١) راجع ١٢٠ من الدلائل : والبيت من قصيدة فى ديوان البحترى ، والمعتز والمستعين من خلفـــاء بنى العباس ، تولى المستعين عرش الخلافة من ٢٤٨ الى ٢٥٢ هـ ، وتولى المعتز العرش بعده من ٢٥٢ الى ٢٥٥ هـ .

(٢) الشجو : الحزن . العدى : جمع عدو . وقوله ان يرى مبصر من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسماع المذكورين ليســا نفى الشجو ونفس الغيظ بل سببهما وعطف « وغيظ » على « شجو » عطف مرادف : و « ان يرى » خبر عن شجو حساده . وقد جعل عبد القاهر هذا القسم مقابلا للقسم الذى جعل فيه المتعدى كغير المتعدى ، قال ما نصه : وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم الا انه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه وينقسم الى جلى لا صنعة فيه مثل اصغيت اليه اى اذنى ، وخفى تدخله الصنعة وهو يتنوع : فنوع منه ان تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قــد علم مكانه اما لجرى ذكر او دليل حال ، الا انك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم انك لم تذكر ذلك الفعل الا لان تثبت نفس معناه من غير ان تعديه الى شيء أو تعرض فيه بالمفعول ومثاله قول البحترى :

شـــجو حســـاده وغيظ عداه   ان يرى مبصر ويســـمع واع

المعنى — لا محالة — ان يرى مبصر محاســـنه ويسمع واع اخباره وأوصافه ، ولكنكّ تعلم على ذلك انه كان يسرق علم ذلك من نفســـه ، ويدفع صورته عن وهمه ليحصل على معنى شريف وغرض خاص ، وقال : انه يمدح خليفة وهو المعتز ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فاراد ان يقول، ان محاسن المعتز وفضائله المحاسن والفضائل يكفى فيها ان يقع عليها بصر =

أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع • يقول : محاسن الممدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ، ويكفى فى معرفة أنهـا سبب استحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد ، فحساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون فى الدنيـا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كى يخفى استحقاقه للامامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها • فجعل كما ترى مطلق الرؤية

= ويعيها سمع حتى يعلم انه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لاحد ان ينازعه مرتبتها ، فانت ترى حساده وليس شىء اشجى لهم واغيظ من علمهم بان ههنا مبصرا يرى وسامعا يعى ، حتى ليتمنون ان لا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بهـا واذن يعى معها كى يخفى استحقاقه لشرفه الامامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها — ١٢٠ دلائل — فالخطيب يخالف عبد القاهر هنا فى أمرين :

١ — انه يرى ان الفعلَ هنا منزل منزلة اللازم وعبد القـاهر يراه مما له مفعول مقصود محذوف •

٢ — انه يجعل الفعل مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص وعبد القاهر لا يراه كناية • والحق رأى عبد القاهر .. والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ • قال الدسوقى وقوله « للدلالة » علة لجعلهما كنايتين ، اى جعلهما كنايتين ، ولم يصرح بالمفعول المخصوص من اول الامر او يلاحظ تقديره للدلالة الخ ، وهذا جواب عما يقال لا حاجة الى اعتبار الاطلاق اولا ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص ، وهل هذا الا تلاعب ولم لم يجعل من اول الامر متعلقا بمفعول مخصوص ، وحاصل الجواب انه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة فى المدح لانها لا تحصل الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص اذ المعنى حينئذ انه متى وجد فرد من افراد الرؤية او السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع اخباره وهذا يدل على ان اخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة هى امتناع الخفاء •

هذا وعبد القاهر لا يجعل فى الفعل فى مثلَ « يرى مبصر » كناية لان الشاعر على رأيه يكون قصـده من اول الامر : ان يرى مبصر محاسنـه ولكنه يحذفها ادعاء لشهرتها وان رؤية البصر لا تقع الا عليها •

كناية عن رؤية محاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره.
وكقول عمرو بن معد يكرب (١) :

فلو أن قومي أنطقتني رماحهم   نطقت ولكن الرماح أجرت (٢)

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح اجرار وحبس للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجرته • وكقول طفيل الغنوى لبنى جعفر بن كلاب :

---

(١) شاعر مخضرم فارس اليمن قدم على النبى سنة ٩ هـ فاسلم وشهد القادسية فى عهد عمر وشهد واقعة نهاوند وبها قتل .

(٢) من ابيات فى الدلائل ص ١٢٢ :

ولما رأيت الخيل زورا كأنها   جداول زرع ارسلت فاسبطرت
فجاشت الى النفس اول مرة   فردت على مكروهها فاستقرت
ظللت كأنى للرماح دريئة   اقاتل عن ابناء جرم وفرت
فلو ان قومى انطقتنى رماحهم   نطقت ولكن الرماح اجرت

قال التبريزى : الاجرار هو شق لسان الفصيل لئلا يرضع امه ويجعل فيه عويد . يقول : لو انهم ابلوا فى الحرب بلاء حسنا لمدحتهم وذكرت بلاءهم ولكن قصروا فأجروا لسانى فما انطق بمدحهم . وقال الجاحظ (البيان: ٢/١٥٤) : (الجرار عود يعرض فى فم الفصيل او يشق به لسانه لئلا يرضع امه فيقول: قومى لم يطعنوا بالرماح فاثنى عليهم ولكنهم فروا فامسكت كالفصيل الذى فى فمه جرار .

وقد جعل عبد القاهر البيت مثالا لنوع من انواع حذف مفعول الفعل (الذى له مفعول مقصود قصده معلوم الا انه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه) .

والخطيب يخالف عبد القاهر فى هذا البيت فى امرين :

١ — انه ذهب الى ان الفعل هنا منزل منزلة اللازم . ويراه عبد القاهر متعديا الا ان مفعوله محذوف .

٢ — انه يرى الفعل مطلقا كناية اصطلاحية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص بخلاف عبد القاهر .

جزى لله عنا جعفرا حين أزلفت … بنا نعلنـــا فى الواطئين فزلت
أبوا أن يمـــلونا ولو أن أمنا … تلاقى الذى لاقـــوه منا لملت
هم خلطونا بالنفوس وألجأوا … الى حجرات أدفـــأت وأظلت

فان الأصل لملتنـــا وأدفأتنا وأظلتنا الا أنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية (١) ، فان قلت لا شك أن قوله « ألجأوا » أصـــله « ألجأونا » فلاى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت

---

(١) قال عبد القاهر : ومن بارع ذلك — اى حذف المفعول لتتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل — ونادره ما تجده فى هذه الابيات ، ثم قال: عنيها حذف مفعول مقصود قصده فى اربعة مواضع ، قوله : لملت والجاوا وادفات واظلت ، لان الاصل : « لملتنـــا والجاونا الى حجرات ادفاتنـــا واظلتنا » الا ان الحال على ما ذكرت لك من انه فى حد المتناهى ، حتى كان لا قصد الى مفعول ، وكان الفعل قد ابهم امره فلم يقصد به قصد شىء يقع عليه ؛ كما يكون اذا قلت « قـــد مل فلان » تريد دخله الملال من غير ان تخص شيئا ، بل لا تزيد على ان تجعل الملال من صفته ، وكما تقول : هذا بيت يدفىء ويظل ، تريده انه بهذه الصفة . . واعلم ان لك فى قوله « اجرت » و « لملت » فائدة اخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على اثبات الفعل ، وهى ان تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال ما يجر مثله وما القضية فيه انه لا يتفق على قوم الا خرس شاعرهم فـــلم يستطع نطقا ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى ، لانك اذا قلت « اجرتنى» لم يمكن ان يتاول على معنى انه كان منها ما شان مثله ان يجر قضية مستمرة فى كل شاعر قوم ، بل يجوز ان يوجد مثله فى قوم آخرين فلا يجر شاعرهم ، وهكذا قوله « لملت » ، يتضـــمن ان من حكم مثـــله فى كل ام — العموم فى الفاعل وهو ضمير الام ليس مقصودا انما هو من مستتبعات التراكيب وقد ذكره عبد القاهر هنا عرضا لمـــا فيه من مبالغة وسحر — ان تمل وتسأم وان المشقة فى ذلك الى حد يعلم ان الام تمل له الابن وتتبرم به مع ما فى طباع الأمهات من الصبر على المكاره فى مصـــالح الاولاد ، وذلك انه وان قال « أمنا » فان المعنى على ان ذلك حكم كل ام مع اولادها ، ولو قلت « لملتنا » لم يحتمل لأنه يجرى مجرى ان تقول : لدخلهـــا ما يملها منا ، واذا قلت « ما يملها » فقيدت لم يصلح لان يراد به معنى العموم وانه بحيث يمل كل ام من كل ابن . وكذلك شان « حجرات ادفات واظلت » ، والمعنى : من شان =

الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهـو قوله خلطونا (١) .

الضرب الثاني : أن يكون الغرض افادة تعلقه بمفعول (٢) فيجب

= مثلها ان تدفىء وتظل ولا يجيء هذا المعنى مع اظهار المفعول ، اذ لا تقول حجرات من شان مثلها أن تدفئنا وتظلنا ، هذا لغو من الكلام ، فهذه النكتة تجدها مضمومة الى المعنى الآخر الذى هو توفير العناية على اثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تعلم التباسـه بمفعول (١٢٢ — ١٢٤ دلائل) .. ومن توفير العناية على اثبات الفعـل عند عبد القاهر : لمـا ورد ماء مدين الآية (١٢٤ دلائل) . ومنه ايضـا قول البحترى :

اذا بعدت ابلت وان قربت شفت   فهجرانها يبـلى ولقيـانها يشـفى

المراد « ابلتنى » و « شفتنى » الا انك تجد الشعر يابى ذكر ذلك ويوجب اطراحه ، وذلك لانه اراد ان يجعل البلى كانه واجب فى بعادها أن يوجبه ويجلبه وكانه كالطبيعة فيه ، وكذلك حال الشـفاء مع القرب (١٢٥ دلائل) .

والظاهر ان هذه المثل كلها عند السكاكي من حذف المفعول لقصـد مجرد الاختصار وقد صرح بان الآية « ولمـا ورد ماء مدين » من هذا النوع (٩٩ مفتاح) .

(١) وان كان عبد القاهر يجعله مثل ما عطف عليه فى « توفير العناية على اثبات الفعل » .

(٢) هذا الضرب مقابل للضرب الاول السابق وهو ما كان « الغرض فيه اثبات المعنى فى نفسه للفاعل على الاطلاق او نفيه عنه كذلك » .. وفى مختصر المطول : « ان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن .. وفى الدسـوقى ان الاطلاق هنا فى عبارة المختصر المراد به من غير قصد الى تعلقه بمفعول ، وليس المراد به (اى بالاطلاق هنا) هو المراد بالاطلاق السابق . وهـذه ملاحظة لها اهميتها .

تقديره بحسب القرائن (١) .

حذف المفعول :

ثم حذفه من اللفظ :

١ — اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة (٢) اذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة • كقولك : لو شئت جئت أو لم أجيء ، أي لو شئت المجيء أو عدم المجيء ، فانك متى قلت « لو شئت » علم السامع أنك علقت المشـــيئة بشيء ، فيقع في نفســـه أن هنا شيئا تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فاذا قلت « جئت أو لم أجيء » عرف ذلك الشيء • ومنه قوله تعالى « فلو شاء لهداكم أجمعين » وقوله تعالى « فان يشأ الله يختم على قلبك » وقوله تعالى « من يشأ الله يضلله » وقول طرفة :

فان شئت لم ترقل وان شئت أرقلت مخافة ملوى من القد محصد(٣)

---

(١) اى الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص: ولمـــا وجب تقدير المفعول تعين انه مراد في المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض .

(٢) اى والارادة ونحوها ، اذا وقع شرطا فان الجواب يدل على ذلك المفعول ويبينه . واكثر ما يقع ذلك بعد لو لان مفعول المشيئة مذكور في جوابها وكذلك غيرها من ادوات الشرط ، وقد يكون مع غيرها اســـتدلالا بغير الجـــواب .

(٢) اى لو شاء الله تعالى هدايتكم لهداكم اجمعين .

(٣) الارقال : الاسراع . ملوى : مفتول ، وكذلك محصد اى سوط مفتول . القد : الجلد المشقوق ، والبيت في الدلائل ص ١٢٧ وفي المفتاح ص ١٠٠ .

وقال البحترى :

لو شـــئت عدت بلاد نجد عودة   فحللت بين عقيقـــه وزروده (١)

وقوله :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم   كرما ولم تهـدم مآثر خالد (٢)

فان كان فى تعليق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره فى نفس السامع وتؤنسه به ، يقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد على الأمير رددت وان شئت أن ألقى الخليفـــة كل يوم لقيته ، وعليه قول الشــــاعر (٣) :

ولو شـــئت أن أبكى دما لبكيته   عليه ولكن ســـاحة الصبر أوســـع

فأما قول أبى الحسين على بن أحمـــد الجوهرى أحد شـــعراء الصاحب ابن عباد :

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى   فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا (٤)

فليس منه (٥) ، لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا

---

(١) العقيق والزرود من نجد : موضعان بها . والبيت فى ص ١١٠ مفتاح و ١٢٨ من الدلائل .

(٢) هو للبحترى ايضا . حاتم المراد به حاتم الطائى . خالد هـــو خالد بن اصبع النبهانى الذى نزل عليه امرؤ القيس . والبيت فى ١٢٦ من الدلائل .

(٣) هو الخزيمى يرثى ابنه ونسبه الدسوقى لأبى الهندم الخزيمى يرثى ابنه الهندام ، والبيت فى ١٢٦ من الدلائل .

هذا والشاهد فى بيت الايضاح ذكر المفعول « ان ابكى دما » فان تعلق فعل المشيئة بكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به .

(٤) البيت فى الدلائل ص ١٢٨ .

(٥) هذا رد على المطرزى صاحب ضرام السقط ، وقوله فليس منه اى ليس مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه المطرزى من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم .

بكيت تفكرا ، ولكنه أراد أن يقول أفنانى النحول فلم يبق منى وفى غير خواطر تجول ، وحتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجـده ، ولخرج منها بدل الدمع التفكر ، فالمراد بالبكاء فى الأول الحقيقى وفى الثانى غير الحقيقى (١) ، فالثانى لا يصلح لأن يكون تفسيرا للأول .

٢ — واما لدفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر ارادة شىء غير المراد كقول البحترى :

وكم ذدت(٢) عنى من تحامل حادث   وسورة أيام حززن الى العظم

اذ لو قال حززن اللحم لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز كان فى بعض اللحم ولم ينته الى العظم ، فترك ذكر اللحم

---

(١) فالمذكور فى جواب لو خلاف الشرط فالبكاء الاول حقيقى والثانى مجازى فالبكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير فلا يصلح ان يكون تفسيرا للأول وبيانا له كما اذا قلت لو شـئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين ، كذا فى دلائل الاعجاز . ومما نشا فى هذا المقام من سـوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام ، بل انما حذف لغرض آخر كالاختصار وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا اى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته . وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق منى الشوق غير تفكرى يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القـدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر .

(٢) ذاد : دفع . سورة الايام : شدتها وصولتها . كم خبرية مفعول « ذدت » . ومميزها قـوله « من تحامل » . وتحامل فـلان على فلان اذا لم يعدل . حززن : قطعن .. والشاهد قوله « حززن الى العظم » اى حززن اللحم الى العظم فحذف المفعول وهو اللحم لدفع السامع فى أول الأمر لارادة شىء غير المراد .

ليبرئ السامع من هذا الوهم ، ويصور فى نفسه من أول الأمر أن الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم .

٣ — واما لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل (١) على صريح لفظه (٢) ، اظهارا لكمال العنـــاية بوقوعه (٣) عليه كقول البحترى أيضا فى مدح المعتز بالله

قـــد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ   دد والمجـــد والمكارم مثـــلا (٤)

أى قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد والمجد والمكارم ، فحذف المثـــل اذ كان غرضه أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل . ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله :

ولم أمدح لأرضـــيه بشعرى   لئيما أن يكون أصاب مالا (٥)

فانه أعمل الفعل الأول الذى هو أمدح فى صريح لفظ « اللئيم » ، والثانى الذى هو أرضى فى ضميره ، اذا كان غرضه ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا دون الارضاء ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت البحترى قصد المبالغة فى التأدب مع الممدوح ، بترك مواجهته بالتصريح

---

(١) أى يتضمن اعمال فعل آخر فى صريح لفظ ذلك المفعول .

(٢) أى لفظ المفعول لا على الضمير العائد عليه .

(٣) أى بوقوع الفعل على المفعول .

(٤) البيت فى الدلائل ص ١٢٩ . أى قد طلبنا لك مثلا ، فحـــذف « مثلا » اذ لو ذكره لكان المناسب « فلم نجـــده » نظرا الى الكثير وهـــو عدم الاظهار فى موضع الاضمار — فيفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل .

(٥) البيت فى الدلائل ص ١٣٠ ، وهو من قصيدة طويلة لذى الرمة .

والشاهد فيه اعمال الفعل الاول فى صريح لفظ المفعول واعمال الثانى فى ضميره الذى هو كناية عنه .

بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فان العقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده .

٤ ـ واما للقصـد الى التعميم فى المفعول ، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ، مع الاختصار . كما تقول « قد كان منك ما يؤلم » أى ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل انسان (١) . وعليه قوله تعالى « والله يدعو الى دار السـلام » أى يدعو كل أحد .

٥ ـ واما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى « والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى » أى وما قلاك .

٦ ـ واما لاستهجان ذكره كما روى عن عائشـة رضى الله عنها أنها قالت « ما رأيت منه ولا رأى منى » تعنى العورة .

٧ ـ واما لمجرد الاختصـار (٢) ، كقولك « أصغيت اليه » أى

---

(١) وقرينة العموم فى المفعول المحذوف هى ان المقام مقام المبالغة . وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصـيغة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ . فالعموم فى هذا المثال مبالغة اما العموم فى الآية « والله يدعو الى دار السلام » فحقيقة .

(٢) اى من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره ، وبعضهم يزيد « عند قيام قرينة » وهو تذكرة لـما سبق ولا حاجة اليه « وما يقال من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصـار ليس بسـديد لان هذا المعنى معلوم ومع هـذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار .

وفى قول المصنف واما للتعميم مع الاختصار بحث ، وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار ، هكذا قالوا وفى رايى ان الحذف لمجرد الاختصار امر لا يمس البلاغة الا من طرف ضئيل .

أى أذنى ، « وأغضيت عليه » أى بصرى ، ومنه قوله تعالى « أرنى أنظر اليك » أى ذاتك ، وقوله تعالى « أهذا الذى بعث الله رسولا » ، أى بعثه الله ، وقوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أى أنه لا يماثل ، أو ما بينه وبينها من التفاوت ، أو أنها لا تفعل كفعله كقوله تعالى « قل هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شىء » ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم ما أنتم عليه فى أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادا غاية الجهل . **ومما عد السكاكى الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى** « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال : ما خطبكماقالتا : لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما (١) » ، والأولى أن يجعل

---

(١) الآية الكريمة جعل عبد القاهر حذف المفعول فيها للتوفر على اثبات الفعل للفاعل او كما قال السعد : للقصد الى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللازم ، او كما قال الخطيب : لاثبات المعنى فى نفسه للشىء على الاطلاق .. قال الخطيب : وهو ظاهر كلام الزمخشرى (فانه قال « ترك المفعول لان الغرض هو الفعل لا المفعول الا ترى انه رحمهما لانهما كانتا على الذياد وهم على السقى ولم يرحمهما لان مذودهما غنم ومسقيهم ابلٌ مثلا » ، وكذا قولهما « لا نسقى » المقصود منه السقى لا المسقى ، وكلام الزمخشرى على نهج كلام عبد القاهر . قال عبد القاهر : حذف المفعول فى اربعة مواضع فى الآية ، اذ المعنى يسقون اغنامهم او مواشيهم ، وامراتين تذودان غنمهما ، ولا نسقى غنمنا ، فسقى لهما غنمهما ، ثم انه لا يخفى على ذى بصر انه ليس فى ذلك كله الا ان يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا ، وما ذاك الا ان الغرض فى ان يعلم انه كان من الناس فى تلك الحال سقى ومن المراتين ذود ، وانهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ، وانه كان من موسى من بعد ذلك سقى . فأما ما كان المسقى ؟ اغنما او ابلا ام غير ذلك ، فخارج عن الغرض وموهم خلافه ، وذلك انه لو قيل : وجد من دونهم امراتين تذودان غنمهما جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم ابل لم ينكر الذود ، فنى حذف المفعول وترك ذكره فائدة جليلة ، والغرض لا يصلح الا على =

لاثبات المعنى فى نفسه للشيء على الاطلاق كما مر ، وهو ظاهر قول الزمخشرى ، فانه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه رحمهما لأنهمـــا كانتا على الذياد وهم على الســـقى ، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم ابل مثلا ، وكذلك قولهما لا نسقى حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقى لا المسقى (١) .

واعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما فى قوله تعالى « قل ادعوا اللـــه أو ادعوا الرحمن ، أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ، فانه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر فى الكلام محذوف ، وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم اما الاشراك أو عطف الشيء على نفسه ، لأنه ان كان مسمى أحدهما

= تركه (١٢٤ دلائل) وقد جعل السكاكي الحذف فى الآية للاختصار لانصباب الكلام الى ان المراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما ، ولا تسقى غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم .

ويتلاقى راى الخطيب مع راى الشيخين عبد القاهر والزمخشرى ، وان خالف راى السكاكى . ولكن السعد قال فى مطوله : وراى السكاكى اقرب الى التحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقـــة اعتبرها السكاكى بعد التأمل فى كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما .

قال السيد : تحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل او الغنم واحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضـــاف الى احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول لان تقديره يؤدى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما — فرضا — لكان الترحم باقيا على حاله . فصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هـــو الغنم المضاف اليهما والمواشى المضاف اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا ادق نظرا واوضح معنى .

(١) يرجح السعد فى المطول راى السكاكى على راى الزمخشرى .

غير مسمى الآخر لزم الأول ، وان كان مسماهما واحـدا لزم الثانى وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء فى الآية بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين ، أى سموه الله أو الرحمن أيا ما تسمونه فله الأسماء الحسنى ، كما يقال « فلان يدعى الأمير » أى يسمى الأمير . وكما فى قراءة من قرأ وقالت اليهــود عزير ابن « اللـه »بغير تنوين ، على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين ، كما فى قولنـا « زيد بن عمرو قائم » ، فانه قـد يظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله ، فقيل تقـدير الكلام « عزير ابن الله معبودنا » ، وهـذا باطل ، لأن التصـديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسـناد لا الى وصف ما يقع فى الكلام موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان أنه قال « زيد بن عمرو سيد » ثم كذبته فيه ، لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ، ولكن أن يكون زيد سـيدا ، فلو كان التقدير (١) ما ذكر لكان الانكار راجعا الى أنه معبودهم ، وفيه تقرير أن عزيرا ابن الله ، تعالى الله عن ذلك . فالقول فى الآية بمعنى الذكر لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا فى الرسوخ فى الجهل والشرك الى أنهم كانوا يذكرون عزيرا هذا الذكر ، كما تقول فى قوم تريد أن تصفهم بالغلو فى أمر صاحبهم وتعظيمه ، انى أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما فهم يقولون أبدا زيد الأمير ، تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له اذا ذكروه .

واعلم أن لحذف التنوين من عزير فى الآية وجهين : أحدهمـا أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه كعازر ، والثانى أن يكون لالتقاء الساكنين (٢) ، كقراءة من قرأ « قل هو الله أحد الله الصمد » بحذف التنوين من أحـد ، وكما حكى عن عمـارة بن عقيل أنه قرأ

---

(١) أى فى الآية الكريمة « وقالت اليهود » .

(٢) راجع حذف التنوين لالتقاء الساكنين فى الكامل للمبرد ص ١٢٠ جـ ١ وص ٢٨٧ من الدلائل .

« ولا الليـــل سابق النهار » بحذف التنوين من سابق ونصب النهار ، فقيل له وما تريد ؟ فقال سابق النهار ، فالمعنى على هذين الوجهين (١) كالمعنى على اثبات التنوين ، فعزير مبتـــدأ وابن الله خبر ، وقال على أصله والله أعلم .

تقديم المفعول على الفعل :

وأما تقديم مفعوله ونحوه (٢) عليه :

فلرد الخطـــأ فى التعيين (٣) ، كقولك « زيدا عرفت » لمن اعتقد أنك عرفت انسانا وأنه غير زيد وأصاب فى الأول دون الثـــانى ، وتقول لتأكيده (٤) وتقريره زيدا عرفت لا غيره ، ولذلك (٥) لا يصح أن يقال :

---

(١) اى المذكورين آنفا فى حذف التنوين من عزير .

(٢) اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه ذلك .

(٣) اى يكون القصر قصر تعيين او قلب ، وكذلك ياتى لقصر الافراد ، فالاولى ان يقال لافادة الاختصاص قلبا كان او افرادا او تعيينا .

(٤) اى لتاكيد هـــذا الرد . وفى قصر الافراد تقول « زيد عرفت » لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده . ورد الخطا فى قصرى القلب والافراد كما يكون فى الخبر يكون فى الانشاء باعتبار ما تضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا تقول . زيدا اكرم ، وعمرا لا تكرم ، امرا ونهيا . هذا وكل خبر يتضمن انشاء فقولك « اكرم زيدا » يتضمن خبرا هو « زيد مامور باكرامه » ، والقصر كما يكون فى الخبر يكون فى الانشاء لا باعتبار ذاته ولكن باعتبار ما تضمنه من الخبر . والحق أن التخصيص النسبة الى شىء دون غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر .

(٥) اى ولان التقديم لرد الخطا فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما .

ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ، لتناقض دلالتى الأول (١) والثانى، ولا أن تعقب الفعل المنفى باثبات ضده كقولك « ما زيدا ضربت ولكن أكرمته » لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطــأ فى الضرب فترده الى الصواب فى الاكرام ، وانما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده الى الصواب أن تقول ولكن عمرا ، وأما نحو قولك زيدا عرفته : فان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته فهو من باب التوكيد أعنى تكرير اللفظ (٢) وان قــدر بعده أى زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص (٣) • وأما (٤) نحو قوله تعالى « وأما ثمود فهديناهم » فيمن قرأ بالنصب فلا يفيــد الا التخصيص لامتناع تقدير أما فهدينا ثمود (٥) وكذلك اذا قلت بزيد مررت أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غــيره (٦) •

---

(١) لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك « ولا احدا من الناس » ينفى ذلك ، فيكون مفهــوم التقديم مناقضا لمنطوق « ولا احدا » ، نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير الاختصاص جاز « ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس » •

(٢) اى اذا قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اى عرفت زيدا عرفته •

(٣) لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى افادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين : التاكيد والتخصيص فالرجوع فى التعيين الى القرائن ، وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون اوكد من قولنا « زيدا عرفت » لمــا فيه من تكرار الاسناد المفيد لتــاكيد الجملة •

(٤) هذا نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ٩٧ •

(٥) اى لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو : اما فهدينا ثمود ، لالتزامهم وجود فاصــــل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهدينا هديناهم بتقــديم المفعول . وفى كون هذا التقديم الحاصل مع اما للتخصيص نظر ، لأنه يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل : ما فعلت بهما ؟ فتقول : اما زيدا فضربته واما عمرا فأكرمته •

(٦) فالمثــال هو مثل « زيدا عرفت » فى افادة الاختصاص •

والتخصيص (١) فى غالب الأمر لازم للتقديم (٢) ولذلك يقال فى قوله تعالى « اياك نعبد واياك نستعين » معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك ، وفى قوله تعالى « ان كنتم اياه تعبدون » معناه ان كنتم تخصونه بالعبادة وفى قوله تعالى « لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » ، أخرت صلة الشهادة (٣) فى الأول وقدمت فى الثانى (٤) ، لأن الغرض فى الأول اثبات شهادتهم على الأمم وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم . وفى قوله تعالى « لالى الله تحشرون » معناه اليه لا الى غيره ، وفى قوله تعالى « وأرسلناك للناس رسولا » معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم المعين على أنه (٥) للعهد أى للعرب ، لا لمسمى الناس على أنه للجنس ، لئلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس فى الصنفين ، ومن الثانى اختصاصه بالانس دون الجن لانحصار من يتصور الارسال اليهم من أهل الأرض فيهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شىء من ذلك ، لأن التقديم لما كان مفيدا لثبوت الحكم للمتقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم « للناس » على « رسولا » مفيدا لنفى

---

(١) هو نص كلام السكاكى ص ١٠١ المفتاح .

(٢) أى تقديم ما حقه التأخير أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق : وانما قال « غالبا » لان اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام وللتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والفاصلة ورعاية السجع الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام .

(٣) وهى « على الناس » .

(٤) حيث قال تعالى « عليكم شهيدا » .

(٥) أى التعريف .

كونه رسولا لبعضهم (١) خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس ، لا لبعضهم (٢) مطلقا ، ولا غير جنس الناس .

وكذلك يذهب (٣) فى معنى قوله تعالى « وبالآخرة هم يوقنون » الى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب — فيما يقولون من « أنه لا يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى وأنه لا تمسهم النار فيها الا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون فى الجنة الا بالنسيم والأرواح العبقة والسماع اللذيذ » — ليست بالآخرة ، وايقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتى هى الآخرة عند الله فى شىء ، أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفاد التقديم فى جميع ذلك (٤) وراء التخصيص (٥) اهتماما بشأن المقدم (٦) ، ولهذا قدر المحذوف فى قوله « باسم الله » مؤخرا (٧) وأورد قوله تعالى « اقرأ باسم ربك » ، فان الفعل فيه مقدم (٨) ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم ، لأنها أول سورة

---

(١) اى وهم قومه .

(٢) لانه لا يتصور ارساله لبعض منهم حتى ينفى عنهم .

(٣) وهو نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ١٠١ — وكل هذا وكثير غيره مما نحيل فيه على المفتاح لم يذكر الخطيب انه منقول عن السكاكى .

(٤) اى فى جميع صور التخصيص .

(٥) اى بعده .

(٦) لانهم يقدمون الذى شانه اهم وهم ببيانه اعنى .

(٧) بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لان المشركين كانوا يبدءون باسماء العزى ، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم .

(٨) يعنى لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم « باسم ربك » لان كلام الله تعالى احق برعاية ما تجب رعايته .

نزلت (١) ، وأجاب السكاكى بأن باسم ربك متعلق باقرأ الثانى (٢) ، ومعنى الأول (٣) افعل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم فى قولهم فلان يعطى ويمنع يعنى اذا لم يحمل على العموم وهو بعيد .

تقديم بعض معمولات الفعل على بعض (٤) .

وأما تقـــديم بعض معمولاته على بعض : فهو اما لأن أصله (٥) ، التقديم (٦) ولا مقتضى للعدول عنه (٧) كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا ، وتقديم المفعول الأول على الثانى نحو أعطيت زيدا درهما (٨) واما لأن ذكره أهم والعناية به أتم (٩) ، فيقـــدم المفعول

---

(١) وهذا جواب الزمخشرى ، فكان الأمر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم فى نفســه .

(٢) أى هو مفعول اقرأ الذى بعده .

(٣) أى لفظ اقرأ الاول .

(٤) المراد بالمعمولات ما يرتبط بالفعل فى الجملة الشامل للمسند اليه ولو كان الباب للمعمولات التى هى غير المسند اليه . وراجع هذا البحث فى المفتاح ص ١٠٢ .

(٥) أى اصل ذلك البعض المقدم .

(٦) أى على البعض الآخر المؤخر .

(٧) أى عن الاصل .

(٨) فتقديم الفاعل على المفعول لانه عمدة فى الكلام وحقه ان يلى الفعل : وتقديم المفعول الاول على الثانى فى نحو أعطيت زيدا درهما لأن المفعول الاول فيه اصله التقديم لـــا فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط أى آخذ للعطاء .

(٩) جعل الاهمية ههنا قسيمه لكون الاصـــل التقديم ، وجعلها فى المسند اليه شاملة له ولغيره .

وذكر عبد القاهر انه ينبغى أن يفسر وجه العناية بشىء يعرف له معنى وقـــد ظن كثير من الناس انه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير أن يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كانت اهم » ، فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضـة لاعتناء المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض .

على الفاعل اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث فى البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول « قتل الخارجى فلان » ، اذ ليس للناس فائدة فى أن يعرفوا قاتله وانما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ، ويقدم الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول « قتل فلان رجلا » بتقديم القاتل ، لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا ممن وقع منه • وعليه قوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم » ، وقوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم » ، قدم المخاطبين فى الأولى دون الثانية ، لان الخطاب فى الاولى للفقراء بدليل قوله تعالى من املاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب فى الثانية للاغنياء بدليل قوله خشية املاق فان الخشية انما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو هو المطلوب دون رزقهم لانه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم •

واما لأن فى التأخير اخلالا :

ببيان المعنى كقوله تعالى « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه » ، فانه لو أخر « من آل فرعون » عن (يكتم ايمانه) لتوهم أن « من » متعلقة بـ « يكتم » ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون(١) •

---

(١) الحاصل انه ذكر للرجل ثلاثة اوصاف ، وقدم الأول منها أعنى « مؤمن » لكونه اشرف ، ثم الثانى لئلا يتوهم خلاف المقصود •

أو بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو « فأوجس فى نفسه خيفة موسى » (١) .

واما لاعتبار آخر مناسب (٢) .

وقسم السكاكى التقديم للعناية مطلقا (٣) قسمين : أحدهما أن يكون أصل ما قدم فى الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ، كالمبتدأ المعرف فان أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف ، وكذا الحال المعرف فان أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا وكالعامل فان أصله التقديم على معموله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وان زيدا عارف ، وكالفاعل فان أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجانى بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له ممتلئا من الغضب ، وامتلأ الاناء ماء ، وكالذى يكون فى حكم المبتدأ من مفعولى باب « علمت » نحو علمت زيدا منطلقا ، أو فى حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة ، وكالمفعول المتعدى اليه بغير واسطة فان أصله التقديم على المتعدى اليه بواسطة نحو ضربت الجانى بالسوط وكالتوابع فان أصلها أن تذكر بعد المتبوعات .

وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه :

١ — لكونه فى نفسه نصب عينك ، والتفات خاطرك اليه فى التزايد

---

(١) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الألف .

(٢) ومن ذلك افادة الاختصاص كما ذهب اليه ابن الاثير فى نحو جاء راكبا وخالفه فيه الجمهور .

(٣) اى سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها .

كما تجدك قد منيت بهجر حبيبك ، وقيل لك ما تتمنى ؟ تقول « وجه الحبيب (١) أتمنى » . وعليه قوله (٢) تعالى « وجعلوا لله شركاء » أى على القول بأن لله شركاء مفعولا جعلوا .

٢ — أو لعارض يورثه ذلك (٣) كما اذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر اليه (٤) ينتظر أن تذكره ، فيبرز فى معرض أمر يتجدد فى شأنه التقاضى ساعة فساعة ، فمتى تجد له مجالا للذكر صالحا أوردته ، نحو قوله تعالى « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى » ، قدم فيه المجرور (٥) لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل . من اصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجيلا فى فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها قطر دان أم قاص منبت خير ، منتظرا لالمام الحديث (٦) به بخلاف ما فى سورة القصص أو كما اذا وعدت ما تبعد (٧) وقوعه من جهتين ، احداهما أدخل فى تبعيده من الأخرى فانك حال التفات خاطرك الى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتا فى انكارك اياه قوة وضعفا بالنسبة ، ولامتناع انكاره بدون القصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتا فى القصد اليه والاعتناء بذكره ، فالبلاغة توجب أنك اذا أنكرت تقول فى الأول « شىء » حاله فى البعد عن الوقوع هذه أنى يكون ؟ لقد وعدت هذا

---

(١) بتقديم المفعول على الفعل .

(٢) والشاهد تقديم اسم الجلالة هنا وتقديم وجه الحبيب فى المثال السابق لان ذكرهما اهم لكونهما فى نفسهما نصب عينك — راجع ٢٢١ الدلائل ، ١٠٣ المفتاح .

(٣) اسم الاشارة يرجع الى كونه نصب عينك .

(٤) اى الى المعمول الذى يجب تقديمه .

(٥) اى على الفاعل وهو « رجل » .

(٦) فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف ما فى سورة القصص « وجاء رجل من اقصى المدينة » فانه ليس فيه ذلك العارض .

(٧) فى المفتاح « تستبعد » .

أنا وأبى وجدى فتقدم المنكر (١) على المرفوع ، وفى الثانى « لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا » فتؤخر : وعليه قوله تعالى فى سورة النمل « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » ، وقوله تعالى فى سورة المؤمنين « لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا » ، فان ما قبل الأولى « اذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون » ، وما قبل الثانية « أ اذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون » فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابا ، والجهة المنظور فيها هنا كونهم ترابا وعظاما ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم فى تبعيد البعث •

٣ — أو كما اذا عرفت فى التأخير مانعا (٢) كما فى قوله تعالى فى سورة المؤمنين « وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم » بتقديم المجرور (٣) على الوصف (٤) ، لأنه لو أخر عنه وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل فى صلة الموصول وتمامه « وأترفناهم فى الحياة الدنيا » لاحتمل أن يكون (٥) من صلة الدنيا » (٦) واشتبه الأمر فى القائلين أنهم من قومه أم لا بخلاف قوله تعالى فى موضع آخر منها : فقال الملا الذين كفروا من قومه • فانه جاء على الأصل لعدم المانع • وكما فى قوله تعالى فى سورة طه آمنا برب هرون وموسى ، للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى فى سورة الشعراء : رب موسى وهرون • (انتهى كلام السكاكى) •• وفيما ذكره نظر من وجوه •

---

(١) وهو « هذا » لانه راجع الى منكر وهو شيء . وربما كانت « المنكر » من الانكار .

(٢) اى مثل الاخلال بالمقصود .

(٣) وهو « من قومه » .

(٤) وهو « الذين » .

(٥) أى « من قومه » .

(٦) لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما ، والدنو يتعدى بمن .

أحدها أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام وليس كذلك ، فان الآية مسوقة للانكار التوبيخى ، فيمتنع أن يكون تعلق « جعلوا » بالله منكرا من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، اذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقا به ، فيتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها (١) . وقد علم بهذا أن كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما الا باعتبار تعلقه بالآخـر ، اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه (٢) بالعناية .

وثانيهما أنه جعل التقـديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثانى ، وليسا منه (٣) .

وثالثها أن تعلق من قومه بـ « الدنيا » على تقدير تأخره غير معقولا الا على وجه بعيد (٤) .

---

(١) أى لا فرق بين تقديم « لله » وتأخيره .

(٢) والجواب على هذا الاعتراض انه ليس فى كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده فى الذكر اهم لكونه فى نفسه نصب عين المؤمن ، ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره .

(٣) أجيب عن هذا الاعتراض بالمنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب — لـــا تقدم — أن يكون نصب العين .

(٤) أى ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم فى الحياة التى دنت من حياة قوم نوح أى كانت قريبة من حياتهم . وهذا الاعتراض وان كان مناقشة فى المثال لكنه حق واضح .

بحوث حول متعلقات الفعل (١)

١ — الفعل المتعدى علامته فى عرف النحويين صحة اتصال هاء الضمير الغير المصدر به من غير توسع بحذف الجار أو صحة أن يصاغ منه (أو من مصدره) اسم مفعول تام (أى مستغن عن حرف الجر) باطراد (لاخراج تمرون الديار اذ يصح صوغ اسم مفعول منها فيقال : الديار ممرورة لكن لا باطراد) •• وما سوى المتعدى فلازم • أو نقول المتعدى ما يصل الى المفعول به بنفسه واللازم بالعكس ويسمى اللازم قاصرا • والأصل سبق الفاعل فى المعنى ويلزم الأصل لخوف اللبس كضرب موسى عيسى ، ولكون الثانى محصورا كما أعطيت الا زيدا أو ظاهرا والأول ضمير متصل مثل « انا أعطيناك الكوثر » •• وقد يجب تقديم المفعول فى ذلك اذا كان الفاعل فى المعنى هو المحصور مثل ما أعطيت الدراهم الا زيدا أو ظاهرا والثانى ضمير متصلا مثل الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير الثانى مثل أسكنت الدار بانيها • وحذف المفعول من غير باب ظن جائز اختصارا أو اقتصارا — لا يقال : حذفه للاقتصار لا يأتى فى المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل ، لأنا نقول المراد دليل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا •• ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة والبيانيين ووافقهم المغنى على أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المغنى بعد أن ذكر رأى النحاة : والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال : حصل حريق ، وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ومنه « ربى

---

(١) هذه البحوث بقلم محمد خفاجى •

الذى يحيى ويميت » ، وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعول فيذكران ، وهذا النوع الذى لم يذكر مفعوله قيل له محذوف نحـــو « ما ودعك ربك وما قلى » — وحـــذف المفعول لغرض لفظى كتناسب الفواصل مثل ما ودعك ربك وما قلى وكالايجاز مثـــل فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ، أو لغرض معنوى كاحتقاره مثـــل كتب الله لأغلبن أى الكافرين أو اســـتهجان التصريح به مثل قول عائشـــة : ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة أو العلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه •

ويقول السكاكى : « واعلم أن للفعـــل وما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقـــديم والتأخير ، فلابد من التكلم هناك وعلى الخصوص فى تقييده — أعنى الفعل — بالقيود الشرطية ، فنقول : أما الترك فلا يتوجه الى فاعله كما عرف فى علم النحو وانما يتوجه الى نفس الفعل أو الى غير الفاعل ، لكنه لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا فى المفعول به كما ستقف عليه (١) •• ثم تكلم السكاكى على الحالة المقتضية لترك الفعل (٢) ، وعلى الحالة المقتضية لاثباته (٣) — ثم تكلم على الحالة المقتضية لترك مفعوله (٤)— ثم تكلم على اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل بأنواعه الثلاثة :

فأحدها أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى مثل : هو عرف •

وثانيها أن يقع بينه وبين غير ذلك مثل : زيدا عرفت •

وثالثها أن يقع بين ما يتصـــل به كنحو : عرف زيد عمرا وعرفه عمرا زيد •

---

(١) ٩٧ المفتاح •
(٢) ٩٧ — ٩٩ المرجع •
(٣) ٩٩ المرجع •
(٤) ٩٩ — ١٠٠ المرجع •

وذكر السكاكى الأحوال التى تقتضى كل واحد (١) منها ، كما تكلم على الحالة المقتضية لاضمار فاعله ولكونه مظهرا (٢) ، وبسط الكلام على الحالة المقتضية لتقييد الفعل بالشرط (٣) :

١ — المذكور فى باب متعلقات الفعل ثلاثة أمور هى :

(أ) نكات حذف المفعول به .

(ب) نكات تقديمه على الفعل — لافادة الاختصاص قلبا كان أو افرادا أو تعيينا ، ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما بشأن المقدم .

(ج) نكات تقديم بعض معمولاته على بعض .

هذه هى عناصر الكلام على « أحوال متعلقات الفعل » ، فقوله « أحوال متعلقات الفعل » أى بعض هذه الأحوال الخاصة بمتعلقات الفعل وهى الثلاثة الأحوال التى أشرنا اليها ، هكذا قال السعد ولكن العصام قال : المراد جميع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب لهـا الا أنه اقتصر على ذكر البعض استغناء عى ذكر الباقى بما سبق فى غير هذا الباب لظهور جريان الباقى فيها (أى فى المتعلقات) كما نبه الخطيب عليه فى التنبيه السابق ، وتفسيره بعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذهب اليه الشارح المحقق (السعد) وهم وكيف لا يكون وهما أو كيف لا يكون كما ذكرنا ؟ ، ولو لم يكن المراد جميع الأحوال لم ينحصر الفن (فن المعانى) فى الأبواب الثمانية .

وقال السبكى : هـذا الباب لبيان أحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها بل ذكر منها الفاعل والمفعول . وذكر الفاعل فيه نظر :

---

(١) ١٠٠ — ١٠٤ المرجع .　　(٢) ١٠٠ المرجع .
(٣) ١٠٤ المفتاح .

ا — لأنه مسند اليه فذكره فى باب المسند اليه أليق •

ب — ثم الأحوال التى يريدها هنـا الذكر والترك والتقـديم والتأخير ، والترك لا يأتى فى الفاعل لأنه لا يحذف • ولكن قال العصام: ان المتعلق فى عرف العربية كأنه مختص بما سـوى الفاعل ولهذا قال تلبسه دون تعلقه لأن الفاعل ملابس لا متعلق •

وقال أيضا : ينبغى أن يقول : أحوال متعلقات الفعل وما فى معناه مما يعمل عمله •• وقال أيضا : المتكلم : تارة يريد الاخبار عن الفعـل أى الحـدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه وليس فى هذا التركيب شيء من متعلقات الضرب — وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعى الذى هو مشتق من الحدث الذى يريد الاخبار به فيذكر فاعله أبدا عنـد البصريين الا فى مواضع مستثناة ، ويجوز الحذف عند الكسائى ••• ثم ان كان متعديا : فتارة يقصـد الاخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبنى للمفعول فيقال ضرب زيد ، وتارة يقصد الاخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله فهو على ضربين :

ا — أن يقصد اثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الاطلاق ، الخ ، فالمتعدى حينئذ كاللازم فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار بتعلقه بالمفعول ولا يقدر لأن المقدر كالمذكور •• وهذا القسم لا يتأتى فى الفاعل بل متى ذكر الفعل الصناعى وجب الاتيان بالفاعل أو نائبه •• ثم قال السبكى : وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغى أن يقال هو كاللازم وكأنهم يعنون باللازم حقيقة •• ثم هذا القسم نوعان كما قال الخطيب : أن يجعـل اطلاق الفعل كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة ، أو لا يجعل كذلك •

ب — أن لا يكون كذلك بأن لم يقطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فيقدر بحسب القرائن •

٣ — وفى لام متعلقات الفعل وجهان : أنها بكسر اللام أى أحوال

الأمور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق والمفعول مثلا متعلق أى متشبث وهذا هو الأحسن ووجه أولويته أن المفاعيل وما ألحق بهـا معمولة والفعل عامل فيها وكون المعمول لضعفه متعلقا أنسب لأن المتعلق هو المتشبث وهو أضعف من المتشبث به فالتعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى فهذا كما يقال الجار والمجرور متعلق بكذا .

أو أنها بفتح اللام واقتصر عليه العصام ، لوجهين : فالوجه الأول ذكره عبد الحكيم . وهو أن الفتح نظرا الى أن الحدث الذى يدل عليه الفعل يتعلق بها كما فى الكافية : المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق ، ولذلك قال العصام : « انه اسم مفعول على ما فى الرضى » — والوجه الثانى أن الفتح جائز كالكسر لأن كلا من الفعل والمفعول متعلق بالآخر وهذا الوجه ذكره الدسوقى .. هذا ويقول عبد القاهر : « وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا مطلقا أو مفعولا به أو ظرفا أو مفعولا معه أو له أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك فى خبر كان وأخواتهـا والحال والتمييز ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء » ، وهذا يرجح كسر اللام ... ويقول السكاكى : اعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات وهو أيضا يرجح الكسر .

٤ — ذكر المطول أن قول الخطيب « الفعل مع المفعول الخ » تمهيد للكلام على أحوال متعلقات الفعل ولكن الدسوقى يرى أن المصنف قد ذكر مقدمة للمطلب الأول (الذى هو نكات حذف المفعول به) بقوله : « الفعـل مع المفعول الى قوله ثم الحذف اما للبيان الخ » ، فقوله : ثم الحذف الخ هو أول المقصود بالترجمة ، الا أن الدسوقى عاد فذكر — فى تعليقه على قول السعد : « ومهد لذلك مقدمة » — أن قوله « الفعل مع المفعول » الى قوله « لا افادة وقوعه مطلقا » توطئة لبحث حذف المفعول به .

البلاغة والتجديد

١ — البلاغة العربية مدينة فى نشأتها الأولى لجهود علماء اللغة والأدب ولمثابرة الرواة والنقاد والباحثين فى أصول البيان العربى ، مع الأثر الفذ الذى أحدثه الكتاب والشعراء والأدباء فى القرن الثانى والثالث الهجرى •• ولقد تلاحقت الثقافات ، واتصلت المعارف ، وتبودلت الأفكار ، فى عواصم العلم والثقافة فى العالم الاسلامى القديم ، على أيدى العرب الذين نبغوا فى اللغات الأجنبية ، والموالى الذين حذقوا اللغة العربية وأجادوها ، والمترجمين الذين كانوا همزة الوصل بين الثقافات القديمة والثقافة العربية الاسلامية الأصيلة •• كان خلف لا يشق له غبار فى صناعة النقد « لنفاذه فيها وحذقه بها واجادته لها » (١) • وكان أبو عبيدة يعجب من فطنة بشار وجودة قريحته وصحة نقده للشعر (٢) ، وكان خلف يعجب من نقده للشعر ومذاهبه (٣) • وكان الجاحظ (٤) يرى أن بشارا زعيم المولدين • ثم جاء ابن سلام والجاحظ وابن قتيبة والمبرد وابن المدبر وابن المعتز ، فكان لجهودهم أثر كبير فى نشأة البلاغة ونمو البحث فى أصول البيان •

ولا ننسى جهود طائفة أخرى من العلماء فى اثارة البحوث البلاغية والتعليق عليها ، وتلك الطائفة هى جماعة العلماء الذين شغلوا بالبحث فى اعجاز القرآن الكريم وتفهم أسرار هذا الاعجاز والتأليف فيه ، فكشفوا الكثير من غوامض البلاغة وأصولها ، ومن هؤلاء أبو عبيدة والجاحظ وسواهما من أئمة المعتزلة وفحولهم •• وعلى أيدى قدامة وأبى هلال والآمدى والقاضى الجرجانى وغيرهم من أفذاذ النقاد فى القرن الرابع الهجرى ، نرى البحث البلاغى ينمو ويقوى ويزدهر •• ثم تلاهم الباقلانى وابن سنان وابن رشيق من علماء النقد والبيان •

---

(١) ١/١٩٧ العمدة
(٢) ٢٠٧ طبقات ابن سلام
(٣) ٣/٢٣ الاغانى
(٤) ١/٩١ العمدة •

ولقــد لمعت عبقرية عبد القاهر الجرجانى — المتوفى عام ٤٧١ هـ — فى هـذا العهد ، وكان مظهر هـذه العبقرية اللمــاحة كتابان جليلان ألفهما قبل وفاته بقليل هما « دلائل الاعجاز » و « أسرار البلاغة » اللذان يعدان حتى اليوم أصلا ضخما من أصول البيان وبحوث البلاغة والنقد والموازنة .. وبعد عبد القاهر انطفأ السراج ، وذبل العود ، وأصيبت الأذواق بالعى والعجــز كما أصيبت البــلاغة بالتأخــر والاضمحلال .. وبعد نحو قرن ونصف قرن ظهر فجأة السكاكى بعقليته المنطقية وذوقه الأعجمى ، فأحال البلاغة الى جدل عقيم فى الألفــاظ والأساليب ، والى قواعد جافة لا صلة لها بالذوق ولا بالحياة ، وكثر تلاميذ السكاكى . وانتشر مذهبه فى البلاغة الذى يمثله القسم الثالث من كتابه « المفتــاح » ، والذى عنى فيــه بالقشــور لا باللبــاب وبالتوافه لا بالحقائق ، ولا تزال دراستنا للبلاغة حتى اليوم قائمــة على أصول مذهب السكاكى وتلاميذه وحده دون سواه .

٢ — ولقد نهض جماعة من أدبائنا يدعون الى التجديد فى البلاغة ، فمن قائل : ان الكتب القديمة يجب أن تحل محلها كتب أخرى مؤلفة على النهج الحديث ، ومن دعاة الى تلقيح البلاغة العربية بأصــول الدراسات البلاغية فى شتى اللغات الحديثــة الأوربية ، ومن ناهجين مناهج الغرب فى بحث أسرار البلاغة وأصولها ، ومن منادين الى مذاهب البلاغيين القدماء من أمثال عبد القاهر وقدامة وأبى هلال .. وهكذا تعــددت الآراء ، وتخاصمت الأفكار ، فى التجديد فى البلاغة ، وبيان كيف يكون هــذا التجديد ، على أن أذواق علمائنا المعاصرين وأدبائنا المشهورين لا تكاد تساعد على الوصــول الى هــدف أو غاية ينشدها المشفقون على البلاغة العربية اليوم .. والذين يحاولون التجــديد فيها يكتفون بنقل أفكار الغربيين دون فهم أو يقظة فكرية أو المــام ما بتراثنا القديم الخالد فى البلاغة والبيان والنقد .

ومن صور البحث البلاغى والنقــد البيانى ما قرأناه فى مجــلة

الأزهر — عدد ربيع الأول ١٣٧٢ هـ — بعنوان «علوم البلاغة فى الميزان» للأستاذ المرحوم محمد عرفة ، وقد اتجه الكاتب الى اثارة الملكات ، وتنشيط الأفكار ، وتحريض الأذهان على النظر والبحث والنقد والاستنتاج والكشف ، وحفز الهمم للبحث والابتكار .. وهى محاولة مجدية قوية فى سبيل التجديد البلاغى المنشود . وأول فكرة فى هذا البحث هذه الأسرار البلاغية الدقيقة للحذف ومحاولة الكشف عنها ، فلقد عرض عبد القاهر الجرجانى للحذف ومكانه من البلاغة دون أن يبين سبب هذا الحسن والاحسان وسر هذا الجمال البيانى الأخاذ . وجاء السكاكى والخطيب وتلاميذهم فجعلوا الحذف فى موضعه كالذكر فى موضعه ، لكل مكانه من البلاغة ، ومنزلته من سحر البيان ، وأبوا أن يكون للحذف مزية على الذكر بل هما يحصلان البلاغة ويوجدانها ، ثم عللوا الحذف بعلل متكلفة لا صلة بينها وبين أحكام الذوق الأدبى السليم .. ويحاول الباحث أن يعلل سر جمال الحذف وبلاغته بأسباب نفسية وأمور بيانية ، منها الهجوم بالسامع على المطلوب دفعة ، والجدة التى نراها فى أسلوب الحذف ، ومنها أن المحذوف تدل عليه القرائن فاذا ذكر كان ثقيلا فى موضعه لأنه تعريف لما عرف وبيان لما بين ، فيربط بذلك بين البلاغة وأحكام الذوق وأسرار البيان وملكات النفس الانسانية .

ومن البحوث التى أثارها الأستاذ : أسلوب التجريد وتحليل ألوان جماله وسر هذا الجمال ، بعيدا عن تكلف القدماء البغيض وتأويلهم المصنوع .. وكذلك عرض لأسلوب « رأيت اليوم حاتما ، ولقيت مادرا ، وسمعت سحبان وما أشبه ذلك مما أوله البلاغيون فجعلوا حاتما هنا كأنه موضوع للجواد ، فانتزعوه من معناه وهو العلمية على الرجل المعروف منطىء ، وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد غير المتعارف وهو من يتصف بالجود ، فيصير استعماله فى غير المتعارف استعمالا فى غير ما وضع له فيكون عندهم استعارة .. وهو يبحث ذلك كله ويناقشه وينقده ويحاول الوصول الى الصواب

فى أمره ، حيث يرى أن المراد هنا تشبيه هذا الكريم بحاتم فى جوده ، فحاتم باق على معناه دون تغيير أو تبديل .

أن القديم ليس كله صوابا ، وليس كله خطأ ، بل فيه الصواب ، وفيه الخطأ ، وفيه ســوى ذلك ألوان من القصور العلمى الذى يجب ملافاته ، فما أجدرنا فى الأزهر بتجديد البحث والدراسة فى أصــول بلاغتنا ، وفى مذاهب للبيان وأسراره .

المبرد وأثره فى البيان العربى

١ — المبرد عالم جليل من أعلام اللغة العربية عاش فى القــرن الثالث (٢١٠ — ٢٨٥ هـ) يخــدم اللغــة والثقافة ، ويدرس مذهبه فى النحو وآراءه فيه لتلاميذه ، ويبحث ويكتب ويؤلف ويعلم ، حتى أصبح بحق شيخ العلماء والنحاة وامام العربية وقطبهــا .. وأهم مؤلفات المبرد هو كتابه الكامل ، الذى يعد من أهــم مصادر الأدب العربى وضمنه آراءه فى الأدب والنقد والبيان ، وأشار فيه الى بعض آرائه فى النحو العربى ودراسته .. وكتاب الكامل مجموعة كبيرة من الأدب العربى ، شعره ونثره ، فى العصر الجاهلى والاسلامى والأموى وصدر عصر المحدثين ، ساقها المبرد على غير نظام ولا ترتيب ، وأضاف اليها شروحا وتعليقات وتفسيرات وتوجيهات قيمة فى دراســة الأدب العربى ونحن لا يعنينا هنا الا أن ندرس كل ما يتصل بالبلاغة والبيان فى كتاب « الكامل للمبرد » لنتبين أثره فى هذا الميدان .

٢ — والبيان العربى أوثق البلاغة العربية دراسة لأصول التعبير والأداء والذوق الأدبى فى اللغة العربية .

وقــد ساعد على انضاج هذه الدراسات مجهود العلماء المتواصل الى آخر القرن الثالث الهجرى ، فى كشف أسرار البلاغة العربيــة ، ودراسة أصولها وعناصرها وألوانها ، ولكن مجهود هؤلاء كان مفرقا موزعا على المناسبات ، يأتى عرضا حين تحليل بيت أو ذكر قصيدة ، وأهم العلماء الذين كان لهم أثرهم فى بدء نواة هــذه البحوث البيانية هو الجاحظ صاحب البيان والتبيين .. ثم جاء المبرد ، وألف كتابه « الكامل » ، فجاء فيه عرض لكثير من الآراء فى البيان والبلاغة ، بعضها استنبطه وابتكره ، وبعضــها الآخر تابع فيه الباحثين قبله كالجاحظ وابن قتيبة وسواهما . هــذا فضلا عن أنه ألف كتاب « قواعد الشعر »

وكتاب « البلاغة (١) » مما لا شك فى تعلقه واتصاله بالبيان ودراسات البلاغة فى مرحلة نشأتها الأولى •

٣ — ونحن نشير هنا الى أهم هذه الآراء التى وردت فى « الكامل » :

(ا) أشار المبرد الى أسلوب القلب (٢) فى كامله ، وذهب الى جوازه فى الكلام للاختصار اذا لم يدخله لبس (٣) ، وعلى نهج المبرد فى ذلك سار ابن فارس فى الصاحبى (٣) ، ويسمى قدامة هذا الأسلوب « المقلوب » ويجعله من عيوب ائتلاف المعنى والوزن معا (٤) • وأشار المبرد فى « الكامل » الى أسلوب « الالتفات (٥) » • قال : « والعرب تترك مخاطبة الغائب الى مخاطبة الشاهد ومخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب » (٦) • وقد سبق أبو زيد فى « جمهرة أشعار العرب » المبرد الى ذكر هذا الأسلوب (٧) وسار على نهجه ابن فارس (٨) •

وعرف المبرد السجع بأنه ائتلاف أواخر الكلام على نسق ، كما تأتلف القوافى (٩) • وهو روح كلام الجاحظ الذى عرف السجع بأنه الكلام المزدوج على غير وزن (١٠) • والسجع يذكره أرسطو فى خطابته ويوجب أن « يكون كل واحد من المصاريع مسوقا الى المصراع الذى

---

(١) ٨٨ فهرست ابن النديم •
(٢) ١/٢١٧ الكامل للمبرد ، وص ٣٨ من كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن الكريم للمبرد •
(٣) ص ١٧٣/الصاحبى فى فقه اللغة العربية •
(٤) ١٣٠ نقد الشعر •
(٥) ١/٢٧١ و ٢/٣٠ الكامل للمبرد •
(٦) ٢/٣٠ الكامل •
(٧) ص ٣ الجمهرة ط ١٩٢٦ •
(٨) ١٧٢ الصاحبى •
(٩) ١/٣٨٢ الكامل • (١٠) ١/١٣٣ البيان والتبيين ط ١٩٢٧

عليه والذى انما يتم به المعنى » (١) ويذكر الجاحظ آراء رجال البيان فى السجع وآثر المطبوع منه (٢) ، كما أشار الجاحظ الى الازدواج(٣). ويذكر مؤلف نقد النثر أن « من أوصاف البلاغة السجع فى موضعه وعند سماح القريحة به وأن يكون فى بعض الكلام لا فى جميعه » (٤).

(ب) وقسم المبرد فى « كامله » الكلام الى الاختصار المفهم والاطناب المفخم ، وقال : « وقد يقع الايماء الى الشىء فيغنى عند ذوى الألباب وان قيل بل الكلام القبيح فى الحسن أظهر كان ذلك ، ولكن يغتفر السىء للحسن والبعيد للقريب (٥) .

(ج) ويشير المبرد الى التعقيد اللفظى فى بيت الفرزدق :

وما مثله فى الناس الا مملكا   أبو أمه حى أبوه يقاربه

ويشرح البيت وينقده (٦) .

(و) ويشير الى أسلوب الاستعارة التمثيلية فى قولك « فلان عليه دين أو ركبه دين » تريد أن الدين علاه وقهره (٧) ، ويذكر مثلا للتمثيل كقوله تعالى « والسموات مطويات بيمينه » وسواه (٨) . ويشير الى مثل للاستعارة ويحللها (٩) ، ويشير أيضا الى الاستعارة(١٠) ويقول : « والعرب تستعير من بعض لبعض » (١١) . وقد سبقه

---

(١) الخطابة من كتاب الشفاء لابن سينا .
(٢) ١/١٩٤ وما بعدها من البيان والتبيين .
(٣) ٢/٩٦ و ٣/١٦ البيان .
(٤) ١٠٧ نقد النثر .
(٥) ١/١٧ الكامل للمبرد طبعة التجارية ١٣٥٥ هـ .
(٦) ص ١/١٨ الكامل .
(٧) ١/٢٤ المرجع . (٨) ١/٧٦ المرجع (٩) ١/٣٧ الكامل .
(١٠) ١/٥٧ المرجع (١١) ١٦٧ ج ١ المرجع .

الجاحظ بتعريف الاستعارة [١] الذى هو روح تعريف المبرد •• ويحلل المبرد فى الكامل مثلا من أمثلة التجريد [٢] •• ويشير الى أسلوب اللف والنشر ، فيقول : « والعرب تلف الخبرين المختلفين ثم ترمى بتفسيرهما جملة ، ثقة بأن السامع يرد الى كل خبره الخ » [٣] ، وسار على نهجه الصاحبى [٤] • وقدامة يسمى ذلك صحة التفسير [٥] •• ويشير المبرد الى مثل للكناية الاصطلاحية [٦] ، ويسميها ابن فارس فى الصاحبى الايماء [٧] • ويقسم الكلام الى مصرح وما يكنى عنه بغيره وما يقع مثلا فيكون أبلغ فى الوصف ، ويذكر أقسام الكناية [٨] ، وان كان المبرد يقصد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية وكذلك فعل ابن فارس فى الصاحبى [٩] •• ويشير المبرد الى أسلوب التغليب : كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبى بكر وعمر [١٠] •

(هـ) ويذكر أيضا بيتين للقتال الكلابى ويقول : البيت الثانى توكيد للأول [١١] • وهذا أحد أسباب الفصل عند البلاغيين ، ولا نجد أحدا أشار الى سبب من أسبابه قبل المبرد ، وان كان الجاحظ قد أشار الى الفصل والوصل ومكانتهما فى البلاغة [١٢] •• ويشير المبرد الى ورود همزة الاستفهام [١٣] للتقرير ويذكر افراط الشعراء فى مثل من الشعر [١٤] • وقد سبقه ابن قتيبة م ٢٧٦ هـ الى الاشارة الى مثل للافراط من شعر الشعراء وذلك فى كتابه « الشعر والشعراء » •

---

(١) ١١٤ جـ ١ البيان والتبيين •
(٢) ٣٥ و ١/٣٦ الكامل • (٣) ١/٧٥ المرجع •
(٤) ٢٠٦ الصاحبى • (٥) ٨١ نقد الشعر
(٦) ٧٧ و ١/١١٦ ، ٩٢ و ٢/٢٨١ الكامل للمبرد :
(٧) ٢١٠ الصاحبى • (٨) ٥ و ٦ جـ ٢ الكامل •
(٩) ٢١٨ و ٢١٩ الصاحبى • (١٠) ١/٨٤ الكامل •
(١٣) ١/٣٥ الكامل • (١٢) ١/٧٦ البيان والتبيين •
(١١) ١/١٢٥ الكامل ، و٢٣ وما بعدها من كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد طبع القاهرة عام ١٣٥٠ هـ •
(١٤) ١/١٧٣ و ٢/٤٤ و ٤٦ و ٧٦ و ٧٧ و ٢/٨٧ الكامل •

(و) ويشير المبرد الى مثل للمجاز المرسل (١) • وفى أدب الكاتب لابن قتيبة باب سماه « باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل » (٢) ذكر فيه مثلا كثيرة للمجاز المرسل • ويشير المبرد الى مثل من أمثلة المجاز العقلى (٣) • ويحلل قول الشاعر « متقلدا سيفا ورمحا » ومثلا أخرى تشبهه (٤) • وهـذه المثل يجوز أن تكون من أسلوب المشاكلة الذى سبق المبرد الى تقريره •• ويشير الى التشبيه (٥) ، ويعقد له بابا يذكر فيه « ما للعرب من التشبيه المصيب والمحدثين بعدهم » (٦) • وقـد أفاض المبرد فى استطراد فى ذكر ما يستجاد من التشبيه فى شعر القدامى والمحدثين وحلل ما أتى به ذاكرا كثيرا من أصول التشبيه ، فتكلم على وجه الشبه وأنه انما ينظر الى التشبيه من حيث وقع (٧) ويذكر كثرة التشبيه فى الكلام (٨) ، ويشرح التشبيه فى الآية الكريمة « طلعها كأنه رؤوس الشياطين » شرحا وافيا (٩) • ويذكر أقسـام التشبيه : المفرط والمصيب والمقارب والبعيد (١٠) ، وأن منه تشبيه شىء فى حالتين بشيئين مختلفين (١١) كقول امرىء القيس :

كأن قلوب الطـير رطبـا ويابسـا ... لدى وكرها العناب والحشف البالى

الى ما سـوى ذلك من بحوثه فى باب التشبيه الذى شرح فيـه أسراره وبين ألوانه وفصل القول فى كثير من مناحيه ، والباب حافل بكثير من ألوان النقد الأدبى وهو أصـل عظيم لدراسة التشبيه عند البيانيين — ويذكر المطابقة (١٢) • وبعض عيوب البيان كاللحن وفساد

---

(١) ١/٢١٢ و ٢٢٢ و ٢/٦٨ الكامل ، ١٣ و ١٤ من كتاب ما اتفق لفظه للمبرد •

(٢) ٢٦ — ٣٤ أدب الكاتب •

(٣) ٧٩ و ١٢٨ و ١/١٦٨ ، و ٢٣٨ و ٢/٢٤٩ الكامل •

(٤) ١/٢١٨ الكامل •

(٥) ١/٢٤٦ الكامل

(٦) ٣٥ — ٢/١٠١ الكامل •

(٧) ٢/٤٧ الكامل

(٨) ٦٩ و ٢/٩٠ المرجع •

(٩) ٦٩ و ٧٠ جـ ٢ الكامل

(١٠) ٢/٨٧ الكامل •

(١١) ٢/٣٥ الكامل •

(١٢) ١/٢٤١ الكامل •

الملكات (١) واللكنة (٢) وكالاستعانة ويعرفها بأنها أن يدخل فى الكلام ما لا حاجة بالمستمع اليه ليصحح وزنا أن كان فى شعر وليتذكر ما بعده ان كان فى نثر (٣) . وفى خطابة أرسطو « ومن الأشياء المفسدة لرونق النظم ادخال كلام فى كلام وهو الاعتراض الطويل بين الكلام المتصل بعضه ببعض (٤) ، ويشير العتابى الشاعر الى الاستعانة ويشرحها (٥) بما لا يخرج عن كلام المبرد ، ويذكر قدامة أن من نعوت الكلام ألا يكون الوزن قــد اضطر الى ادخال معنى ليس الغرض فى الشعر محتاجا اليه حتى اذا حذف لم تنقص الدلالة لحذفه (٦) ويذكر المعاظلة وأن ثعلبا عرفها بأنها مداخلة الشىء فى الشىء (٧) ، ويذكر الحشو ويجعله من عيوب الكلام ويعرفه بأنه أن يجىء البيت بلفظ لا يحتاج اليه لاقامة الوزن (٨) .. الى غــير ذلك مما ذكره المبرد وما عرض له من آراء فى البيــان .

وبعد فلا شك أن هــذه الآراء كلها وردت مبثوثة مفرقة فى الكامل وخالية من الاصطلاحات العلمية وحينا يقف عند أسلوب من أساليب البيان ويحلله ويعجب به ولا يسميه لأن علماء البيان والأدب لم يكونوا قــد وضعوا له اسما وانما بلاغته وسحره لا يخفيان على متذوق .. وبحسبى هــذا اليوم ففيه كفاية ، وهو يرشد الى أثر الكامل فى هــذه الدراسات ، وان كان أثرا محدودا ، شأنه فى ذلك شأن من سبقه من العلماء الذين كانوا لا يزالون يكشفون أسرار البيان العربى .

---

(١) ١/٢٩٧ المرجع . (٢) ١/٣٦٩ (٣) ١/١٩ الكامل .
(٤) الفن الرابع من المقالة الثامنة من الشفاء لابن سينا .
(٥) ١/٩٠ البيان والتبيين ، ١/١٩٠ العمدة لابن رشيق .
(٦) ٩٩ نقد الشعر . (٧) ١٠٤ نقد الشعر .
(٨) ١٢٨ نقد الشعر .

ثعلب وأثره فى البيـان

ثعلب هو امام الكوفيين فى النحو واللغة وعلوم العربية ، عاش فى الفترة التى بين عامى ٢٠٠ و ٢٩١ ، وهى عام مولده وعام وفاته .. وله كثير من المؤلفات ، منها كتاب « الفصيح » .

ولثعلب كتاب « قواعد الشعر » ، وقــد قمت بنشره عام ١٩٤٨ ، وكتبت شروحا وتعليقات عليه ومقدمة له .. وهو أهم كتاب يظهر فيه آراء ثعلب البيانية ، حيث عرض فيــه بعض ألوان البيان والبديع وشواهدها ، ومنها : التشبيه والمبالغة — والافراط فى المعنى — ولطافة المعنى — والتعريض والكناية — والاستعارة وحسن الخــروج أو التخلص — ومجاورة الاضداد أو الطباق كما يسميه البلاغيون والمطابق وهو نوع من الجناس .. ولا شك أن ثعلبا قد كتب كتابه قبل أن يؤلف ابن المعتز كتابه البديع ، وبذلك يكون ممهدا لجهود ابن المعتز الذى خصص ألوان البيان بالتأليف والدراسة فى كتابه البديع .. ولى بحث ضاف عن كتاب « قواعد الشعر » وأثر ثعلب فى دراسات البيان ، وهو منشور مقدمة لكتاب قواعد الشعر ، فليرجع اليه من يشاء (١) .

---

(١) راجع كتاب قواعد الشعر لثعلب نشر وشرح محمد خفاجى — طبعة مصطفى الحلبى عام ١٩٤٨ — ص ٦ — ٢٤ .

ابن المعتز وأثره فى البيـــان

ولابن المعتز منزلة كبيرة فى البيـــان العربى ، بكتـــابه القيم « البديع » ، الذى توليت شرحه ونشره عام ١٩٤٥ وطبعته مطبعـــة مصطفى الحلبى — .. والكتاب أول مؤلف فى علم البديع وصنعة الشعر وألوان البيان ، وقـــد عرض ابن المعتز فيـــه للاستعارة والتجنيس والمطابقة ورد العجز على الصدر والمذهب الكلامى والالتفات والاعتراض والرجوع وحسن الخروج وتأكيد المدح بما يشـــبه الذم وتجـــاهل العارف والهزل الذى يراد به الجد وحسن التضمين والتعريض والكناية والافراط فى الصفة وحسن التشبيه ولزوم ما لا يلزم وحسن الابتداء .

ولى بحث طويل عن الكتاب وأثره وأثر مؤلفه فى البيان والبديع ، وهو منشور فى كتابى « ابن المعتز وأثره فى الأدب والنقد والبيان » فليرجع اليه من أراد (١) .. وكتاب « ثعلب » يختلط فيه النقد بالبيان وببحوث الشعر ، من حيث كان كتاب ابن المعتز وقفا على دراســـات البيـــان والبديع .

---

(١) راجع ص ٣٧٠ — ٣٨٣ من كتابى : « ابن المعتز وأثره فى الأدب والنقد والبيان طبع مكتبة محمـــود توفيق عام ١٩٤٩ . ومقـــدمة كتاب « البديع — شرح محمد خفاجى » — طبعة ١٩٤٥ .

تطبيقــات بلاغية

— ١ —

ما سر التعبير باسم الموصول فى الأمثلة الآتية ؟ :

١ — ان الذين تدعون من دون اللــه عباد أمثالكم ، فادعوهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين •

٢ — ان التى زعمت فؤادك ملها
خلقت هواك كما خلقت هوى لها

٣ — ان الألى حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا أم خالد

— ٢ —

ما سر التعبير باسم الاشارة فى الأمثلة الآتية ؟ :

١ — هذا هو الرجل ٢ — على ذلكم هو القائد ٣ — ما أتفه ذلك الانسان ٤ — أهذا الذى يذكر آلهتكم ٥ — ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم ٦ — انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله •• أولئك هــم الصادقون •

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

— ٣ —

بين سر التعريف بالموصولية واسم الاشارة فى الأمثلة الآتية :

١ — أنت الخصيب وهـــذه مصر فتدفقـــا فكلاكمـــا بحـــــر

٢ — ان الذين نعبت لى بفراقهم قد أسهدوا ليلى التمام فأوجعوا

٣ — أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون •

٤ — الذى نال الجائزة شاعر مطبوع •

٥ — أهـــذا الذى يذكر آلهتكم •

٦ — فلما رأى الشمس بازغة قال هـــذا ربى هـــذا أكبر ، فلما أفلت قال : يا قوم انى برىء مما تشركون •

٧ — ذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده •

٨ — أولئك الذين هداهم الله ، فبهداهم اقتده •

— ٤ —

بين دواعى تنكير المسند اليه فى الأمثلة الآتية :

١ — قال يا قوم : ليس بى ضلالة ، ولكنى رسول من رب العالمين •

٢ — فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله •

٣ — وحيد من الخلان فى كل بلدة
اذا عظم المطلوب قل المساعد

٤ — لأمر أعدته الخلافة للعدا وسمته دون العالم الصارم العضبا

٥ — ســـورة أنزلناها وفرضناها ، وأنزلنـــا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون •

— ٥ —

بين دواعي التقديم في الأمثلة الآتية :

١ — اغير الله أبغي ربا ، وهو رب كل شيء .

٢ — نفس عصام سودت عصاما
وعلمته الكر والاقداما

٣ — ومن عجب الأيام بغى معاشر غضاب على سبقى اذا أنا جاريت

٤ — لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

٥ — سواى بتحنان الأغاريد يطرب وغيرى باللذات يلهو ويلعب

٦ — ثلاثة ليس لها اياب الوقت والجمال والشباب

٧ — بكف أبي العباس يستنزل الغنى وتستنزل النعمى ويسترعف النصل
ويستعطف الأمر الأبي بحزمه اذا الامر لم يعطفه نقض ولافتل

٨ — وقال بعض الشعراء مادحا :
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر

٩ — الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا ، والله واسع عليم .

١٠ — « شر الناس من اتقاه الناس لشره » .

١١ — « المرء كثير باخوانه — اليد العليا خير من اليد السفلى — ان الدنيا حلوة خضرة ، وان الله مستعملكم فيها فناظر كيف تعملون ».

١٢ — « القلوب معك ، والسيوف عليك ، والنصر من السماء » .

— ٦ —

١ — « قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه » — اشرح ذلك ، وبين هل منه قوله تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » . وقوله تعالى : « وما رميت اذ رميت » — وجه ما تقول ، وبين لم كان قول بشار : « ان ذاك النجاح فى التبكير » أدخل فى الفصاحة من قوله : « بكرا فالنجاح فى التبكير » .

٢ — لم سمى المجاز فى الاسناد مجازا عقليا ؟ وهل يجب أن يكون لكل اسناد مجازى فاعل اذا أسند اليه كان الاسناد حقيقة ؟ وهل من السهل ادراك هذا الفاعل الحقيقى فى كل مجاز عقلى ؟ وضح ما تقول بالتمثيل .

٣ — متى يؤكد الحصر المستفاد من تقديم المسند اليه بكلمة « وحدى » ، ومتى يؤكد بكلمة « لا غيرى » واذا كان معنى « وحدى » فى قوة معنى « لا غيرى » فلم اختصت كل منهما بوجه من التأكيد ؟ وما الذى يدل عليه تقديم المسند اليه عند عبد القاهر اذابنى الفعل على منكر ، وما فائدة التقديم فى قوله تعالى : « وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » .

٤ — يا زكريا انا نبشرك بغلام اسمه يحيى — يا نساء النبى من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين — يا ابراهيم أعرض عن هذا أنه قد جاء أمر ربك — يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله — لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ؛ بين فى هذه الآيات حال المخاطب ، ونوع الخبر ، وما جرى منه على مقتضى ظاهر الحال وما جاء على خلافه .

٥ — له شافع في القلب من كل زلة فليس بمحتاج الذنوب الى العذر
ان الذى قسم البلاد حباكم بلدا كأوطان النجوم مجيدا
العلم يجمع في جنس وفي وطن شتى القبائل أجناسا وأوطانا
بنى عمنا عودوا نعد لمودة فانا الى الحسنى سراع التلطف

بين سر تقديم المسند وتنكير المسند اليه في البيت الأول ، وتعريف المسند اليه بالموصولية في الثانى ، ومجىء المسند جملة في الثالث ، وتأكيد الاسناد في الأخير .

— ٧ —

١ — يتنوع الخبر باعتبار حال المخاطب فما هـذه الأنواع .

متى يكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى ظاهر الحال — اشرح ذلك مع التمثيل من فصيح الكلام وبيان الحال والمقتضى .

٢ — يعرف المسند اليه بالموصولية لدواع : اذكر خمسة منهـا مع التمثيل .

بين رأى السكاكى فيما اقتضى ايراد المسند اليه موصولا في قول الشـاعر :

ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول

ورد الخطيب عليه .

٣ — اذكر باختصار مذهب الشيخ عبد القاهر في تقديم المسـند اليه وثلاثة دواع لتقديم المسند مع التمثيل .

٤ — (أ) قال الله تعالى : وجعلنا الأنهار تجرى من تحتهم .

وقال الشاعر :

اذا المرء لم يحتل وقد جد جده   أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وقال الشاعر :

أعمـير ان أباك غـير رأسه   مر الليالى واختـلاف الأعصر

فى الآية والأبيات المتقـدمة مجاز عقلى : بين موضعه وعلاقته وقرينته •

(ب) قال الله تعالى : قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون •

قال الله تعالى : ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك •

قال الله تعالى : اذا زلزلت الأرض زلزالها •

قال الله تعالى : وان جنحوا للسلم فاجنح لها •

قال الله تعالى : وأنه هو أغنى وأقنى •

قال الله تعالى : فأزلهما الشيطان عنها •

بين سر الاتيان بالمسند فعلا واسما • وتقديم المعمول فى الآية الأولى • والاتيان بالمسند جملة فى الثانية • وبادا فى الثالثة • وبان فى الرابعة • وحذف المفعول فى الخامسة • وتقديم المفعول على الفاعل فى السادسة •

حل هذا التطبيق بايجاز شـديد

جـ ١ — أنواع الخبر باعتبار حال المخاطب ثلاثة : ابتـدائى ، طلبى ، انكارى ••• الخ •

ويكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر . فى هذه الصور الثلاث :

١ — تنزيل غير السائل منزلة السائل اذا قدم اليه ما يلوح له بحكم الخبر الخ .

٢ — تنزيل غير المنكر منزلة المنكر الخ .

٣ — تنزيل المنكر منزلة غير المنكر الخ .

جـ ٢ — من الدواعى لتعريف المسند اليه بالموصولية ما يلى :

١ — عـدم المخاطب بالأحـوال المختصة بالمسند اليه سـوى الصلة ... الخ .

٢ — استهجان التصريح بالاسم . مثل : الذى يتصل بالأعداء خائن لوطنه ، الذى يخرج من الانسان ناقض للوضوء .

٣ — زيادة التقرير ، مثل وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه .

٤ — التفخيم مثل فغشاها ما غشى .

٥ — تنبيه المخاطب على خطأ مثل :

ان الذين ترونهم اخـوانكم يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

ورأى السكاكى فى البيت « ان التى ضربت الخ » هو أن ذكر الموصول هنا يفيد الايماء الى وجه بناء الخبر ، وهـذا الايماء ليس بمقصود لذاته بل جعل ذريعة الى تحقيق الخبر .. ورد الخطيب عليه بأنه لا يظهر فرق بين الايمـاء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر ، فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثانى ؟ .

جـ ٣ — مذهب عبد القاهر فى تقديم المسند اليه ، يفيد تقديم المسند اليه التخصيص بشروط هى :

١ — أن يكون المسند خبرا فعليا .

٢ — أن يتقدم على المسند اليه حرف النفى .

٣ — ألا يفصل بين المسند اليه وحـــرف النفى بفاصل سواء فى ذلك ما اذا كان المسند اليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو ضميرا ، مثل : ما محمد قام ، ما رجل حضر ، ما أنا فعلت هـــذا .

فان لم يل المسند اليه حرف النفى فان كان معرفة مثل أنا فعلت كان القصد الى الفاعل وينقسم الى قسمين .

١ — ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيـــه مثل أنا كتبت فى حاجتك ، فاذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول أنا كتبت فى حاجتك لا غيرى ونحوه ، وفى الوجه الثانى أنا كتبت فى حاجتك وحدى .

٢ — ما لا يفيد الا تقوى الحكم وتقريره فى ذهن السامع وتمكنه مثل هو يعطى الجـــزيل ... وكذلك اذا كان الفعل منفيـــا مثل أنت لا تكذب فانه أشد لنفى الكذب من قولك لا تكذب أو لا تكذب أنت .

هذا كله اذا بنى الفعـــل على معرف ، فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل مثل رجل جاءنى أى لا رجلان أو لا امرأة ...

أما تقديم المسند فيكون لدواع منها :

١ — التشـويق الى ذكر المسند اليه مثل :

ثلاثة تشرق الدنيـــا ببهجتهـــا   شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

٢ — التنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت مثل :

له همم لا منتهى لكبــــــارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

٣ — التفاؤل مثل : سعدت بغرة وجهك الأيام ٠

٤ — (أ) تجرى من تحتهم : فى اسناد تجرى الى ضمير الأنهار مجاز عقلى والأصل يجرى المــاء فى النهر — وعلاقاته المكانية وقرينته معنــوية ٠

جد جده : فى الاسناد مجاز عقلى علاقته المصدرية والقرينة معنوية ٠

غير رأسه مر الليالى واختلاف الأعصر : فى الاسناد مجاز عقلى علاقته الزمانية والقرينة معنوية ٠

(ب) الاتيان بالمسند فعلا فى « أفلح » للتقييد بالزمن المــاضى على أخصر ما يمكن مع افادة التجدد ٠

والاتيان بالمسند اســـما فى « خاشعون » لافادة عــدم التقييد والتجــدد ٠

وتقديم المعمول « فى صلاتهم » لافادة التخصيص أو للاهتمام لكون ذلك مساق الكلام ٠

الاتيان بالمسند جملة فى « ان الله لا يغفر الخ » لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب ٠

الاتيان باذا فى الآية لافادة الشرط فى الاستقبال مع افادة أن الشرط مقطــوع بوقوعه — والاتيــان بان فى الآية لافادة الشرط فى الاستقبال أيضا مع افادة أن الشرط غير مقطوع بوقوعه ٠

حذف المفعول فى الآية لتنزيل الفعل منزلة اللازم بذكر الفعــل

ولا ينوى له فى النفس مفعول أصــلا ، لأن الغرض اثبــات الفعــل فى نفســه .

تقديم المفعول على الفاعل فى الآية الأخيرة لأن الكلام مســوق للحديث عنهما (آدم وحواء) أولا فقدم ذكرهما على ذكر الفاعل .

انتهى الجزء الثانى من شرح الايضاح

ويليه ان شاء الله الجزء الثالث

فهرست

الجزء الثانى

من كتاب

الايضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى